جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

# انعكاس التدخل الدولي العسكري على الأمن والاستقرار في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : علاقات دولية و إستراتيجية

إعداد الطالبة :

تويقر يمينة

إشراف الأستاذ

لعسل نور الدين

لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الرتبة | الصفة |
|---|---|---|
| | | |
| لعسل نور الدين | أستاذ مساعد أ | مشرفا ومقررا |
| | | |

السنة الجامعية : 2015-2016

## شكر وعرفان

**نحمد الله ونشكره ختما لهذا العمل**

**وأتقدم بامتناني وعرفاني وشكري للأستاذ المشرف " نور الدين لعسل " على ما قدمه لي بدءا من قبوله الإشراف علي ، فكان لي الموجه والناصح و المعين .....فشكرا أستاذي**

**كما أتوجه بالشكر لأساتذة قسم العلوم السياسية على المساعدات التي قدموها، وكل طاقم عمال المكتبة على مختلف التسهيلات التي منحت لي من قبلهم**

**شكر كبير لكل الدعم الذي قدمتموه لي ابتداء من مشواري الجامعي وصولا إلى مرحلة التخرج**

## إهداء

أتقدم بإهدائي :

لمن كان قدوة ثم دعما ثم فخرا *أمي*

لمن كان سند جهودي بالنصح والإرشاد * أبي *

لمن كانوا لي شغبا ثم عونا إخوتي هدى أحسن وداد صبرينة و محمد ناصر

إلى كل من ساهم من بعيد أو قريب في تقديم يد العون لا لشيء سوى ليثمر اجتهادي بالنجاح والتفوق أخص بالذكر زوج أختي المصون " هاني "

إلى زملاء الدفعة وأصدقاء الدرب

اهديه للعائلة الكبيرة بدءا بسقفها الحاضن وصولا إلى براعم الأمل أعمدة المستقبل

إليكم اهدي هذا العمل التواضع .

*يمينة *

## خطـــة البـــــــــحث:

**مـــقدمـــــــــــــة**

**الفصـــــل الأول: التأصيل المفـــاهيمي والنظري للـــدراسة**

**المبحث الأول : معطيات حول الدولة الليبية**

**المطلب الأول :الضبط الجيواستراتيجي للدولة الليبية**

**المطلب الثاني: هيكلة النظام السياسي في ليبيا**

**المطلب الثالث: التركيبة السكانية للمجتمع الليبي**

**المبحث الثاني : مفهوم التدخل الدولي**

**المطلب الأول: تعريف التدخل الدولي**

**المطلب الثاني : مشروعية التدخل الدولي**

**المطلب الثالث : أنواع التدخل الدولي**

**المبحث الثالث : المقاربات النظرية المفسرة لعملية التدخل الدولي**

**المطلب الأول: دور النظرية البنائية في تفسير التدخل الدولي**

**المطلب الثاني : التفسير الواقعي للتدخل الدولي**

**المطلب الثالث:إسهام النظرية الليبرالية في تفسير عملية التدخل الدولي**

**الفـــــصل الـــثاني : آليـــة التـــدخل الدولي لحل الأزمة الليـــبية**

**المبحث الأول : الأسس القانونية المعتمدة للتدخل العسكري في الأزمة الليبية**

**المطلب الأول : اندلاع الأزمة الليبية والأطراف الفاعلة في الأزمة**

**المطلب الثاني : مجلس الأمن ومشروعية التدخل في ليبيا**

**المطلب الثالث : طبيعة التدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا**

**المبحث الثاني: أسباب التدخل العسكري في ليبيا**

**المطلب الأول : التقديرات الإنسانية لحماية المدنيين في ليبيا**

**المطلب الثاني: التوجه الديمقراطي كمنعرج ايجابي للتدخل العسكري في ليبيا**

**المطلب الثالث : المصالح الإستراتيجية الاقتصادية في ليبيا**

**المبحث الثالث : المواقف الدولية من الأزمة في ليبيا**

**المطلب الأول: مواقف الدول الغربية من الأزمة الليبية**

**المطلب الثاني : المواقف العربية من الأزمة الليبية**

**الفصـــل الثالـــث : نتائـــج التـدخل العسكري في لـــيبيا على المستويـين الداخلـــي والخارجـــي**

**المبحث الأول:التداعيات الأمنية على اثر التدخل العسكري في ليبيا**

**المطلب الأول: الوضع الداخلي وتأثير الأزمة على الاستقرار في ليبيا**

**المطلب الثاني : التهديدات الأمنية على المستوى الإقليمي**

**المبحث الثاني : تأثير التدخل العسكري على الوضع السياسي الليبي**

**المطلب الأول : ليبيا والانتقال من الفشل الدولاتي إلى الانهيار**

**المطلب الثاني: توجه السياسة الخارجية الليبية بعد أزمة التدخل العسكري**

**المبحث الثالث : التدخل العسكري و انهيار الأداء الاقتصادي في ليبيا**

**المطلب الأول : تراجع التنمية المحلية وانهيار الاقتصاد الليبي**

**المطلب الثاني : انخفاض الإنتاج النفطي وتأثيره في الاقتصاد العالمي**

**الخاتمـــــــــــــــة**

**قائمـــة المـــــــراجع**

## مقدمة :

تعتبر ظاهرة التدخل الدولي ظاهرة مستجدة على الساحة الدولية على اثر مختلف التغيرات التي مست النظام الدولي والانتقال من الثنائية القطبية إلى- الأحادية القطبية- كما يراه البعض وعلى خلفية الحرب الباردة أين برزت العديد من التغييرات التي لم تكن موجودة في السابق وبالطريقة التي تتم بها حاليا. وفي هذا الإطار يمكن الحديث ع ن ما تعرضت له معظم الدول العربية على اثر ما سمي بالربيع العربي أو كما يطلق عليها أيضا بالثورات البرتقالية التي خلفت العديد من مظاهر اللا أمن على المستويين الداخلي والخارجي في العديد من الدول العربية كما هو الحال في ليبيا ، التي تعرضت إلى موجة حراك شعبية أدت إلى زعزعة استقرارها و أمنها ما تطلب وجود طرف ثالث في اللعبة والذي قد يساهم بشكل ايجابي في عودة الاستقرار للدولة كما العكس .

تعرضت ليبيا إلى موجة الثورة ما أدى إلى تدخل عسكري خارجي أين تم على إثره إسقاط النظام القائم ، والذي بدوره احدث مجموعة من التغيرات وذلك بعد التطورات التي حدثت في ليبيا من قبل النظام السائد آنذاك وما تم ارتكابه في حق الإنسانية من اعتداءات استوجب وجود قوة رادعة لمختلف الخروق القائمة في الدولة الليبية ، أين تم الاستعانة بحلف الشمال الأطلسي لتحقيق الأمن والسلم (للشعب الليبي) .

على خلفية التدخل العسكري تم الاستعانة بعديد الحجج التي بررت عملية التدخل واستخدام القوة العسكرية وهو ما سرع من عملية إنهاء نظام القذافي ما انعكس تأثيرها على الداخل الليبي كما على المستوي الإقليمي و حتى العالمي.

***أهمية الموضوع*** :

تبرز أهمية الموضوع كونه يسلط الضوء على عملية التدخل الدولي التي أصبحت تحظى باهتمام كبير من الناحية الإقليمية أو حتى الدولية، وذلك راجع للظواهر الجديدة على الساحة الدولية من حيث بروز العديد من بؤر التوتر والتهديدات الداخلية والخارجية التي أصبحت تمس بالأمن والسلم الدوليين على الصعيد الداخلي للدولة وامتداد تأثيرها لخارج الدولة، و الذي بدوره يؤثر سلبا على البيئة الدولية وهذا ما يتطلب وجود رادع ذو تأثير كبير للسيطرة على الوضع، أين تطرح أمامنا مسالة التدخل الدولي ، تتعدد جوانبه إلى التدخل الإنساني والعسكري وغيرها من أشكال التفاعلات الدولية مع مختلف الأزمات في محاولة للسيطرة عليها.

**أهداف الدراسة :**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف فمن بينها:

1. التعرف على طبيعة التغيرات الحاصلة في فترة ما سمي بالربيع العربي أو الحراك الشعبي خلال فترتين زمنيتين مختلفتين قبل وبعد الأزمة.

2. فهم أغراض التدخل العسكري الذي سعى في ظاهره لأهداف إنسانية و التي بدورها تملك أبعادا لتحقيق مصالح قومية .

3. التعرف على مدى تأثير عملية التدخل العسكري وكيفية مساهمته في التقليل من حدة النزاع أم انقلاب الوضع إلى الاسوء.

**أسباب اختيار الموضوع:**

- الأسباب الموضوعية:

تعتبر مسيرات العالم العربي في إطار الثورات التي خاضتها بعض الدول العربية من الأسباب التي جعلت كل الأنظار توجه إلى أحداث هذه الثورات ، والسبب وراء نشوبها وهل حقا ما تعانيه الدول العربية من تخلف وفي شتى المجالات أد ى إلى انفجار داخل هذه الدول ، وأيضا معرفة الخلفيات المباشرة وغير المباشرة وحتى الخفيفة والتي تتوجه أصابع الاتهام للدول الغربية على أنها المحرك الأساسي لهذه الثورات في البلدان العربية وفي هذا البحث سنتطرق ولو بنسبة معينة لمعرفة خلفيات ما حدث في دولة ليبيا وكيف ساهم التدخل العسكري الدولي في إسقاط النظام الليبي ، والبحث في أبعاد وخلفيات هذا التدخل .

- الأزمة الليبية وبسبب ما تعرضت له من تراجع متعدد المجالات ما اثر ذلك على الصعيد الإقليمي فانعكس على دول الجوار، وبالتالي تعتبر حالة مهمة جدا تحتاج لدراسة معمقة لفهم مسببات الأزمة و آثارها على دول الجوار.

- أبعاد الأزمة مست عدة قطاعات داخل الدولة منها الأمنية والسياسة وحتى الاقتصادية، وهو ما اثر على الدولة الليبية وسبب انهيارها السريع لارتباط القطاعات ببعضها البعض.

**الأسباب الذاتية :**

أما عن الأسباب الذاتية فتتمثل في :

- رغبتي الشخصية في دراسة العلاقة التي تجمع ما بين دول العربية بغيرها من الدول الأجنبية ومحاولة تفسير الدوافع من منطلق أني طالبة متخصص في مجال العلاقات الدولية .

– اهتمامي الشديد بدول العالم العربي وبالتحديد دول المغرب العربي وارتباط الأزمة الليبية بالدولة الجزائرية والانعكاسات التي قد تخلفها الأزمة على الجزائر، على اعتبار التقارب الجغرافي بين الدولتين.

**الدراسات السابقة:**

نظرا لحداثة الموضوع ونقص الدراسات التي غطت الأزمة الليبية بالشكل الكافي تعذر علينا العثور على مراجع كافية تتضمن الأزمة الليبية، ومن بين الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع ليبيا نجد:

1 – مذكرة ماجستير بعنوان " التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي " للطالب لزردومي علاء الدين والتي تطرق فيها إلى دراسة للنموذج الليبي خلال الحراك العربي والأسباب التي أدت له، إلا إن الدراسة أهملت الانعكاس الذي نتج عن هذا الحراك على الدولة الليبية واكتفى بتقديم سناريوهات لما قد تؤول له الأوضاع في المستقبل .

**إشكالية الدراسة : في ظل الظروف العربية عامة والليبية خاصة، تبنت القوى الغربية نهج التدخل لمنع مزيد من الخروقات والمجازر ضد الليبيين في ليبيا ، فدفع القذافي ضريبة الممارسات اللاانسانية فكانت القوة العسكرية هي الحل لإيقافها وبناءا على ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية :**

**هل أدى التدخل العسكري في ليبيا إلى تمكين الدولة من العودة إلى حالة الأمن والاستقرار ؟**

– **الأسئلة الفرعية :**

1– ما المقصود بالتدخل الدولي؟

2- ماهي العوامل التي آدت إلى إسقاط النظام الليبي ؟

3- ماهي التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الدولة الليبية ؟

4- كيف انعكس التدخل العسكري على الوضع الأمني في ليبيا؟

**فرضيات الدراسة :**

- كلما كانت هناك خروقات إنسانية كلما سمح ذلك بمنح قوة شرعية للتدخل الإنساني لمعالجة التجاوز في الدول التي تعاني أزمات .
- كلما ارتبط التدخل العسكري بأغراض إنسانية كلما ساهم ذلك حقيقة في تحقيق الأمن والاستقرار.
- كلما كان هناك مصالح إستراتيجية للدول المتدخلة تسعى لتحقيقها بذارئع إنسانية انعكس ذلك بالسلب على الأمن والاستقرار .

**المنهج المتبع هو منهج دراسة حالة :** تم استعمال هذا المنهج بهدف التعرف على وضعية واحدة وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة المراحل التي مرت الأزمة الليبية بها وذلك بقصد إبراز مظاهرها وارتباطها المختلفة والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة، وتعميمها على باقي الظواهر المشابهة .

بالإضافة إلى هذا المنهج استعنا ببعض المقتربات النظرية التي تساعدنا على وصف وتحليل الأزمة الليبية ومتطلبا التدخل العسكري كالنظرية البنائية التي تشير في محتواها إلى التباين و اللاتجانس المجتمعي يخلق أزمات وتشققات داخل الدولة الليبية وهو ما خلق اقليات تسعى كل منها لفرض نفسها كمسيطر ما ادخل البلد في أزمة .أما عن النظرية الواقعية فقد أشارت إلى دافع التدخل

وارتباطها بمصالح الدول الكبرى ،أما فيما يخص النظرية الليبرالية و التي تشير في مضمونها إلى إن الديمقراطية هو هدف تسعى الدول الكبرى لتحقيقه داخل الدول الصغرى من خلال نشر الديمقراطية.

**الحدود الزمنية والمكانية للدراسة** : الدولة الليبية من 2011 إلى غاية 2015.

**صعوبات الدراسة** : تكمن جل الصعوبات التي اعترضتنا في قصر مدة انجاز هذه المذكرة لاعتبارات عدة منها ما هو ظرفي خاص ومنها ما هو وظيفي ، أين شكل ضيق الوقت حصر وضغط كبيرين ، كما لقينا صعوبة في تحصيل بعض المراجع خاصة في المراحل الأولى لانجاز المذكرة وهذا ما عرقل عملية السير بوتيرة منتظمة في عملية الانجاز لهذا العمل .

**تقسيم الدراسة :**

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تم التطرق في الفصل الأول التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة وقد تضمن ثلاثة مباحث ، بحيث تناولنا في المبحث الأول معطيات حول الدولة الليبية ، أما في المبحث الثاني مفهوم التدخل الدولي، بالإضافة إلى مبحث الثالث الذي تحدثنا فيه عن المقاربات النظرية المفسرة لعملية التدخل الدولي .

أما في الفصل الثاني فتم التحدث فيه آلية التدخل الدولي لحل الأزمة الليبية واحتوى على ثلاثة مباحث أيضا، جاء في المبحث الأول الأسس القانونية المعتمدة للتدخل العسكري في الأزمة الليبية ، أما في المبحث الثاني فكان حول أسباب التدخل العسكري في ليبيا ، وفي المبحث الثالث ادرجنا المواقف الدولية من الأزمة في ليبيا .

وفي الفصل الثالث أدرج بعنوان نتائج التدخل العسكري على المستويين الداخلي والخارجي في ليبيا التدخل العسكري في ليبيا وتحدثنا فيه في ، المبحث الأول عن التداعيات الأمنية على اثر الأزمة

الداخلية الليبية ، وفي المبحث الثاني عن تأثير الأزمة الليبية على الوضع السياسي ، أما في المبحث الثالث تم التطرق فيه إلى البعد الاقتصادي في الأزمة الليبية .

## الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

لقد تعددت مظاهر التدخل الدولي ضمن الإطار الدولي الجديد وفق عدة مناهج وطرق تسمح للدول الكبرى أن تمارس هذا التدخل اعتمادا على مختلف القوانين الدولية التي تشرع ذلك إلا أن الأمر يبقي متعارضا مع المبادئ الأساسية للدول ألا وهي المساس بسيادتها من خلال تلك الخروقات تحت اطر ومسميات شرعية تؤطر العملية ، والتي يتم اللجوء لها في حال المساس أو الإخلال بالأمن والسلم الدوليين ، وعليه تلجا هاته الدول للحفاظ عليه بأشكال مختلفة إما باستخدام الطرق السلمية كتقديم مساعدات للأطراف المتضررة ، أو الطرق القسرية باستخدام القوة العسكرية .

وبالتالي سيتم التركيز في هذا الفصل على مفهوم التدخل الدولي العسكري من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث :

**المبحث الأول :معطيات حول الدولة الليبية**

**المبحث الثاني :مفهوم التدخل الدولي**

**المبحث الثالث : المقاربات النظرية المفسرة لعملية التدخل الدولي**

## المبحث الأول: معطيات حول الدولة الليبية

تحتل ليبيا موقعا استراتيجيا هاما، فهي تتوسط العالم العربي بشقيه ، وترتكز الدولة الليبية على المقومات الاقتصادية في قوتها،حيث تعتبر المقومات الاقتصادية والبشرية والجغرافية التي تمتلكها أي دولة من أهم الركائز لقيام دولة قوية .

### المطلب الأول :الضبط الجيواستراتيجي للدولة الليبية

تنفرد ليبيا بموقع جغرافي ذي سمة تجارية من الدرجة الأول ى، حيث تتوسط ليبيا الشمال الإفريقي وبذلك تقع في الجزء الأوسط لساحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبي، كما تتوسط أيضا البحر المتوسط ومن خلفه أوروبا ، وشمالا الصحراء الكبرى ومن ورائها السودان الإفريقي وإفريقيا المدارية جنوبا، فهي تقع على حافة الصحراء الكبرى، والتي تعد قطعة من الأرض الصحراوية الشديدة الحرارة القارية، ورغم ذلك كانت ومازالت حلقة وصل بين المحيط الأطلنطي في الغرب والبحر الأحمر في الشرق ، وبين ساحل البحر المتوسط في ليبيا وإقليمي وسط وغرب إفريقيا ، كما تتوسط العالم بشقيه الإفريقي والأسيوي [1].

[1] صبرينة فطوش ،" دور العامل ألاثني في عدم استقرار ا لنظام السياسي – حالة النظام السياسي الليبي – "، (مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص الأنظمة السياسية المقارنة و الحوكمة ، جامعة محمد خيضر ، 2015 ) ، ص ص : 83-84

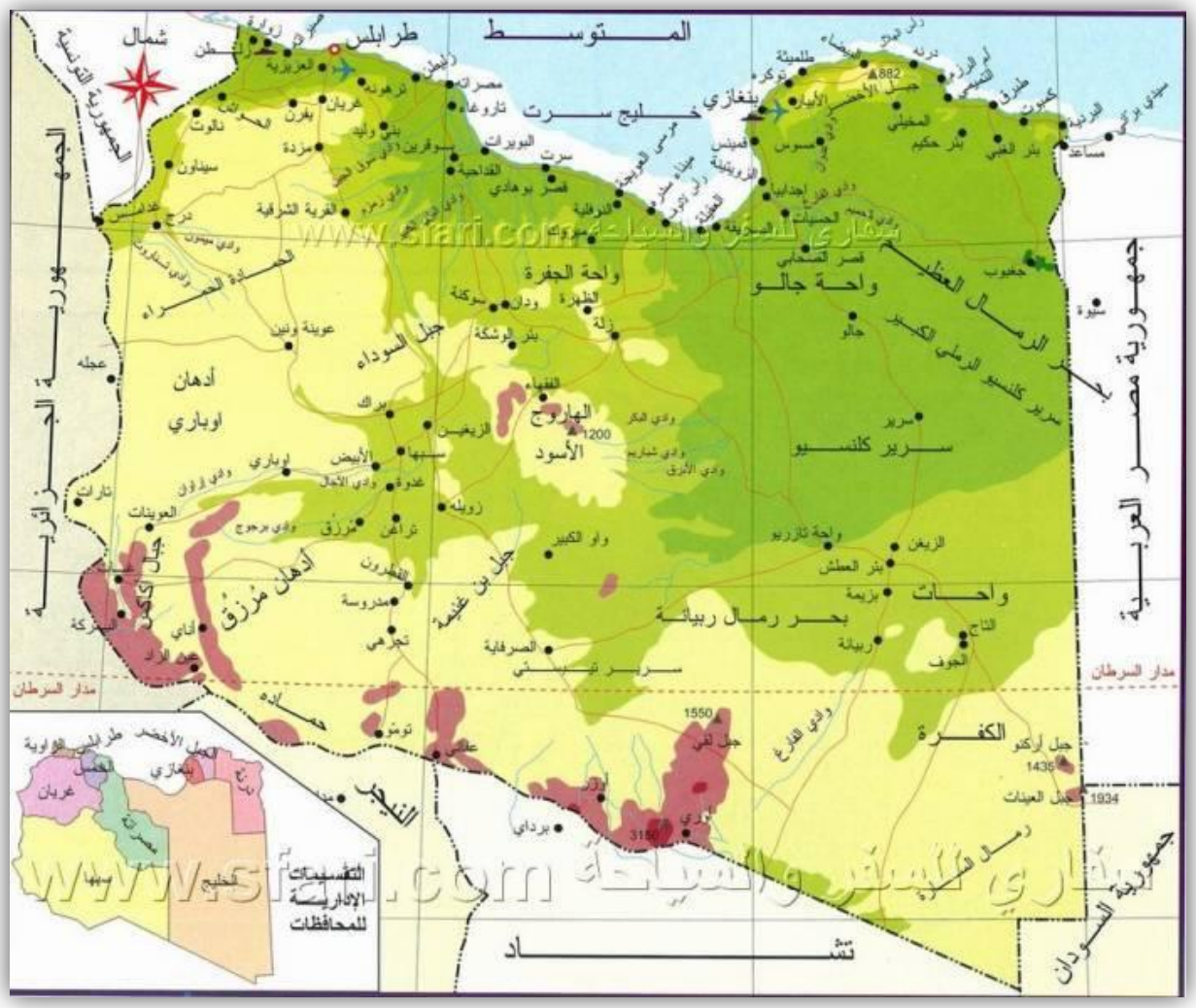


**الشكل رقم (1) : خريطة تبين الموقع الجغرافي للدولة الليبية**

المصدر : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275 44.html

بحيث تقع ليبيا في شمال إفريقيا يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشمال الغربي تونس ومن الغرب الجزائر ومن الجنوب الغربي النيجر ومن الجنوب التشاد ومن الجنوب الشرقي السودان ومن الشرق مصر، تشكل الصحراء الجزء الأكبر من ليبيا، فهناك عدة مرتفعات مثل الجبل الأخضر وهي منطقة خصبة، والمرتفعات الموجودة على ساحل طرابلس وبرقة وجبل العوينات الموجود جنوب شرقي سلسلة الحجار والحلف الكبير وجبل الغرب وجبال نفوسة ، أما المجموعتان الرئيسيتان من المرتفعات فهما " مرتفعات الحجار " الممتدة إلى الجزائر، و" مرتفعات تيبسي " الممتدة إلى التشاد

، ويبلغ معدل ارتفاع المجموعتين المذكورتين حوالي 6000 قدم أما اعلي قمتها فتصل إلى 9800 قدم في الحجار و 11.000 قدم في تيبسي .

تقدر مساحته الدولة ب 1.759.540كم$^2$ ، و تعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية المعتمدة من الحكومة الليبية حتى في معاملاتها الأجنبية (كتعريب جوازات سفر الأجانب )[1]، بحيث يتحدث بها الليبيون بنسبة حوالي 95% ، كما يتحدث حوالي 5 % من السكان باللغة البربرية التي لا تتمتع بمركز رسمي ، ويتكلم بها البربر والطوارق في الجزء الجنوبي من البلاد إلى جانب اللغة العربية ، كما يتميز الطوارق بلغتهم " التماشقية " المشتركة و أزيائهم الخاصة ، والدين الإسلامي هو دين الدولة[2].

أما فيما يخص المقومات البشرية الليبية : فيبلغ عدد سكان ليبيا حوالي 60597 مليون نسمة حسب إحصائيات 2010، بنسبة نمو سكاني تصل إلى 2.42 في المائة ، وتبلغ الكثافة السكانية في ليبيا درجات عالية في مناطق الساحلية في شمال البلاد، إذا يبلغ معدلها 50 نسمة في الكلم المربع الواحد، بينما تبلغ حوالي 1 نسمة في الكلم المربع في الجنوب، وتصل نسبة السكان في المدن حوالي 87 في المائة ونسبة السكان في الأرياف 13 في المائة، ويعتبر عنصر القبيلة مكونا أساسها للمجتمع الليبي وعاملا مهما في أركان نظام العقيد معمر القذافي، الذي يقوم على التحالفات القبلية أكثر من التحالفات السياسية[3] .

[1] عبد الوهاب الكيلاني ، موسوعة السياسة ، ج5 ، ط2 ،( الأردن : دار الفارس للنشر والتوزيع ، 1990 )، ص : 548

[2] صبرين فطوش ، مرجع سابق ، ص: 89

[3] بوفتوش يوسف وسامح رضوان ، " واقع الأمن في ليبيا وانعكاساته على الاستقرار في الجزائر "، ( مذكرة ماستر ، كلية العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية ، جامعة قسنطينة 3 ، 2015 )، ص :39

أما في المجال الاقتصادي فقد بدا استثمار النفط عام 1955، مع جود كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، وفيها صناعات بترو كيميائية ، والحديد في مصراتة الذي يعتمد على خامات فزان [1].

وبالتالي فالمفارقة الأساسية التي تحضى بها جغرافية ليبيا تكمن في التناقض القائم بين عنصرين جغرافيين يشكلان نقطة قوة من جهة وضعف من جهة أخرى ، فامتدادها الصحراوي من الحدود الشرقية إلى الحدود الغربية يجعل منها " وحدة سياسية أصيلة ودولة طبيعية بمعنى ما " ، لكن في المقابل تتميز بأنها ذات " مساحة شاسعة محدودة الطاقة البشرية ، والنسيج الطبيعي فيها ممزق إلى أكثر من رقعة متباعدة، وهناك قدر معين من التفكك الطبيعي النسبي، وقدر من التشتت والتبعثر الذي يضعف الوحدة السياسية، بالإضافة إلى كثافة بشرية غير طبيعية وقدرة اقتصادية محدودة ، وهذا ما جعلها فريسة للقوى الكبرى الخارجية[2] .

**المطلب الثاني : هيكلة النظام السياسي في ليبيا**

أعلنت ليبيا في 24 /1951/12 كمملكة متحدة ، متكونة من ثلاث أقاليم وعلي رأسها الملك إدريس السنوسي، و قد أنهى هذا الإعلان الاحتلال الثنائي البريطاني الفرنسي للبلاد و الذي أستمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عقب خسارة إيطاليا لمستعمراتها في إفريقيا، نتيجة تحالفها مع ألمانيا النازية آنذاك، وواجهت المملكة عدة مشاكل سياسية واقتصادية في آن واحد، تمثلت في إشكالية انتقال الولاء للمملكة، إذ ظل هذا الأخير لصيقا بالقبيلة أكثر منها بالمملكة، إضافة إلى قلة الموارد الاقتصادية حيث كان الرعي والزراعة سمة الاقتصاد الليبي الضعيف في تلك الفترة، قبل ظهور النفط.

---

[1] شوقي أبو خليل ، أطلس دول العالم العربي الإسلامي جغرافي تاريخي اقتصادي ، ط2،( سورية : دار الفكر ، 2003 )، ص: 99

[2] جمال منصر ، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الاوديسا ،( بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص: 54

ويمكن تقسيم هذه المرحلة من الحكم في ليبيا إلى قسمين هما:

أ) **ليبيا الاتحادية** :في هذه المرحلة كان نظام الحكم قائما على أسس الدستور الصادر في أكتوبر1951 ، الذي يصنف ليبيا كدولة مركبة تأخذ الشكل الاتحادي– الفيدرالي، وهذا الدستور يتكون من204 مادة ويحتوي على 12 فصلا منظمة له، ومن خلال هذا الدستور تم تحديد السلطات و المؤسسات السياسية في ليبيا الاتحادية المتمثلة في:

**السلطة التنفيذية (المؤسسة التنفيذية)** :التي تتمثل في شخص الملك و مجلس الوزراء، فالملك إدريس وخلفاؤه الذكور يورثون الحكم في ليبيا، و الخلافة تكون بمرسوم ملكي، وكان للمرسوم الملكي قوة الدستور، وفي حالة عدم تعيين الخليفة يتولى مجلس البرلمان تعيين الخليفة، و يعتبر الملك رئيسا للدولة يمارس صلاحياته عن طريق الوزراء، و للملك صلاحية في تعيين السفراء و اعتمادهم كما يعين رئيس الوزراء و الوزراء، وهم مسؤلين أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة .

**السلطة التشريعية( المؤسسة التشريعية)** :أخذت ليبيا في هذه الفترة بالنظام النيابي الثنائي وكان البرلمان يتكون من مجلس الشيوخ الذي يتكون من 24 عضوا وكانت مدة العضوية في هذا المجلس ثمانية أعوام مع تجديد النصف كل أربعة سنوات، ومجلس النواب يمثل كافة سكان ليبيا حيث كان النائب الواحد يمثل 20 ألف مواطن ليبي، وكان عدد النواب في هذه الفترة 55 نائبا 35 عن طرابلس و51 عن برقة و5 نواب عن فزان، ولم تمنح المرأة حق الانتخاب في هذه الفترة وحددت فترة العضوية في مجلس النواب بأربعة سنوات، ولا يجوز للنائب الجمع بين عضوية المجلسين أو يكون عضوا في المجلس الإقليمي و المجلس الاتحادي[1] .

[1] زردومي علاء الدين ، " التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي" ،( مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، 2013 ) ، ص ص: 64-65

**السلطة القضائية(المؤسسة القضائية):** و هي سلطة منفصلة عن باقي السلطات حسب نص الدستور، و القضاة يتم تعينهم من طرف الملك، ويجوز للملك إحالة المسائل الدستورية و التشريعية إلى المحكمة العليا، وكانت المحاكم تقسم إلى : محاكم إقليمية و محاكم اتحادية و المحكمة العليا.

ب) **ليبيا الموحدة** :عدل الدستور، حيث ألغى الشكل الاتحادي للدولة و أستبدل بدولة موحدة و أقيمت حكومة واحدة لها السلطة على كافة أراضي الدولة، وقسمت الأقاليم الثلاثة إلى عشر وحدات إدارية، و ألغيت المجالس التشريعية و التنفيذية للأقاليم و أصبح الملك يعين جميع أعضاء مجلس الشيوخ، كما منح حق الانتخاب للمرأة، ومن هنا جاء انفراد الملك بجميع السلطات، و أصبحت باقي السلطات عبارة عن سلطات شكلية في هذه الحقبة .

و يصنف النظام السياسي الليبي في هذه الفترة بأنه نظام ملكي تقليدي، و بشكل أدق نظام أتوقراطي تقليدي الذي من أهم سماته :

- التأكيد على الحق الملكي الوراثي في الحكم .
- محدودية الأهداف السياسية و الاجتماعية.
- ضعف النشاط السياسي و المشاركة السياسية .
- الاعتماد على الأجهزة البيروقراطية بشقيها المدني و العسكري في تنفيذ أهداف النظام .
- علاقة المواطن بالسلطة تتمثل في الإذعان و الطاعة .
- عدم تبلور أيديولوجية واضحة للنظام[1].

يمكن الحديث عن مرحلة أخر ى تمتد من 1977 إلى 2011: مع بداية سنة 1977 حدثت تغيرات مؤسساتية نتيجة إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية و البيروقراطية، وحلت محلها هيكلية مختلفة تحت اسم "سلطة الشعب "، والتي مفادها أن السلطات المباشرة هي أساس النظام

[1] زردومي علاء الدين، مرجع سابق ، ص :65

السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، وانقسمت المؤسسات السياسية مرة أخر ى إلى :

1/ المؤتمرات الشعبية الأساسية : والتي تم من خلالها تقسيم الجماهيرية الليبية على أساس جغرافي إلى 405 مؤتمرا شعبيا يتمتع بحدوده الإدارية [1] الخاصة ، والعضوية فيها تشمل كل مواطن وهي حق وواجب لكل بالغ سن 18 ، ويتم خلاله مناقشة جميع القوانين والتشريعات ، وتنبثق عن كل مؤتمر أمانة تتكون من خمسة أعضاء يتم انتخابهم لمدة ثلاث سنوات ، يحق لهذه المؤتمرات إصدار القوانين والتشريعات، والنظر في شؤون الحرب والسلم والعلاقات الخارجية، وضع الخطط الاقتصادية والميزانية العامة ، بالإضافة إلى مساءلة الأمانات ولجانها .

وتساهم هذه المؤسسة في صنع السياسية الخارجية من خلال أنها تمثل السلطة العليا المخولة بوضع التشريعات الأساسية، والتي من ضمنها صنع السياسة الخارجية وتحديد التوجهات والأهداف العامة للدولة في المجال الخارجي حيث تتعدد اختصاصاتها إلى على النحو التالي :

- إصدار القوانين في الجماهيرية ، بما فيها مجال السياسة الخارجية .
- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات بين الجماهيرية والدول الاخرى .
- وضع السياسات العامة في مختلف المجالات
- تحديد علاقة الجماهيرية بغيرها من الدول وتحديد موقفها من الحركات السياسية في العالم والنظر في شؤون السلم والحرب[2].

[1] بوفنشوش يوسف وسامح رضوان ، مرجع سابق، ص ص : 43-44

[2] باهي سمير ، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية ،( الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، 2014 )، ص ص: 105-106

2/ المؤتمرات الشعبية غير الأساسية : وهي تخص منطقة جغرافية محددة تعرف باسم " الشعبية " تتكون من أمانة المؤتمر، وأمانة الاتحادات والروابط والنقابات، ليس لها صلاحية اتخاذ أي قرار .

3/ الاتحادات والروابط المهنية : مهمتها الاهتمام بالشؤون والمشاغل المهنية، وتكون الأمانة العامة في هذه الروابط أعضاء في مؤتمر الشعب العام .

4/ اللجان الشعبية : تعتبر الجهاز التنفيذي في الجماهيرية الليبية، وتتكون من :

1 – لجان شعبية عامة : تمثل أعلى سلطة تنفيذية في ليبيا، وأمانة المجلس تمثل مجلس الوزراء، وأمينها هو رئيس الوزراء، مهمتها تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية، اقتراح مشروع الميزانية وإحالتها إلى مجلس التخطيط العام، اقتراح مشاريع القوانين متابعة أعمال اللجان الشعبية، متابعة الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى تنفيذ ما تكلف به مؤتمر الشعب العام أو الأمانة العامة للمؤتمرات الأساسية .

2 – لجان شعبية فرعية : وتتمثل في لجان البلدية وفروعها ، المؤتمر الشعبي الأساسي .

5/ مؤتمر الشعب العام : يتألف من 760عضو أو أكثر، يتم انتخابهم بالاقتراع غير المباشر لمدة 3 سنوات، وهو متلقى المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والاتحادات والروابط المهنية مهمة متابعة القوانين والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات، سحب الجنسية وإسقاطها ومنح اللجوء السياسي .

6/ اللجان الثورية : هي شكل من أشكال السلطة الإدارية التي لا تسع ى للوصول إلى السلطة وولاؤها الوحيد لقائد الثورة ، مهمتها الأساسية تحريض الشعب على ممارسة الرقابة الثورية ، وتفعيل المؤتمرات الشعبية ، والدعاية للثورة .

7/ المؤسسة القضائية : تقوم على مبدأ وحدة القضاء ، ولا يوجد في ليبيا إلا تدرج قضائي واحد مكون من محاكم جزئية، التي يرأسها القضاة ومهمتها النظر في العقوبات، و محاكم ابتدائية ذات الاختصاص بالقضايا ذات العقوبات المتوسطة ومحاكم استئناف التي تنظر في القضايا المحالة إليها وعلى رأس كل هذه المحاكم محكمة عليا .

8/ المؤسسة الإعلامية : والتي يتحكم فيها القذافي، باعتبارها تمثل أداة للتعبئة الثورية والتنمية الوطنية ، من خلال ربطها باللجان الشعبية.

كما أنها تقوم وبحسب القذافي :

- شرح السلطة الشعبية
- توجيه رسم السياسات العامة للمجتمع ومحاربة القرارات التي تؤدي إلى الانحراف بالسلطة الشعبية[1].

9/ المؤسسة العسكرية : وتتكون من الجيش، القوات البرية، القوات البحرية، القوات الجوية.

10/ الكتائب الأمنية : وتسمي كتائب القذافي، وهي ليس لها أية علاقة بالجيش النظامي الليبي إذ يفوق عدد قوات الكتائب 47000 جندي [2].

**المطلب الثالث : التركيبة السكانية للمجتمع الليبي**

من الملاحظ على تركيبة المجتمع الليبي شدة انتماء الفرد للقبيلة إذ تشير الإحصاءات إلى أن 90% من الليبيين يشعرون بالانتماء إلى القبيلة، وتصل نسبة القبائل الليبية إلى ما يقارب 140 قبيلة

[1] باهي سمير ، مرجع سابق ، ص : 110

[2] بوفنشوش يوسف و سامح رضوان ، مرجع سابق ، ص ص: 45-46

ولها امتدادات جغرافية عبر الحدود كما تتداخل مع عدد كبير من الدول الإفريقية، منها : مصر ، تونس ، الجزائر، تشاد والنيجر [1].

في ليبيا عدد قليل من الأقليات الصغيرة التي رفض نظام القذافي الاعتراف بها ، ولهذا الموقف عدد من التفسيرات، فالأقليات لا تنسجم مع الايدولوجيا القومية العربية للنظام، و لأنه إذا تم الاعتراف بهذه الأقليات فقد تطالب بالتمثيل وهو أمر مرفوض في الجماهيرية من حيث المبدأ و بشكل أكثر عمومية ، فان القذافي كان مصمما على منع ظهور أي مركز سلطة بديل [2].

يبلغ عدد سكان ليبيا حوالي 6.597 مليون نسمة حسب إحصائيات 2010 ، بنسبة نمو سكاني تصل إلى 2.42 %، وتبلغ الكثافة السكانية في ليبيا درجات عالية في المناطق الساحلية في شمال البلاد، إذ يبلغ معدلها 50 نسمة في كم$^2$ ، بينما هي حوالي 1 نسمة في كم في الجنوب ، وتصل نسبة عدد سكان المدن حوالي 87 % ونسبة عدد سكان الأرياف حوالي 13 % ويعتبر عنصر القبيلة مكونا أساسيا للمجتمع في ليبيا، وعاملا مهما في أركان نظام العقيد معمر القذافي الذي يقوم على التحالفات القبلية أكثر من التحالفات السياسية ومن ابرز هذه القبائل نذكر :

الأشراف : تتمركز في مدينة " ودان "و" زويلة " وسط ليبيا ، وهم من سلالة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وهم منتشرون أيضا في أنحاء ليبيا .

الورفلة : تتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزان التي كانت احدي الولايات الثلاث قبل الوحدة ، في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس ، كما يعيش عدد من أفرادها بمناطق بنغازي وسرت .

[1] صبرينة فطوش ، مرجع سابق ، ص: 86

[2] تقرير الشرق الأوسط ، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط( V ) فهم الصراع في ليبيا ، رقم 07-6 حزيران / يونيو 2011 ص: 19

القذاذفة : وهي القبيلة التي ينحدر منها العقيد معمر القذافي وتتمركز بمنطقتي سبها في وسط البلاد وسرت على شاطئ المتوسط غرب طرابلس، وتعتبر هذه القبيلة الأكثر تسليحا بين القبائل الليبية [1]، أين كان يعتمد عليها ألقذافي في حمايته وحماية أسرته [2].

المقارحة : تتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا، وينحدر منها عبد السلام جلود الرجل الثاني الذي أبعده القذافي عام 1993 ، وكذلك عبد الله السنوسي الرجل الثاني في نظام القذافي، وعبد الباسط المقترحي المتهم في قضية لوكربي، وتعتبر هذه القبيلة أيضا من أكثر القبائل الليبية تسليحا .

ترهونة : وهي تضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية حوالي 60 قبيلة، وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس، وينتمي إلى هذه القبيلة قطاع واسع من القوات المسلحة الليبية .

ورشفانة : تعتبر إحدى اكبر القبائل الليبية، وتتمركز قبيلة و رشفانة في ضواحي طرابلس ،نظرا لموقعها الجغرافي تعتبر و رشفانة قبيلة حضارية مدنية .

زناتة : وهي قبيلة امازيغية كبيرة تنتشر في مختلف دول المغرب العربي ، وتتمركز جغرافيا في مدينة الزنتان بمنطقة الجبل الغربي .

الطوارق : وهي قبيلة امازيغية تقطن الصحراء الكبرى، ترتكز قبيلة الطوارق في مدينة غات باقصي الجنوب .

أولاد سليمان : وهي قبيلة مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز أساسا في مناطق سرت و فزان ولها فروع في كل من مصدر وتونس وحتى في تشاد والنيجر .

[1] زردومي علاء الدين، مرجع سابق ، ص :73

[2] صبرينة فطوش ، مرجع سابق ، ص:86

العبيدات و الواعصة و العواقير والمسامير : وهي قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر[1] .

قبائل التبو : وهي من اصول غير عربية من الشرفة ، يتركز افرادها في مناطق اوزو – غدامس– والقطرون في جنوب ليبيا والكفرة في جنوب شرق العاصمة طرابلس .

قبائل اولاد علي: قبائل عربية من الشرافة ، يتركز وجودها على طول الحدود مع مصر ، وتتداخل مع القبائل المصرية المستوطنة لواحة سيوه والصحراء المتاخمة لمرسى مطروح[2] .

البربر: الذين يسمون أنفسهم بالامازيغ، يشكلون الأقلية الأكثر أهمية، امازيغ ليبيا كانوا في الأصل يقطنون سهل جفار في الشمال الغربي ، حيث كانت زوارة مركزهم الرئيسي ، إلا انه وبسبب عمليات الغزو العربية اتجهوا نحو المناطق الداخلية في طرابلس ، ومضت عملية تعريب البربر بشكل أكثر سرعة واكتمالا مما تم في أي من بلدان المغرب العربي الأخرى [3].

[1] زردومي علاء الدين ، مرجع سابق ، ص ص: 72-74

[2] منى حسين عبيد ، "أبعاد تغيير النظام في ليبيا "، دراسات دولية ، العدد الحادي والخمسون ، ص: 33 تم تصفح الموقع 12/27/ 2015 http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64588

[3] تقرير الشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص:19

**الشكل (2) خريطة تبين القبائل والجماعات الاثنية في ليبيا**

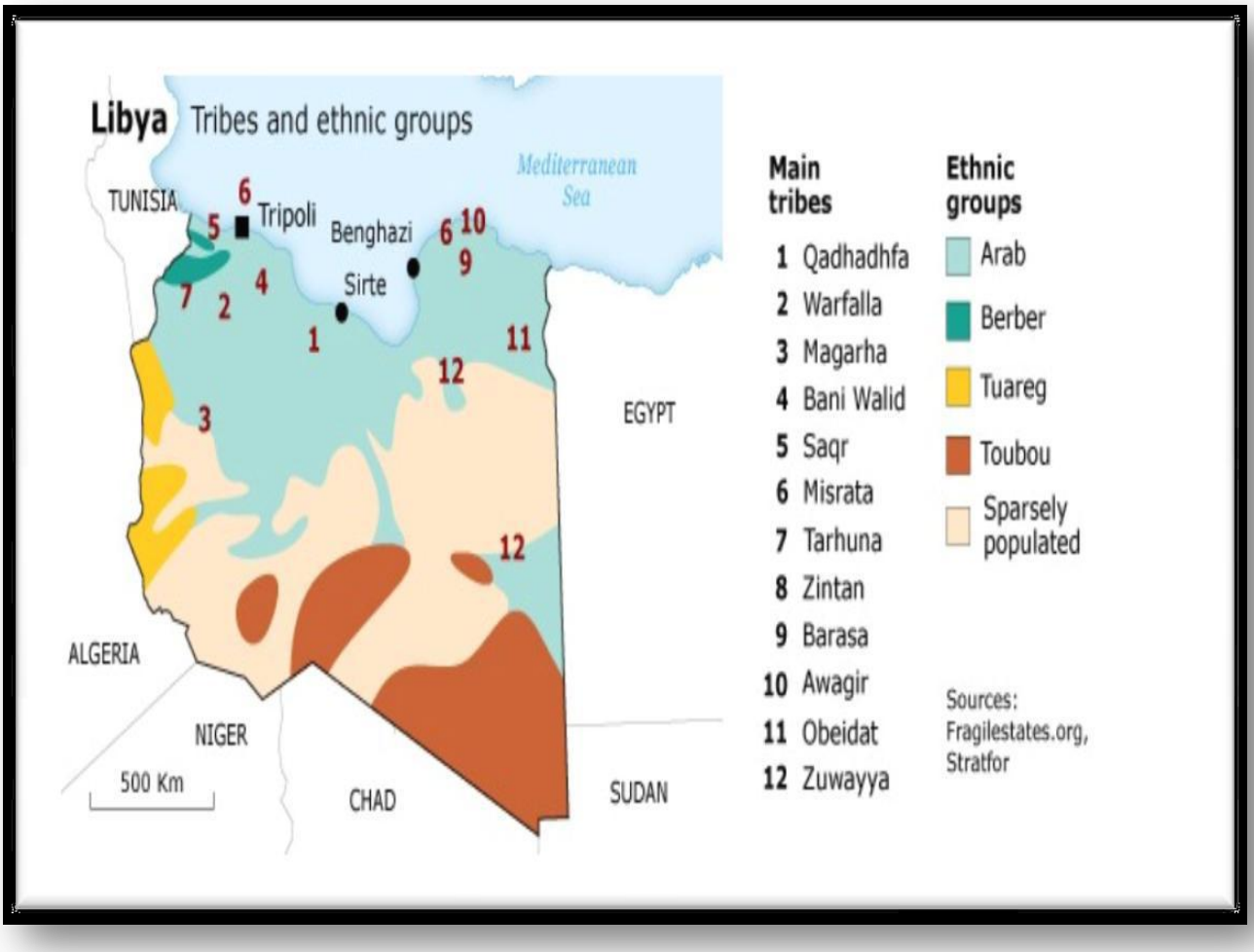


المصدر : https://chronicle.fanack.com/libya/population/ethnic-groups

## المبحث الثاني : مفهوم التدخل الدولي

يعد مبدأ عدم التدخل من الاختصاص الداخلي للدولة ، فعلى أساس هذا الاختصاص الداخلي يتحدد وقوع التدخل المحظور من عدمه ، و يبين موقف نظرية السيادة المحدودة من التطبيقات العلنية لهذه التدخلات الإنسانية ، والتي ترصد في بعض الأحيان لحماية المصالح الإنسانية الكبرى والتخفيف من الآلام التي يعاني منها ضحايا المنازعات الدولية وغير الدولية وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان[1].

إن التدخل العسكري لأغراض إنسانية له ماض مثير للجدل ، وكما يشير تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول ، فان هذا هو الحال في الحالتين، عندما حدث – كما في الصومال ،البوسنة و كسوفو – ، فقد سعى كثيرون لبحث ومناقشة التدخل الإنساني وعقيدة مسؤولية الحماية المنبثقة عنه، كما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة عام 2005، بان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يخضع لمسؤولية الحماية الدولية ، وكل ذلك في حال عجز الدولة المتدخل فيها عن القيام بوظائفها الأساسية كحماية مواطنيها[2] .

### المطلب الأول : تعريف التدخل الدولي

قبل التطرق إلى مختلف المفاهيم لابد من الوقوف إلى المصطلحات المتعلقة بشان التدخل الإنساني كما وردت في كل من اللغة العربية والانجليزية ، ففي اللغة العربية حيث ورد في معجم الوسيط إن التدخل يعني " دخل قليلا قليلا " أي إن التدخل يفيد التدرج في العملية بكل وعي وإرادة وتدخل في الخصومة ، أي دخل في دعواها من تلقاء نفسه للدفاع عن مصلحة له فيها دون إن يكون

---

[1] إبراهيم قديح ، " التدخل الدولي الإنساني – دراسة حالة ليبيا 2011– " ،( مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر غزة ،2013 ) ، ص: 69

[2] ايف ماسينغهام ، " التدخل لعسكري لأغراض إنسانية : هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية ؟ " ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، المجلد 91 ، العدد 876 ديسمبر، 2009 ، ص: 158

طرفا من أطرافها ، إلا انه في اللغة الانجليزية لدينا " Intervention " و " Interference "ويعني التدخل لتسوية نزاع أو التدخل بالقوة أو التهديد بالقوة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[1]. ويقصد به أيضا التموضع بين شيئين ، إذ يشير في اغلب الأحيان إلى : اغتصاب السيادة usurpation of Sovereinty أو الاعتداء على شؤون الغير، وقد يعنى التوسط في حل النزاعات وفض الخصومات[2].

يعرف التدخل الدولي بأنه حلول دولة أو أكثر محل أخر ى في اختصاصها بصورة قسرية وبالتالي إذا ما رضيت الدولة المتدخل فيها بهذه الحلول فحن لسنا بصدد تدخل بالمعنى الحقيقي أو القسري .

بينما عرفه الأستاذ عمر سعد الله" بأن فكرة التدخل الإنساني فكرة ممتازة وفعالة وغامضة ولا يوجد تعريف قانوني رسمي له ..."[3].

يرى الفقيه شارل روسو Charles Rousseau بان التدخل هو تصرف صادر عن دولة متدخلة بمقتضاه في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى ، وذلك لإجبارها على تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما ، مهما كانت أشكال الضغط الذي تستعمله الدولة لفرض إرادتها سواء كان ضغطا سياسيا أو نفسيا أو اقتصاديا أو عسكريا .

---

[1] إبراهيم قديح ، مرجع سابق، ص: 69

[2] مريم دماغ ،" إشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة دراسة مقارنة للتدخل الأمريكي في كل من : كردستان العراق 1991 ، و الصومال 1992 "، (مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ، جامعة محمد خيضر، 2010) ، ص : 8

[3] كشيدة الطاهر ، " التدخل الإنساني و تأثيره على مبدأ السيادة "،( مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، 2011)، ص ص:89-90

أما الفقيه شوارز Schwarz فيذهب إلى ابعد من ذلك إذ يعتبر أن التدخل يشمل كل أنماط سلوك السياسة الخارجية للدولة تجاه دولة أخرى تتجاوز به الحدود القائمة للعلاقات ، فمثلا اتخاذ دولة ما لموقف تجاه صراع ما قد يوصف بأنه سلوك تدخلي .

ويري باتريك دايي Patrick Daillier و الان بيلي Alain Pellet أن التدخل في العلاقات الدولية هو فعل الدولة التي تبحث عن الولوج في الاختصاص المحجوز لدولة أخر ى سواء من اجل مساعدتها على حل مشاكلها الخاصة أو حلها بدلا عنها أو إرغامها على حلها وفق ما تريد هالدولة المتدخلة .

ويرى الأستاذ طلعت الغنيمي أن التدخل هو تعرض دولة لشؤون دولة أخر ى بطريقة استبدادية وذلك بقصد الإبقاء عن الأمور الراهنة للأشياء أو تغييرها ، ومثل هذا التدخل قد يحصل بحق أو بدون حق ، ولكن في كافة الحالات يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية للدولة المعنية .

وهناك تعريفات كثيرة للتدخل سواء لفقهاء أوروبيين أو من أمريكا اللاتينية أو من الفقه الروسي (السوفيتي سابقا) أو من دول العالم الثالث تعتبر التدخل ضغطا غير مشروع من قبل دولة يمس الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخر ى، مهما اختلفت أشكال هذا الضغط أو تنوعت وسائله وأغراضه .[1]

ويشتمل التعريف الواسع للتدخل على جميع أشكال التدخل، من الإجبار المنخفض إلى درجات الإجبار العالي، وتمثل درجة القوة المستخدمة في هذا التدخل أهمية خاصة، فعلى أساسها تتوقف درجة اختيار الدولة المتاحة، ومن ثم درجة التقليص الخارجي للحكم المحلي[2].

[1] محمد بومدين ، إفريقيا والأقنعة الجديدة للاستعمار ، (الجزائر : دار السبيل للنشر والتوزيع ، 2009)، ص ص:19-20

[2] التدخل الدولي ، تم تصفح الموقع يوم، http://porebl.org/2016/02/132016/05/02

التدخل الدولي المبرر بمنطلقات إنسانية أو ما يطلق عليه التدخل الإنساني، ذلك المفهوم الذي يهتم بتبرير التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما على أساس إنساني، سواء جاء مثل هذا التدخل من جانب منظمة دولية أو إقليمية أو اخذ تحالف يجمع بين عدد من الدول أو حتى من جانب دولة واحدة فقط[1] .

فالتدخل الدولي الإنساني العسكري دوما ما يشكل مشكلة جدلية في العلاقات الدولية ، فيفهم على حسب حركة الدولة في المجموعة الدولية التي تبحث عن الوقاية أو تسع ى لمنع حدوث انتهاك في حق الأشخاص أين يستخدم خطوات قسرية لأجل ذلك، وحتى قبل اخذ إذن الدولة المراد التدخل في إقليمها [2].

فهناك التدخل الإنساني التي ينادي بها كبار الفقهاء المعاصرين وذلك من اجل إنقاذ الإنسانية من ويلات الحروب وقهر الحكام لاسيما تلك البلدان التي تعترف بحامية جدية لحقوق الإنسان.

يري الجانب الفقهي أن التدخل العسكري يعبر عن دوافع إنسانية تجعل من الأعمال العسكرية الممارسة في إطار هذا الاستثناء الوارد على مبدأ تحريم القوة مباحة، لان الصورة المختلفة للانتهاكات المتكررة والجسيمة لحقوق الإنسان داخل إقليم ما تعد من قبيل المبررات التي تبيح الرد العسكري داخل هذه الدول ، وفي هذا الصدد يوجد رأيين بارزان يؤكدان ضرورة التدخل العسكري لصالح الإنسانية .[3]

---

[1] دهام محمد العزاوي ، العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات ، (القاهرة : دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، 2014 )، ص :51

[2] Jean-François Thibault ; L'intervention Humanitaire Armée Du Kosovo A La Responsabilité De Protéger Le Défet Des Critères , Article_ Thibault.Pdf. from : Www.Afri_Ct.Org

[3] بوراس عبد القادر ، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ،2009)، ص: 154

كما أن التدخل الدولي يحدث في بعض الحالات أين تكون فيه مؤسسات الدولة عاجزة لسبب أو لآخر عن توفير حتى اقل درجة من الأمن المطلوب لمواطنيها[1].

وعليه ينصرف مفهوم التدخل الإنساني إذا إلى استخدام دولة أو أكثر للقوة العسكرية ضد دولة أخرى دون رضاها لمنع انتهاكات جسمية وواسعة لحقوق الإنسان الأساسية أو لوقفها ، بغض النظر عن جنسية الضحايا ، فالتدخل الإنساني عبارة عن تدخل بمعناه الضيق ، أي انه تدخل عسكري تعلن الدولة أو الدول المتدخلة أنها أقدمت عليه لأغراض إنسانية محضة .

يختلف التدخل العسكري اختلافا جذريا وبينا عن المساعدة الإنسانية ، فه و لا يعدو أن يكون عملا عسكريا هدفه المعلن احترام حقوق الإنسان الأساسية ، وهو يشكل خرقا واضحا لسيادة الدول المتدخل بها ما دام انه لم يستند إلى صلاحيات مجلس الأمن الوارد في الفصل السابع من الميثاق [2].

وبالتالي فالتدخل الإنساني يأخذ أشكالا مختلفة تتدرج من الوسائل السلمية إلى الوسائل العسكرية من اجل وقف المعاناة الإنسانية سواء كانت ناتجة من كوارث طبيعية أو إنسانية ، وقد سمح العرف الدولي التقليدي بالتدخل العسكري من جانب إحدى الدول أو عدد منها في الشوؤن الداخلية لدولة أخرى ، إذا هدف إلى حماية حقوق الجنس البشري والقواعد الإنسانية ، أو ما يعبر عنه بلغة العصر " حقوق الإنسان " [3].

**المطلب الثاني : مشروعية التدخل الدولي**

---

[1] Http:// Scholar.Google.Com/Scholar ؟Q= Mohammed +Ayoob+ Humanitaire +Intervention &Hl=Ar&As_Sdt=0&As_Vis=1&Oi=Scholart&Sa=X&Ved=0ahukewibraoezvrlahvmchqkhd2gdh0qgqmifzaa

[2] محمد خليل الموسي ، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر ، (الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2004 )، ص ص: 25-26

[3] محمد يعقوب عبد الرحمن ، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية ،( الإمارات للدراسة العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2004 )، ص : 22

يجد حق التدخل الإنساني أسانيده القانونية في تطور القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الذين طوروه بهدف حماية الإنسان وصيانة كرامته ، وفي الوقت الذي يعنى القانون الدولي الإنساني بحماية الإنسان وحقوقه إبان النزاعات المسلحة ،أي هو قانون خاص يسبغ الحماية على أنواع محددة من الحقوق قي ظرف استثنائي خاص هو ظرف النزاع المسلح ،فان القانون الدولي لحقوق الإنسان يعنى بحماية حقوق الإنسان بصفة عامة ،أي زمن السلم ووقت الحرب ، أي أن الأخير قانون عام شامل لكافة الظروف والأوقات ، وسوف نركز هنا على القانون الدولي الإنساني .[1]

فالحماية الدولية لحقوق الإنسان قد باتت تضفي الصفة العالمية على انتهاك حقوق الإنسان من اجل تأسيس مفهوم ( عولمة الإنسان ) وبذلك تخرج قضايا حقوق الإنسان من صميم السلطان الداخلي للدول كما ورد في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة لتصبح ذات طبيعة عالمية ، فقرارات المتعلقة بالتدخل الإنساني تكمن في خضوعها لمنطلقات السياسية والاعتبارات المصلحية للدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من خضوعها للمعايير الإنسانية أو الموضوعية المتعلقة بالمجتمع الدولي ، لاسيما في ظل سيادة الاتجاه الغربي في تفسير القانون الدولي المتعلق بمسائل الحماية الدولية لحقوق الإنسان.

إن الأمر الأكثر خطورة في موضوع التدخل الإنساني ، هو ما بدا الترويج له من آليات جديدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، عبر مفاهيم جديدة مثل حق تقرير المصير لبعض الجماعات والأقليات ومحاولة منحها الاستقلال على حساب الكيان السياسي للدول القائمة ، أي التي ليست لها

[1] عماد جاد ، التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية ، ( القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،2000)، ص : 42

دولها – الخاصة بسبب تعايشها واستقرارها في دولة المقر – وضعا رسميا خاصا ومعترف به دوليا يختلف عن وضع الدول ، بحيث يحق لمثل هذه الدول إن تكون ممثلة في مؤسسات إقليمية ودولية[1].

وقد تطور القانون الدولي الإنساني ، والذي يطلق عليه أيضا قانون الحرب ، LAW OF WAR، وقانون الصراعات المسلحة ، LAW OF ARMED CONFLICT، في سياق العمل على الحد من الكوارث والمجازر التي ترتكب إبان الحروب ، وتعتبر اتفاقية باريس المبرمة في 16 افريل 1856، والتي تضمنت قواعد معاملة المحاربين في الحروب البحرية، اسبق النصوص القانونية المكتوبة في هذا المجال ، ويقول محمد عزيز شكري، " إن معظم مؤرخي القانون الدولي الإنساني يقفون عند البلاغ الصادر من وزارة الدفاع الأمريكية 1836، باعتباره نقطة البداية في التطور الحديث لهذا القانون، بل وفي تاريخ الإجرام الدولي لأنه يقضي بلزوم معالجة الجرائم التي ارتكبت أثناء حرب الاستقلال الأمريكية ".

وقد استمر التطور في هذا الاتجاه حيث جرى بعد ذلك توقيع العديد من الاتفاقيات مثل اتفاقيتي لاهاي عامي 1899 و1907 ، وبروتوكول جنيف عام 1925 الخاص بمنع استخدام الأسلحة الخانقة والسامة والجرثومية، وصولا إلى اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 التي تولت ضمان الحقوق الإنسانية في فترات الحروب على النحو التالي :

- الاتفاقية الأولى :وتتعلق بتحسن أوضاع الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان.
- الاتفاقية الثانية : وتتعلق بتحسين أوضاع جرحى ومرضى القوات البحرية .
- الاتفاقية الثالثة : وتتعلق بمعاملة أسرى الحرب .

[1] دهام محمد العزاوي ، مرجع سابق ، ص ص: 53-54

- الاتفاقية الرابعة :وتتعلق بحماية المدنيين أثناء الحرب .

و قد استمر التطور في اتجاه سد الثغرات في الاتفاقيات الموقعة من خلال مواجهة ما يبدو من تطورات خاصة بالحروب وما يستجد من تداعيات لم ترد في ذهن المشروع عند صياغة الاتفاقات السابق الإشارة إليها. وفي هذا السياق جرى التركيز عل ى أحكام النصوص الخاصة بحماية المدنيين إبان النزاعات المسلحة والحروب لاسيما بعد التطور الكبير في أساليب الحرب الحديثة وما جرى خلالها من سقوط أعداد هائلة من المدنيين. كما تم توقيع وثيقتين في يونيو 1977 ، الأولى وهي البروتوكول الخاص بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية . ووصل التطور في هذا المجال إلى فرض قيود شديدة على المقاتلين في استخدام وسائل القوة العسكرية ، وقصرها على المقاتلين دون غيرهم . كما تشترك الجماعات المقاتلة في النزاعات غير الدولية مع الحكومات في تحمل مسؤولية التجاوزات التي تتم خرقا لقواعد القانون الدولي الإنساني .[1]

يأتي مؤيدو التدخل الإنساني بحجج وأسانيد قانونية يبدي فيها أصحاب هذا الاتجاه الإنساني" أن استخدام القوة لإغراض إنسانية خارج إطار ميثاق الامم المتحدة يعد جزءا من قواعد القانون الدولي العرفي، وهم يستندون لتبرير وجهة نظرهم إلى عدد من الحجج أهمها :

1 - تقرير المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة احد المبادئ التي يتوجب على الأمم المتحدة العمل وفقا لمقتضاها وحكمها ، إلا أن هذا المبدأ ليس مبدأ جامدا ، فهو مبدأ ذو مضمون نشط ومتطور ، فالميثاق يتصف بأنه اتفاق دولي " ديناميكي " وذو دلالات متطورة لا تقف عند حد معين ، مما يعني انه يجب أن يفسر تفسيرا غائيا لا يقف عند حدود المعنى الحرفي للنص وعند إرادة واضعيه

[1] محمد خليل الموسي ، مرجع سابق ، ص ص: 246-247

والمادة 4/2 ليست نصا منعزلا عن تطور النظام القانوني الدولي وهي تتضمن حكما قانونيا ذا دلالة ومضمون نسبيين يعتمدان على تطور موضوعات الحياة الدولية ذاتها

2 – لم يحافظ القانون الدولي المعاصر، وكذا ميثاق الأمم المتحدة على المفهوم التقليدي للسيادة ولعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فدخلت قيم ومفاهيم مستحدثة إلى عالم القانون الدولي، وهي تعزز أحكام قانونية تجعل جل اهتمامها الأمن الإنساني.

3 – يؤكد الداعون إلى جواز التدخل العسكري المنفرد لأغراض إنسانية أن تحريم استخدام القوة بمقتضي المادة 4/2 من الميثاق ليس مطلقا ، لكنه مقيد في ضوء الممارسة الفعلية للدولة ولأجهزة الامم المتحدة ، فعلى سبيل المثال ، مر الحق في تقرير المصير بتطوير دائم ، خاصة في مجال تصفية الاستعمار ، وغدت الشعوب المنتفعة بهذا الحق تتمتع بحق الكفاح المسلح وهو استثناء على المادة 4/2 من الميثاق لم يرد النص عليه البتة في أحكام الميثاق ، فليس هناك ما يمنع من تطور القانون الدولي ليغدو متضمنا حقا عرفيا يجيز التدخل الإنساني دون تفويض أو إذن من مجلس الأمن ، ويستشهد في هذا الخصوص بالتدخل العسكري في شمال العراق عام 1991 وبتدخل حلف الشمال الأطلسي بشان أزمة كوسوفو عام 1999.

4 – من الأسس القانونية الأخرى التي يسوقها مؤيدو التدخل الإنساني العلاقة بين القانون و العدل، فمن المفترض أن القانون لا يتطابق لزوما مع العدل، وهو أمر يصدق تماما بالنسبة للقانون الدولي الذي يعد في الأساس بأنه نتائج تسويات بين مقتضيات الضبط والتنظيم وبين رغبة الدول والحكومات بالبقاء حرة وقادرة على القيام بما تشاء من تصرفات وأفعال .

يخلص التيار المؤيد للتدخل الإنساني إلى نتيجة فحواها أن القانون الدولي العرفي لا يمنع في ظل شروط وظروف معينة استخدام القوة لغايات إنسانية ، فان كان مجلس الأمن غير قادر على ممارسة سلطاته الممنوحة له استنادا للفصل السابع بسبب اعتراض إحدى الدول دائمة العضوية في

المجلس يكون التدخل العسكري في حالات الانتهاك الجسيم وواسع ال نطاق لحقوق الإنسان الأساسية جائزا أما فيما يتعلق بالظروف والشروط الواجب توافرها لقيام حالة التدخل الإنساني ، أهمها : وجود أدلة موضوعية تدفع على الاعتقاد جديا بوجود الانتهاكات الجسيمة وواسعة النطاق ، وعدم قدرة الدولة المختصة إقليميا على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الانتهاكات أو عدم رغبتها الق يام بذلك أو صدور الانتهاكات عنها واستنفاذ الوسائل غير عسكرية كافة دون جدوى وعجز مجلس الأمن عن اتخاذ تدبير مناسب للحيلولة دون استمرار هذه الانتهاكات.[1]

وبالتالي فان مبدأ حماية حقوق الإنسان والأقليات البيئة الملائمة للتدخل الخارجي ، وأصبحت الدول تتخذه ذريعة للتدخل في الدول الأخرى[2].

**المطلب الثالث : أنواع التدخل الدولي**

يذهب بعض الفقهاء لتقسيم التدخل إلى ثلاث أنواع:

1 - **تدخل داخلي** : يعني تدخل دولة في مسائل متنازع عليها في دولة أخرى ، وهي غالبا ما تتعلق بتغيرات دستورية .

2 - **تدخل عقابي:** وهو يعني اتخاذ تدابير عقابية من قبل دولة ضد دولة أخرى لإجبارها على مراعاة التزاماتها التعاقدية وتصحيح أخطائها غير المشروعة.

3 - **تدخل خارجي** : وهو يعني تدخل دولة في علاقات الدول الاخر ى دون رضا من هذه الدول.

---

[1] محمد خليل الموسى ، مرجع سابق ، ص ص : 247-249

[2] حمايدي عز الدين ، " دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية – دراسة حالة تدخل التركي اليوناني – في قبرص (1974-2004) " ، ( مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والعولمة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة منتوري، 2005)، ص :11

كما يقسمه جانب أخر من الفقه إلى :

**1 – التدخل السياسي** : وهو ذلك التدخل الذي يحصل بطريق رسمي وبصفة علنية ، أو بطريق غير رسمي ودون علانية ، ويكون التدخل بطلب كتابي أو شفوي من الدولة المتدخلة الذي قد يتحول إلى تدخل عسكري ، أو التهديد به إذا لم تستجب الدولة المتدخل في أمرها لطلبات الدولة المتدخلة[1]، فقد يكون الغرض من التدخل هو قلب نظام الحكم مثلما تدخلت فرنسا لإسقاط الإمبراطورية "جان بودل بوكاسا" إمبراطورية إفريقيا الوسطي في سنة 1980 ، أو بغرض تدعيم ومساعدة النظام القائم في الدولة المتدخل فيها ، كتدخلات الاتحاد السوفيتي سابقا في أوروبا الشرقية لتدعيم الأنظمة الشيوعية [2].

**2 – التدخل الاقتصادي** : يقصد به المساس بالسيادة الاقتصادية للدولة المستهدفة ، كما يشمل أيضا استعمال وسيلة أو أكثر من الوسائل الاقتصادية للضغط على دولة ما بهدف إخضاعها لإرادة الدولة المتدخلة أو بهدف تغيير سياستها أو العدول عنها بما يتفق والمصالح الاقتصادية أو السياسية للدولة المتدخلة ، وقد أصبح للسلاح الاقتصادي في الآونة الأخيرة الدور الأهم في تغيير موازن القوي في العلاقات الدولية الراهنة، مثل المقاطعة الاقتصادية التي فرضتها أمريكا وبريطانيا وفرنسا على ليبيا وذلك لعدم خضوع ليبيا لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في تسليم مواطنيها لمحاكمتهم أمام القضاء الأجنبي ، بالرغم من استعداد ليبيا التام لمحاكمتهم في حال أثبتت إدانتهم [3].

---

[1] يحي علي العلي ، التدخل الدولي في الشؤون اللبنانية منذ اتفاق الطائف عام 1989 و حتى 2006،( دمشق : رند للطباعة والنشر ، 2010)، ص ص : 17-20

[2] محمد بومدين ، مرجع سابق ، ص : 67-

[3] المرجع نفسه، ص ص : 74-75

**3 – التدخل الفردي أو الجماعي** : قد يكون التدخل من طرف دولة وقد يكون جماعيا ويكون للتدخل الجماعي آثارا أقل حدة من التدخل الفردي ، كونه لا يأتي ضمانة لمصلحة دولة بذاتها.

**4 – التدخل الصريح أو الضمني** : كثيرا ما تتدخل دولة ما في شؤون دولة أخرى ، لكي تنفرد هي بالمغنم – الذي تراه – يجعل من تدخلها خفيا ، وكثيرا ما ينتج عن التدخل الخفي آثارا سيئة وضارة كونها تحصل دون علم سلطات الدولة المتدخل في أمرها ، بعكس التدخل العلني والصريح .

وتتعدد صور التدخل فإذا ما أخذنا بالتدخل بمعناه الواسع فانه يبدو في أدنى صوره من خلال الخطابات التي يقصد بها التأثير على السياسة الداخلية لدولة أخرى، فقد ناشد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عام 1990 الشعب العراقي للإطاحة برئيسه صدام حسين، أو إنشاء إذاعات لبث رسائل مناهضة لأنظمة الدول المستهدفة، كإنشاء محطة مارتي الإذاعية من قبل الولايات المتحدة لبث الرسائل المناهضة لنظام فيدال كاسترو في كوبا .

كما أن المساعدات الاقتصادية شكل آخر للتأثير في الشؤون الداخلية لدولة أخر ى ، فالولايات المتحدة كانت تهدف من تقديم المساعدات الاقتصادية للسلفادور إلى التأثير في شؤون تلك الدولة وكذلك تعتبر الرشوة احد الأشكال غير المشروعة للمعونة الاقتصادية ، ففي أثناء الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تقدمان الكثير من المساعدات للانتخابات في الدول الأخرى[1] .

ومن أشكال التدخل نجد أيضا تقديم الخبراء العسكريين والمساعدات العسكرية، ففي الأيام الأولي لحرب فيتنام بدأت الولايات المتحدة تدخلها بمساعدات اقتصادية، وكذلك الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتي وكوبا اللذين قدما معونة وخبرات عسكرية إلى نيكاراغوا.

التدخل العسكري الذي تتنوع أسبابه كثيرا، إذ أن المصالح الاقتصادية للدول كثيرا ما كانت تحملها على التدخل المباشر، ولو كان بالقوة العسكرية لحماية هذه المصالح خارج الحدود كما تختلف

[1] يحي علي العلي ، مرجع سابق ، ص ص : 17-20

درجاته أيضا، ومن حالات التدخل العسكري قصف الولايات المتحدة لليبيا في الثمانيات من القرن الماضي بزعم مساندتها للإرهاب .[1]

كما يوجد هناك تصنيف أخر للتدخل الدولي الإنساني وذلك على سبيل المثال لا الحصر لتعدد مجالاتها وتشعبها :

**1 – التدخل باستعمال القوة :** يتم هذا النوع من التدخل باستعمال القوة ، وكان ذلك منذ تاريخ العلاقات الدولية الأولى، وقد تكون هذه القوة عسكرية أو اقتصادية، مثل التدخلات التي تمت من طرف دول قوية ضد دول اقل قوة منها ، كالتدخل السوفيتي في المجر عام 1956 ، التدخل الأمريكي في لبنان عام 1958 ، التدخل الفرنسي في الزائير عام 1978 ، التدخل السوفيتي في أفغانستان عام 1979 ، التدخل الأمريكي في العراق عام 1991 وعام 2003 ، حيث استعملت القوة العسكرية في كل هذه الحالات وقد يتم في حالات أخرى التهديد بها دون استعمالها فعلا وذلك عن طريق استعمال وسائل الضغط الاقتصادية والمالية منها ، كاتخاذ إجراءات لاسترجاع الثروات النفطية أو المقاطعة الاقتصادية مثل المقاطعة الفرنسية للكروم الجزائرية عند قيام الجزائر بتأميم الثورات النفطية[2] .

**2 – التدخل المباشر وغير المباشر :** يعتبر التدخل المباشر من أهم التدخلات التي عرفها المجتمع الدولي ومازال يعرفها بصورة أكثر حدة وخطورة ، وهو من أكثر الوسائل التي تهدد السلم والأمن الدوليين بالخطر حيث يتم هذا الأخير باستعمال القوة المسلحة بتقديم مساعدة عسكرية لدولة في نزاع مع دولة أخرى كما قد يتم التدخل بصورة غير مباشرة ، ولا تقل خطورة عن التدخل المباشر والذي يتم عن طريق تحريض مواطني الدولة التي تعرضت للتدخل وثاراتهم ضد حكومة بلادهم وإحداث بعض العراقيل وتغذية نار الحرب الأهلية وعليه تعتبر هذه الوسيلة بمثابة التدخل غير

[1] يحي علي العلي ، مرجع سابق ، ص : 19

[2] بوراس عبد القادر ، مرجع سابق ، ص ص : 186-187

المباشر ، وكلاهما سواء التدخل المباشر أو غير المباشر من الأعمال المنافية للقانون الدولي ومبادئ الامم المتحدة .

**3 – التدخل في شؤون الدول الداخلية والخارجية** : من الطبيعي أن يستهدف كل تدخل شؤون الدولة الداخلية أو الخارجية أو الاثنين معا فبالنسبة للشؤون الداخلية يتم التدخل بالتأثير على نظام الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي والدستوري، أو التدخل في المسائل الاقتصادية أو المالية أو الإدارية والتدخل في المعتقدات الدينية للدولة وشخصيتها الثقافية ، ذلك انه لا يجوز للدول التعرض للمسائل الداخلية للدول الأخرى لأن الدولة حرة في اختيار النظام السياسي والاقتصادي الملائم لها ، وهي حرة في إصدار تشريعاتها لتنظيم شؤونها الداخلية والخارجية [1].

أما التدخل الخارجي فيتم عن طريق التعرض إلى المجالات الخارجية للدولة ومنها:

- الامتناع عن إقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية وإدارية .
- تأييد الكفاح التحرري ضد الاستعمار والانضمام إلى الأحلاف والتكتلات وغيرها ...

تلجا الدولة لهذا التدخل كلما رأت أن في ذلك تحقيقا لمصالحها الحيوية إذ تقدم الدولة على ممارسة الضغوط المختلفة لإرغام الدول على التخلي عن هذه السياسة وكثيرا ما يتم هذا التدخل من دولة كبري وهناك أشكال أخرى للتدخل مثل :

- **التدخل السياسي العقائدي**: ويقصد به أن هناك دولا تعمل على فرض أنظمتها العقائدية وأشكال الحكم فيها على غير من الدول [2]، والامثلة على ذلك متنوعة كاحكومات التى تشجع على

[1] المرجع نفسه، ص ص:187–189

[2] بوراس عبد القادر، مرجع سابق، ص: 189

الاقتداء بها ، ومع نجاح الثورة السوفياتية ، ظهر شكل جديد للتدخل العقائدي القائم على وحدة البادئ والاهداف والمصير للاحزاب الشيوعية في العالم [1].

- **التدخل المالي :** لم يظهر هذا النوع إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[2]، وذلك حين لجأت الدول إلى توظيف رأس مالها في الخارج بفوائد مرتفعة وأن عجز الحكومات المقترضة عن دفع الفوائد أحيانا وتسديد الديون دفع بالدائنين إلى طلب الحماية والمساعدة من دولهم ، فادى ذلك إلى تدخل هذه الدول لإكراه الحكومات المفترضة على تنفيذ التزاماتها المالية ، وكثيرا ما تستند الدول بحجة الدفاع على مصالح رعايا للتدخل في شؤون الدولة المقترضة .

**4 - التدخل الإنساني :** وتتذرع به الدول أحيانا لحماية الأقليات المضطهدة من رعاياها أو أموالهم وحرياتهم، ومن الفقهاء من يعتبر هذا النوع من التدخل واجب من واجبات الدول تجاه ورعاياها ، ومنهم من يرى انه مساسا باستقلال الدول وانتقاضا من سيادتها ومنهم من ينادي برفع النزاع إلى المنظمات الدولية لإيجاد الحلول السلمي والعادلة [3].

**التدخل الإنساني القسري العسكري :** ويعد حالة استثنائية ويستند عليه عند عدم رضوخ الأطراف المعنية لتوصيات أممية أو عدم الإمتثال للنصوص الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. وابتداء من عام 1991 أعاد مجلس الأمن النظر في أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والخاصة بصلاحيات المجلس، وعمل على توسيعها من خلال العديد من القرارات المتضمنة إمداد المساعدات المصحوبة بعتاد عسكري، بما فيها القرار رقم 688 ، والقرار رقم 751 الصادر بتاريخ 1991/04/24 بشأن الصومال في إطار عملية الأمم المتحدة في الصومال (L'UNUSOM).

---

[1] العربي وهيبة ، " مبدأ التدخل الدولي الإنساني في إطار المسؤولية الدولية ، ( أطروحة دكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق العلوم السياسية ، جامعة وهران ،2014 ) ، ص : 71

[2] المرجع نفسه، ص : 71

[3] بوراس عبد القادر ، مرجع سابق ، ص ص : 189-190

وأهم ما ميز هذه العملية ولضمان وصول المساعدات إلى الضحايا هو إرفاقها بقوة عسكرية لا يمكن استخدامها إلا في حالة الدفاع الشرعي، وعندما لم تعط هذه الخطوة أي نتيجة ، أصدر مجلس الأمن قرار يحمل رقم 814 بتاريخ 26 /1993/03 في إطار (l'UNUSOM II) والتي اعتبرت أول عملية تقوم على أساس القوة المشروعة استنادا حكام الفصل السابع، وتوالت بعد ذلك العديد من التدخلات التي أقرها مجلس الأمن، كالتدخل في البوسنة، هايتي، رواندة، وكوسوفو[1].

## المبحث الثالث : المقاربات النظرية المفسرة لعملية التدخل الدولي

شهدت العلاقات الدولية في القرن العشرين تحولات جذرية من حيث نطاق تفاعلاتها وتنوع قضاياها ومشاكلها، وبذلك ساعدت خبرة الماضي دراسة العلاقات الدولية درجة من التعقيد والتشابك، بحيث يمكن أن تتعدد وتتباين مناهج واتجاهات وطرائق دراستها وفهمها .من هنا دخلت النظريات التي كانت سائدة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، متمثلة في نظريتي الواقعية والمثالية، في حوار وجدال حول أفضليتها في فهم وتفسير الواقع الدولي الجديد المتولد من نتائج الحرب من جهة، ومناقشة موضوع الحرب واحتمالات تكرارها والسبل الكفيلة بعدم حدوثها مرة أخرى من جهة أخر، سميت تلك الحوارات" الحوار الأول " في مجال نظريات العلاقات الدولية.

[1] سليماني سهام ، تأثير التدخل الإنساني على السيادة الوطنية دراسة حالة العراق 1991 ، ( مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2005 ) ، ص: 102

يعد تطور النظرية وعمق التنظير العنصر المفتاحي للوصول وتحويل **(Facts)** إلى العلم، لان النظرية تزودنا بطرق لترتيب الحقائق وتقوم النظرية بعد ذلك بانتقاء المعلومة **(Data)**. إلى معلومات وبيانات المهمة والمفيدة من بين المعلومات المتاحة، وتستفيد منها في عمليات الوصف والتصنيف والتحليل والتفسير والتنبؤ[1].

**المطلب الأول : دور النظرية البنائية في تفسير التدخل الدولي**

تقع البنائية الاجتماعية على تقاطع مجموعتين من النهوج أي بين العقلاني ( النيو واقعية و النيوليبرالية ) والتأملي ( التكويني)، لأنه يتعامل مع سمات السياسة العالمية نفسها التي تعج مركزية بالنسبة لكل من مكونات النيو واقعية و النيو ليبرالية العقلانيين مع اهتمامه بكل ما تضفيه المقاربات التأملية من المعاني التي تضيفها الإطراف الفاعلة على أفعالها بهوية أولئك الفاعلين[2] .

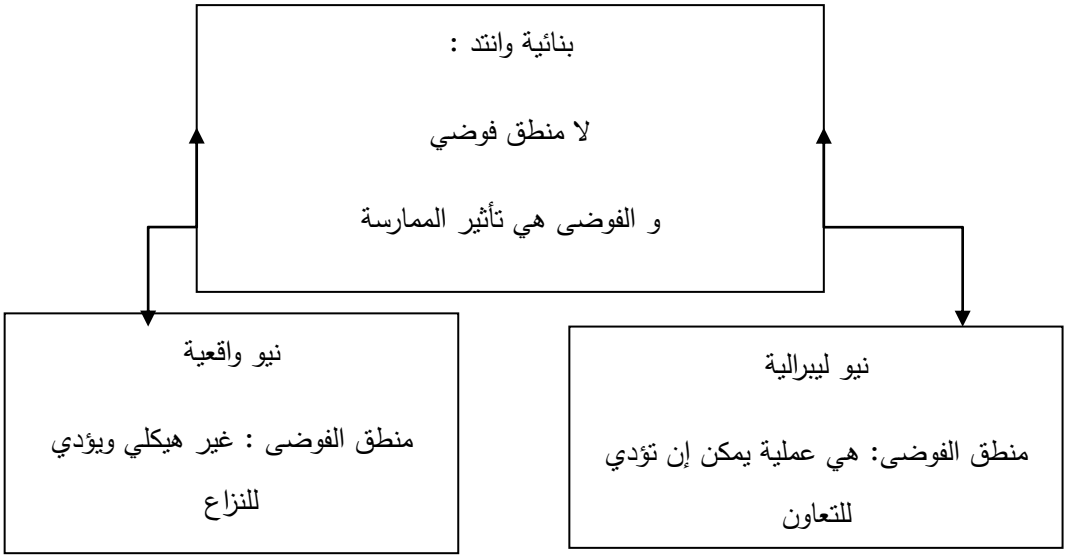


[1] أنور محمد فرج ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة ، ([د .ب.] : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،2008 )، ص : 87

[2] فاطمة حموتة ، " البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة "، ( مذكرة ماجستير ،في دراسات مغاربية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، 2011)، ص: 85

شكل (1) : توضيح لبنائية وانتد الجسر ما بين نيو واقعية و النيو ليبرالية[1].

إن عجز نظريات الاتجاه التفسيري على بلورة اتجاه نظري متكامل في العلاقات الدولية كانت من الأسباب التي مهدت لظهور نظريات الاتجاه التكويني ، من بينها النظرية البنائية ، التي ينظر لها – في بعض الأحيان – كاتجاه نظري جديد ولكنها – في واقع الأمر– اتجاه نظري قديم ، ترجع أصوله إلى القرن الثامن عشر إلى الفيلسوف الايطالي جيمباستا فيكو Gimbattista Vico ، الذي – حسبه– إن العالم الطبيعي هو من خلق الله ، لكن العالم التاريخي Historical World هو من صنع الإنسان ، فالبنائية هي فكرة قديمة في تاريخ الفكر السياسي .

غير أن البنائية برزت كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة ، وذلك بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة ، ومن ابرز دعاة البنائية : بيتر كاتزنشتاين Peter Haetenstein فريدريك كراتوشويل ، نيكولاس اوناف الذي يعد أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه " عالم من صنعنا " منتقدا فيه أفكار وواقعية والتز الجديدة والكسندر وانتدت.

وعلى خلاف الاتجاهات النظرية التقليدية ، تركز البنائية على عنصر الهوية Indentity إذ تعتبر الهوية مسالة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة ، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية ( الدول ) وتستجيب لمطالبها ولمؤسساتها ، وأصبح ذلك بشكل أكثر وضوحا مع بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين دول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، وقضايا الإرهاب والتنظيمات الإرهابية لاسيما بعد تحول الصراع من صراع إيديولوجي إلى صراع حضاري، فضلا عن اللعب على

[1] Cynthia Weber, International Relation Theory A Critical Introduction , Second Edition ;(New York :By Routledge :2005) . P :64

أوتار النعرات الذاتية والانتماءات العرقية والثقافية للإفراد صناع قرارات هذه الوحدات السياسية مما ينم ذلك عن وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة [1].

والاهتمام البنائي بمتغير الهوية من نوع التفكيك لكرة البلياردbillard Ball لمعرفة ما يوجد بداخلها، لان من المهم جدا فهم التفاعلات الاجتماعية الداخلية للدول لاستيعاب المخرجات السياسية . حتى لا يتم حصرها في مخرجات البيئة الدولية الفضوية للنظام الدولي ، فحسبها ترى بأنه لو زاد الاهتمام بهويات الفواعل لاستطعنا تشكيل مصالح مشتركة تعبر عن هويات جماعية .

والحقيقة أن الهوية الجماعية تأتي عبر التفاعل عكس الهوية الدولاتية الضيقة التي تأتي قبل التفاعل، لذلك ينصب التركيز البنائي على الكيفية التي يتشكل ضمنها المسار التفاعلي في السياسة العالمية بين اللاعبين الدوليين ،أي الاهتمام بالصورة لحظة التفاعل بغض النظر عن طريقة التفاعل[2].

إن الهويات لا تولد مكتملة بداية، بل هي صيرورة تاريخية تختلط فيها الثقافة والقيم بالمصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية، وعلى هذا الأساس فمع التسليم بوجود هوية مشتركة بين دول معينة نجدها نتيجة سياسات وخيارات الدول الكبرى الفاعلة والمؤثرة في وضع قيم هذه الهويات، لهذا فان

[1] جندلي عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية ، (الجزائر : دار الخلدونية ، 2007 )، ص ص :322-324

[2] خالد معمري جندلي ، " التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر "، (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، 2008 ) ، ص ص: 119-120

البنائية للدراسات الأمنية قائمة بالأساس على علاقة الهوية بالمصلحة و الأمن، وكيف يدفع ذلك إلى تشكيل السلوكات الأمنية الفاعلة وليست الفوضى كما تقر به الواقعية عند طرحها للمعضلة الأمنية [1].

وفي الإطار المفهوماتي للبنائية فإنها تركز على مفاهيم : البنية، الفاعل، الهوية، المصالح والمعايير، أما منهجيا فهي تعتمد على المنهج السلوكي في معالجة بعض المسائل مثل : حركية وصيرورة الأحداث الدولية، معتقدات و ادراكات الفاعلين، ومواقفهم ومسالة الهوية ...الخ[2] .

هناك تيار آخر ضمن نفس المنظور البنائي يتناول موضوع مستقبل لدولة، وهو يعتبر الاتصالات والعلاقات عبر الوطنية وتقاسم القيم المدنية من العوامل التي أفضت إلى حالة من تفويض دعائم الولاءات الوطنية التقليدية ، إيجاد أشكال جديدة من الجمعيات السياسية .

هذا إضافة إلى تركيز بعض رواد البنائية على دور الضوابط ، بحيث يتصورون بان القانون الدولي وغيره من المبادئ الآمرة أدت إلى تغيير المفاهيم التقليدية للسيادة، مثلما استطاعت تصوير الأغراض المشروعة التي تمارس الدول سلطاتها استنادا إليها ، ومن بين تصورات البنائيين أيضا ضمن الإشكالية المطروحة نجد التحذيرات الجريئة التي أطلقها " صامويل هنتغتون" حول موضوع " صدام الحضارات " بحيث يستند طرحه إلى إن الانتماءات الثقافية الواسعة الآن تحل محل الولاءات القومية ، كون المنظور البنائي يتناول الإشكالية من حيث طابعها البنائي والتركيز عل عامل الهوية و الثقافة، وهم بذلك يقرون بفوضوية النظام الدولي وعقلانية سلوكات الدول فيه ، فان النظرية

[1] عزيز نوري ، " الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي "، ( مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن ، 2012 ) ، ص: 58

[2] خالد معمري جندلي، مرجع سابق ، ص ص: 326-328

النقدية الاجتماعية تعالج الإشكال من زوايا أخرى أبرزها عامل البنى الاجتماعية [1]، أين تهتم بدراسة كل ما تعلق بالإنشاءات الاجتماعية وبناء المفاهيم المتعلقة بدراسة العلاقة بين الفاعلين التي تشارك في صنع هذه العلاقة [2].

يحدث التغير البنيوي حسب المنظور البنائي، عندما تتغير المنفعة النسبية المتوقعة للسلوك الذاتي في مقابل منفعة السلوك المنحرف، و الإستراتيجية البنائية التي تتعامل مع الهويات والمصالح على أنها هويات ومصالح داخلية بالنسبة للتفاعل، وهكذا تعتبر متغيرات تابعة تحدث في سياق عملية مستمرة ، هنا يحدث التغيير البنيوي ، عندما يعيد الفاعلون تعريف ماهيتهم وماذا يريدون هاتان الإستراتيجيتان ليستا متناقضتان بشكل عام يقول الكسندر ونت ولكنهما مختلفان ، لكل أفكارا مختلفة حول " ما يحدث " في التغيير البنيوي، وماذا يسبب حدوث هذا الأخير، تكمن من وجهة النظر البنائية العلامة المميزة لثقافة مستوعبه بشكل كامل في أن الفاعلين فيها يتماثلون مع تلك الثقافة ، ويعملون على صنعها ، كما يجعلون من الآخر جزءا من فهمهم لذواتهم [3].

**المطلب الثاني: التفسير الواقعي للتدخل الدولي**

[1] السعيد لوصيف ، " واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة "، (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحاج لخضر قسم العلوم السياسية ،2010)، ص ص : 87-88

[2] Maja Zehfuss ; Constructivism In International Relations The Politics Of Reality , New York, Cambridge University Press,2004 P :2

[3] أمال حجيج ، " الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية في المتوسط : نقل المعايير في مجال " العدالة وال شؤون الداخلية " – دراسة حالة المغرب – " ،( مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ،2012)، ص ص: 77-78

رغم اختلاف تعريفات الواقعية في التفاصيل، إلا أنها تشير وحسب الواقعيين الذين يؤكدون على القيود التي تفرضها الأنانية الإنسانية على السياسية وغياب الحكومة العالمية ( الفوضى)، وهو ما يتطلب " أولوية القوة و الأمن في كل الحياة السياسية " .

وتضم هذه المدرسة الشخصيات المتميزة في القرن العشرين راينهولد نيبور وهانز مورغانتو وجورج كينان وكينيث والتز وجون ميرشايمر في الولايات المتحدة ، و ادوارد هاليت كار في بريطانيا ويعتبر عادة نيقولا ميكافيلي وتوماس هوبز من الواقعيين في تاريخ الفكر السياسي الغربي .

وتعتبر العقلانية والوضع المركزي للدولة عادة مقدمات مركزية للواقعية ، ولكن لا توجد نظرية ( واسعة بشكل معقول ) في العلاقات الدولية تفترض اللاعقلانية ولو اعتبرنا " الدول " بوصفها رمزا للمجتمعات السياسية أو " الوحدات السياسية " ، سنجد أن الوضع المركزي للدولة تتشارك فيه بصورة موسعة النظريات الدولية ويقع قلب الواقعية في الارتباط بين الفوضى والأنانية والضرورات الناتجة عن ذلك لسياسة القوة [1].

وفي إطار المصلحة الوطنية قام توماس روبنسون بتصنيف أنواع المصالح الوطنية عند مورغارثو كما يلي:

1 – المصالح الأولية وتتضمن الحفاظ على الوحدة الجغرافية والسياسية والهوية الثقافية وبقاء الأمة ضد التجاوزات الخارجية والمصالح الأولية لا يمكن المساومة عليها وان جميع الامم تتمسك وتدافع عنها بأي ثمن .

[1] سكوت بورتشيل وآخرون ، نظريات العلاقات الدولية ، محمد صفار، مترجما، (القاهرة : سلسلة لعلوم الاجتماعية للباحثين ، 2014 )، ص ص : 51-52

2 – المصالح الثانوية وهي مصالح مواطني الدولة في الخارج فتقوم الدولة بحمايتها وحماية الحصانات الدبلوماسية لممثليها في الخارج .

3 – المصالح الدائمة : وهي تلك المصالح الثابتة خلال فترة طويلة من الزمن أنها تختلف بمرور الزمن ولكن يبطئ .

4 – المصالح المتغيرة : هي تلك المصالح التي تحددها الأمة في أي وقت طبقا لمصالحها الوطنية مثل أراء المسؤولين و الرأي العام والمصالح القطاعية والسياسية والحزبية لأمة معينة .

5 – المصالح العامة : هي تلك المصالح التي يمكن أن تطبقها امة على مناطق جغرافية واسعة ولعدد كبير من الدول أو في عدة حقول خاصة مثل الاقتصاد والتجارة والدبلوماسية والقانون الدولي مثل مساعي بريطانيا للحفاظ على توازن القوى في القارة الأوروبية .

6 – المصالح الخاصة: وهي المصالح التي تتحدد في الزمان والمكان العين ، وهي غلبا ما تعبر عن تطور منطق المصالح العامة ،

7 – المصالح المتطابقة: وهي تلك المصالح الوطنية التي تتمسك بها الدول بشكل مشترك ، فمثلا كان هناك مصلحة مشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على أن القارة الأوروبية لن تكون تحت سيطرة قوة منفردة .

8 – المصالح المتكاملة : هي تلك المصالح التي بالرغم من أنها ليست متطابقة إلا أنها قادرة على تشكيل أساس للاتفاق حول قضايا معينة ، لقد كان لبريطانيا مصلحة في استقلال البرتغال عن اسبانيا كوسيلة للسيطرة على منطقة المحيط الأطلسي ، في حين كان للبرتغال مصلحة بقاء بريطانيا دولة مهيمنة على البحار كوسيلة للدفاع ضد اسبانيا .

9 – المصالح المتصارعة : وهي تلك المصالح التي يمكن أن تتحول من خلال الدبلوماسية ووقوع أحداث معينة أو بمرور الزمن إلى مصالح متكاملة وان نفس الشيء يمكن أن يقال عن إمكانية تحول المصالح المتطابقة أو المتكاملة إلى مصالح متصارعة .[1]

يعتقد الواقعيون ( الجدد والتقليديون على حد سواء) إن الدول وحدات متشابهة Similar Units من حيث تمتعها كلها بالسيادة من جهة وأدائها لنفس الوظائف من جهة أخرى ، لذا فهي لا تتنازل عن وظيفتها الأمنية لدول أو جهات أخرى بل تسعي لتحقيقها بطريقة منفردة اعتمادا على ذاتها SELF–HELP لأنها لا تثق في الدول الأخرى كما أنها لا تدرك مدى حجم قدرات هذه الدول ، لذا تعمل هي على الحصول على اكبر قدر ممكن من القوة ، وهنا تدخل الدول في سباق نحو الأمن والقوة ، ما ينتج تفاعل يسمى حسب الواقعيين المعضلة الأمنية .

وعليه يمكن القول إن مصلحة الدول في إطار النظام الدولي الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وذلك من خلال الحصول على اكبر قدر ممكن من القوة ، دون الوقوع في فخ المعضلة الأمنية والتي يتم تجاوزها من خلال التعاون لإنشاء أنظمة أمنية والتي تجمع مابين مجموعة دول في إطار ما يسمي بالمجتمع الأمني الانتشاري والذي يشير إلى إنشاء هوية لأجل الحفاظ على السلم ، في إطار وحدة فوق قومية.[2]

ويرفض الواقعيون مقولات المثاليين بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الامم ، ويرون أن الدول في الغالب تتضارب في مصالحها إلى درجة يقود بعضها للحرب ، والإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الدول ، شريطة

[1] سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ،( عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2006 )، ص ص : 95–96

[2] حواء برحال، " الرهانات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي " ،( مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2011) ، ص ص : 27–28

أدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق على الجانب العسكري ، فالقوة مركب ة من أجزاء عسكرية وغير عسكرية ، ولد ى الواقعين نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة القومية للدولة والقوة إلى جانب البعد العسكري تشمل على متغيرات أخر ى كمستوى التطور التقني أو السكان أو المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية وشكل الحكومة والقيادة السياسية والأيديولوجية[1] .

**المطلب الثالث :إسهام النظرية الليبرالية في تفسير عملية التدخل الدولي**

لقد انشأ التفكير الليبرالي بشان العلاقات الدولية مقترنا بالخطط المخ لفة المتعلقة بالسلام والتي أفصح عنها الفلاسفة ( ورجال الدين) منذ أوائل القرن السادس عشر ، وقد رفض الليبراليون الأوائل الفكرة القائلة : أن الصراع وضع طبيعي للعلاقات بين الدول ، ولا يمكن تلطيف حدته إلا من خلال الإدارة الحريصة للقوة عبر سياسات ميزان القوى وإقامة التحالفات ضد الدولة التي تهدد النظام الدولي.

ففي عام 1517 أفصح اراسموس لأول مرة عن موضوع ليبرالي مألوف ، وهو أن الحرب لا طائل تحتها ، وللتغلب عليها فانه يتوجب على ملوك أوروبا وأمرائها أن يرغبوا في السلام ، وان يبدوا التفاتات لطيفة في العلاقات مع زملائهم الملوك على أمل أن يردوا بالمثل ، وأكد آخرون من المفكرين الليبراليين الأولين على الحاجة إلى هياكل مؤسساتية لضبط " الخارجين عن القوانين " الدوليين [2].

يعتبر السلام بالنسبة لليبراليين الحالة العادية للأشياء و حسب كانط يمكن للسلام أن يكون أبديا ، وتملي قوانين الطبيعة الانسجام والتعاوني بين الناس، ومن ثم تعد الحرب أسلوبا مصطنعا غير طبيعي غير عقلاني، وليس نتيجة خصوصية الطبيعة الإنسانية ويؤمن الليبراليون بالتقدم وقابلية

---

[1] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف ، تر : وليد عبد الحي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ،( بيروت : مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 1985) ، ص ص: 59-60

[2] جون بليس وستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ، ( الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، 2004 ) ، ص ص : 316-317

الأحوال البشرية للرقي، أيضا بقوة العقل البشرية وقدرة البشرية على تحقيق قابليتها الداخلية ولهذا ظل الليبراليون على ثقتهم في أن لطخة الحرب يمكن إزالتها من الخبرة الإنسانية .

مع نهاية الحرب الباردة أصبح الاهتمام الأكبر بالديمقراطية حقوق والإنسان بحيث بدا تنظيم من جديد لمبادئ النظام الدولي [1].

الدعوة للديمقراطية والحرية فكرة أخرى استندت عليها النظرية الليبرالية، فالليبراليون يعتقدون أن شرعية السياسة الداخلية للنظام تشترط التمسك بالسيادة، أين تحترم فيه الدول حقوق الإنسان لمواطنيها[2].

فهناك أبعاد بنيوية و قيمية لما أطلق عليه " النظرية الديمقراطية للسلام "، حيث يؤكد بعض الليبراليين على أهمية القيود المؤسسية على الدول الديمقراطية – الليبرالية – مثل الرأي العام وحكم القانون والحكومة التمثيلية ، ويجعل نظام الضوابط والتوازنات الذي ترسيه الانتخابات وتقسيم السلطة والقيود السياسية القانونية الأخرى، من الحرب أكثر صعوبة على الدول الليبرالية في شنها ويشدد آخرون على التفضيلات القيمية المتعلقة بالمساواة وحل الصراع التي يمكن العثور عليها في العديد من الديمقراطيات الليبرالية .

أما بالنسبة لحقوق الإنسان فالليبراليون يؤمنون بان شرعية النظم السياسية الداخلية متوقفة إلى حد كبير على الإعلاء من شان حكم القانون واحترام الدولة لحقوق الإنسان بالنسبة لمواطنيها، فلو انه

[1] Nicolas Guilhot , The Democracy Makers Human Rigths And International Order, New York Chichester, Columbia University, 2005,P :1

[2] Scott Burchill ;and other ; Theoies Of International Relations ; Third Edition ; New York ; 2005 By Palgrave Macmillan P :66

من الخطأ بالنسبة لأحد الإفراد أن يقوم بسلوك إجرامي أو غير مقبول اجتماعيا، يغدو أيضا بالنسبة للدول[1] .

وقد أشار الليبراليون بأن شرعية النظم السياسية الداخلية متوقفة إلى حد كبير على الإعلاء من شان حكم القانون واحترام الدولة لحقوق الإنسان بالنسبة لمواطنيها فلو انه من الخطأ بالنسبة لأحد الأفراد أن يقوم بسلوك إجرامي أو غير مقبول اجتماعيا ، يغدو الأمر كذلك أيضا بالنسبة للدول.

فامتداد حقوق الإنسان يشمل جميع الشعوب وذلك لأهميته خاصة بالنسبة للتفكير الليبرالي في السياسية الخارجية والعلاقات الدولية لسببين أولهما، أن هذه الحقوق تمنح أساسا قانونيا للتحرر والعدالة والحرية الإنسانية بحيث يغدو إنكارها من قبل سلطات الدولة اهانة للكافة ووصمة في جبين الإنسانية، ثانيهما يعتقد أن الدول التي تعامل مواطنيها بصورة أخلاقية وتتيح لهم المشاركة الحقيقية في العملية السياسية اقل ميلا للسلوك العدواني على المستو ى الدولي، ولذلك فرسالة الليبراليين أن يبلوروا وينشروا المعايير الأخلاقية التي ستحظي بالقبول العالمي، وهم يعلمون أن الدول على هذا النحو قد يطلب منها أن تعرض تحقيق مصالحها القومية للخطر[2] .

يمكن استخلاص مبررات تباين النماذج التفسيرية الليبرالية لحالتي الصراع التعاون الدوليين من خلال ما تتبناه الليبرالية البنيوية، فكثيرا ما تفسر العلاقات بين الدول استنادا إلى تحالفاتها الإستراتيجية أكثر منها في حالة التجانس الديمقراطي، لأننا قد نشهد في الجهة المقابلة صور انعدام الحرب بين الدول المتباينة ديمقراطيا مؤسساتيا في حالة ما إذا كانت تتمتع بالتاريخ المشترك أو بالتقاطع الاستراتيجي الذي يضمن للدول تحقيق مصالحها القومية بغض النظر عن مؤشر التوافق الليبرالي .

[1] سكوت بورتشيل و آخرون، مرجع سابق ، ص ص: 95-107

[2] المرجع نفسه، ص ص : 107-109

إلا أن هذا لا يمنع الحالة الطبيعية في تسوية الدول الديمقراطية لخلافاتها في فترات تعارض المصالح دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، لأن المعايير المؤسساتية المشتركة تقيد حالة التصعيد بين الديمقراطيات التي تلجأ إلى تسوية منازعاتها عبر اطر التفاوض والوساطة وأشكال دبلوماسية سلمية أخري.

لذلك يرى دوبل بأن من فوائد الديمقراطية أنها تعالج الخلافات قبل أن تتحول إلى نزاعات دولية وهذا ما يعني أن الفرضية الديمقراطية تقوم أساسا على التوافق القيمي المؤسساتي لتبديد التعارض ألمصلحي بين الديمقراطيات كمنطلق لتفشي السياسات الأمنية للدول والحالات التي تقدم فيها على الحرب التي تصبح وضعا استثنائيا لدي الليبراليين [1].

[1] خالد معمري جندلي ، مرجع سابق، ص : 95

ومما سبق يمكن أن نستنتج ما يلي :

- أن المكانة الجغرافية الليبية تمتلك عديد الميزات التي جعلت منها مركز اهتمام مختلف أقطاب العالم وذلك لما تحظي به من قدرات و إمكانات اقتصادية وجغرافية ميزتها عن باقي دول منطقة المغرب العربي ، فأصبحت مركز استقطاب دولي.
- يعد النظام السياسي الليبي نظاما ملكيا تقليدي " اتوقراطي " ، يعتمد على الأجهزة البيروقراطية بشقيها المدني والعسكري في تنفيذ أهداف النظام ، ويستند في ذلك على سلطة الشعب ،كما تتميز التركيبة المجتمعية الليبية بتنوع عرقي واسع متداخل مع عديد الدول الإفريقية .
- يعتبر التدخل الدولي خلال فترة ما بعد الحرب الباردة السمة الأكثر أهمية وجدلية في ظل تزايد ظاهرة الأمن سواء على المستوى الداخلي للدول أو على المستوى الخارجي ، إلا أن عديد التفسيرات التي قيلت في مدى شرعية هذه العملية من عدمها خلق جدل واسع بين عديد الفقهاء بين مؤيد ومعارض وذلك لما في ذلك من مساس لسيادة الدول ، فيما برز تيار أخر يشير أن حالة التدخل ما هي إلا يد مساعدة في حالة عجز الدولة عن تحقيق أمنها الداخلي .
- تتنوع ظاهر التدخل الدولي بين ما هو سلمي يصب في إطار الدعم والمساعدة للجهات المتضررة خلال الأزمات الدولية، كما لها شق أخر يستخدم فيه القوة العسكرية لإخضاع المتسببين في الأزمة وذلك في حال فشل المحاولات والطرق السلمية.

- هناك عديد النظريات التي حاولت تفسير أسباب الأزمات وفق عدة نظريات مثل النظرية النظرية الواقعية التي ترى أن تعرض مصالح الدول للتهديد يستدعي استخدام القوة ، وذلك للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .
- أما النظرية الليبرالية فتشير إلى فكرة الديمقراطية باعتبارها مدعاة للسلم لا للعنف وحسبهم إن الدول الديمقراطيات لا تتصارع مع بعضها وهي دعوة للتوجه نحو الديمقراطية ومنه إحلال السلم وتجنب الأزمات والحروب.
- أما عن البنائية فهي تركز على عامل الهوية باعتباره أساس الأزمات خاصة إذا تم تغذية مختلف الاثنيات على العنف والانتفاضة ضد حكامها.

يعد التدخل الدولي سمة ذات طابع دولي يتميز بالليونة ما سهل مختلف المبادرات التي قدمتها الدول الغربية لاعتبارات عدة تتخذ كذرائع ذات واجهة إنسانية وتصب في مصلحة الدول المتضررة لكن حقيقة الأمر غير ذلك تماما فما استخدمت هذه التقنية إلا لأهداف تخدم مصلحة الدول المتدخلة لا المتدخل فيها ، فتعمد على أسس قانونية تبرر شرعية التدخل فتوظف بذلك مختلف القوانين الدولية بما يوصلها لغايتها ، وهذا ا نشهده في الحالة الليبية التي عانت من قبيل التدخل لتزداد الأوضاع سوءا بعد التدخل ، بدليل تزايد الخطورة الأمنية وانتشار مختلف التهديدات داخليا وخارجيا ، وما يثبت أطماع الغرب في ما تملكه الدولة الليبية و التي تعذر عليها الاستحواذ عليه في فترة القذافي أتاح لها فرصة التدخل لإسقاط النظام الذي شكل حاجز أمام التواجد الأجنبي في الدولة ، بالإضافة إلى انه إن كان الهدف من التدخل هو إسقاط النظام فلما لا تزال قوات حلف الناتو على الأراضي الليبية ؟ حتى إن اغلب الشركات الأجنبية اتجهت في منحي مغاير أين بدأت بالتنقيب عن أبار نفط إضافية لتدعم تواجها بالمنطقة ، وتستحوذ على امتيازات إضافية في المجال الاقتصادي .

لم يكن هدف التدخل العنيف باستخدام الضرب العسكري إلا لزيادة حدة التوتر داخل ليبيا و إطالة فترة بقاء هذه القوى داخل الدولة الليبية بدعم أطراف محلية ، تستفيد من الدعم الخارجي وتقدم مقابل للخدمات الأجنبية .

لم يعكس التدخل العسكري في ليبيا إلا زيادة في خراب الدولة ، سقوط المزيد من الضحايا ، واستغلال اقتصادي واضح ، يهدف لإضعاف الدولة و إخضاعها للسيطرة الغربية .

## Abstract:

The international intervention of an international character trait characterized by flexibility by interference leniency facilitated various initiatives made by the western countries are several considerations to take pretext of humanitarian interface and in the interest of the affected countries feature but the fact of the matter is that exactly what this technique was used only for the goals of serving the interests of countries intervening not intervening in, to resort to legal grounds and justify the legitimacy intervention employs so various international laws, including lead them for the purpose, and this is a seen in the case of libya, which suffered from such intervention conditions to worsen after the intervention, as evidenced by the increased security risk and spread of various threats both internally and

externally, and proof of the ambitions of the west in their possession libyan state and who was unable to acquisitions in the period gaddafi gave them the opportunity to intervene to overthrow the regime, which form a barrier either the foreign presence in the country, in addition to that he was the target of the intervention is to overthrow the regime but still the qeustion why nato forces are still on libyan territory? even if most of the foreign companies headed in giving me a different where begun drilling for additional oil wells to support faced by the region, and acquires additional concessions in the economic sphere.

The goal of the violent intervention using military beating was not only to increase tension in libya and prolong the survival of these forces within the libyan state support of local parties, benefit from external support and provide foreign exchange for services.

So the military intervention in libya reflect an increase in the destruction of the state, more casualties, economic exploitation and clearly aims to weaken the state and subjected to western domination.

# الفصل الثالث : نتائج التدخل العسكري في ليبيا على المستويين الداخلي و الخارجي

وصل الوضع في ليبيا إلى ابعد بكثير مما يمكن تصوره على اثر سقوط نظام القذافي أين تأزم الوضع مع التدخل العسكري في ليبيا أين أدى ذلك للمزيد من التأثيرات على المستوى الداخلي والخارجي في ليبيا، وعلى عدة مجالات و أصعدة مما خلف تأزم اكبر من ما كانت عليه قبل التدخل وسيتم التطرق لمختلف الانعكاسات التي تلت عملية التدخل في ليبيا وذلك من خلال التطرق إلى ثلاث مباحث :

**المبحث الأول : التداعيات الأمنية على اثر التدخل العسكري في ليبيا**

**المبحث الثاني : تأثير التدخل العسكري على الوضع السياسي الليبي**

**المبحث الثالث: التدخل العسكري و انهيار الأداء الاقتصادي في ليبيا**

## المبحث الأول : التداعيات الأمنية على اثر التدخل العسكري في ليبيا

للتدخلات العسكرية نفقات كثيرة، اجتماعية، واقتصادية، وسياسية ولكن فقدان الحياة و الأعضاء هو أكثر النفقات فورية وسلبية [1].

يكمن دور القوى الأجنبية، التي تسعى في ظل الأوضاع العربية الحالية إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية: إشاعة الفوضى وتقويض الأمن والاستقرار في الدول العربية، وتمزيق وحدة المجتمعات العربية وإثارة الصراعات الداخلية بين مختلف قوى المجتمع وخصوصا على أسس طائفي، و إضعاف استقلال الدول العربية وقدرتها على التحكم بمقاديرها ، واستغلال الصراع لأهداف إستراتيجية أو تستبدل كل ذلك بدعم غير محدد لسلطة مركزية قمعية تتحكم وتسيطر على الشعوب وثرواته وتكون تابعة لأجندات تلك القوى الأجنبية ومصالحها على حساب الشعب و أمنه ومصالحه [2].

### المطلب الأول: الوضع الداخلي و تأثير الأزمة على الاستقرار في ليبيا

انتهت الثورة الليبية بمقتل القذافي في 20/أكتوبر /2011 ، وصدور القرار الامم رقم 2016، والذي اتخذ بالإجماع يوم 27 من نفس الشهر والقاضي بإنهاء التفويض الصادر عن مجلس الأمن بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا، ليتنفس الليبيون الصعداء ويشعروا بنسيم الحرية، الذي اضطربت سريعا أمام تحديات المرحلة الانتقالية هذه الأخيرة جسدها واقع امني، سياسي ، اقتصادي واجتماعي كانت له سلبيات في بناء الدولة ، نتيجة ما آلت إليه البلاد بفعل ما خلفته الثورة والتدخل الخارجي من

[1] كحال سعيدة ،" حقوق الإنسان في ظل التدخل الأمريكي في العراق "، (مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع الرشادة والديمقراطية ، 2009)، ص: 96

[2] عمرو دراج ، " الربيع العربي – الواقع والأفاق رؤية استشرافية" ، المعهد المصري للدارسات السياسية والإستراتيجية ، 27 نوفمبر 2015، ص:3

دمار وخراب[1] ، وذلك لان الأزمة في ليبيا اتخذت شكل الحرب الأهلية والتي أدت إلى التفكك وعدم الاستقرار و تأثير على دول الجوار[2] .

فللمراجعة الواعية لتسلسل الأحداث والحقائق تبين أن هدف التدخل لم يكن حماية المدنيين ، بل إن الآمر كان في حقيقته يتعلق بإسقاط النظام والتخلص من القذافي لذلك نجد انه تم التلاعب بالحقائق ونشر المعلومات التي تساعد على جعل الأمر يبدو عملا إنسانيا خالصا ويبرر التدخل العسكري وتقرر دراسة نشرت في عدد الصيف 2013 من مجلة (International Security) والتي أعدها باحث بجامعة هارفرد الأمريكية والتي تشير إلى أن هناك حقائق تناقض كثيرا ما تعارفنا عليه بشان الانتفاضة الليبية والتدخل الغربي في ليبيا لدعمها ، ويشير إلى إن أكثر المعلومات إثارة هي القول بان الانتفاضة الليبية لم تكن أبدا سلمية منذ بدايتها بل كانت عنيفة ومسلحة ، وأن نظام القذافي لم يلجا إلى استخدام القوة ولم يستهدف المدنيين .

وفي ظل عدم وجود جيش نظامي في ليبيا ، حيث أن الكتائب الأمنية التابعة للرئيس الليبي هي أهم أركان الهيكل الأمني غير الرسمي للسلطة في نظام ليبيا السابق ، " فان الميليشيات التي لعبت دورا حاسما في الإطاحة بنظام القذافي سببت مشكلة كبيرة بعد سقوط النظام، يكتنف هذه الميلشيات وأعدادها الغموض ، حيث يقدرها البعض بمائة مجموعة ، في حين يقدرها آخرون بثلاثة إضعاف هذا الرقم ، ويذكر بان أكثر من 125.000 ليبي يحملون السلاح، وقد اصطدمت هذه المجموعات ببعضها على نحو متكرر، ويتطلب إعادة بناء ليبيا التطرق لمصير هذه المليشيات [3]، فقد تحولت الثورة خلال ثلاث أيام الثورة مسلحة عندما تدخلت كتائب الأمن لمواجهة شباب الثورة بالسلاح .كما

[1] بوفنشوش يوسف ،مرجع سابق ، ص: 7

[2] Pierre Razoux ; Réflexions Sur La Crise Libyenne ;(France : Institut De Recherche Statégique De L'ecole Militaire ;2013) ,P :38

[3] تيسير إبراهيم قديح ، مرجع سابق، ص ص : 170-171

أن سرعة انهيار الجيش في المنطقة الشرقية وسقوط كتائب الأمن المكلفة بحماية النظام واستيلاء الشعب على مخازن السلاح وتدمير المعسكرات و الإدارات الأمنية، تسبب في انهيار كامل للجيش والشرطة والأجهزة المخابراتية عموما ، مما ترتب على ذلك فراغا أمنيا كاملا.

بالإضافة إلى حدوث انفلات أمني شبه كامل وظهور تشكيلات مسلحة بدعوى حفظ الأمن والنظام في المناطق المحررة، بدأت بمجموعات بسيطة ثم تنامت أعدادها حتى تجاوزت مدينة بنغازي (45) مجموعة البعض منها غير معروف العدد والسلاح، وتجاوز عددها في العاصمة بعد تحريرها أكثر من ( 100) مجموعة وتحول البعض منها إلى مجموعات جهوية وأخرى تتبع أيديولوجيات معينة أو لغرض فرض السلطة والحصول على المال ، فقد تحولت مقرات أغلب المجموعات المسلحة إلى سجون غير شرعية وأماكن للتحقيق والضبط وحجز الحريات العامة بادعاء المحافظة على الأمن. إنشاء أجسام موازية للشرطة لسد الفراغ الأمني تحت مسمى اللجنة الأمنية العليا وفروعها في المدن الليبية كافة، حيث وصل العدد إلى رقم تجاوز 140 ألف عنصر .وكان البعض منهم من رجال الشرطة والجيش والموظفين بشرائحهم كافة وغيرهم مساهمة منهم للحفاظ على أمن مناطقهم أو طلبا للحماية أو الحصول على منح مالية إضافية[1].

بالرغم من أن تدخل حلف شمال الأطلسي استمد حججه من المبدأ الإنساني ، فانه لم يستهدف أساسا حماية المدنيين بل إسقاط نظام القذافي ولو على حساب زيادة الضرر بالليبيين .

ففي نفس الدراسة تبين أن ما قام به حلف الناتو جعل أمد الحرب أطول ست مرات مما كان يمكن إن يكون عليه الحال بلا التدخل الخارجي ، و أن عدد القتلى أو الضحايا تضاعف أيضا سبع مرات على الأقل علاوة على ما ترتب على ذلك من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان ، ففي مدينة

[1] عاشور شوايل ، " تداعيات الربيع العربي امنيا على ليبيا واقع و رؤية " ( ورقة مقدمة إلى المؤتمر تحل قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنغي للشرق الأوسط ،[د.ب.ن]، 22-23 يناير 2014 )، ص: 3

مصراته مثلا وهي المدينة التي تحملت اكبر عبء من الضحايا ( نساء وأطفال) والتدمير بفعل قصف قوات القذافي نجد وفقا لتقرير Human Rights Watch انه من بين 943 جريحا كان عدد النساء و الأطفال فقط 30 بما يشير أن قوات القذافي استهدفت المقاتلين أساسا خلال الأسابيع السبعة الأولى وخلال الفترة ذاتها فان 257 شخصا فقط قتلوا من بين سكان المدينة الذين يقدر عددهم بنحو 400000 نسمة وهي نسبة ضئيلة للغاية لا تتجاوز 0.0006% وهذا مؤشر إن قوات النظام تجنبت الاستخدام غير المميز للقوة ، بالمقابل فان قوات الناتو هاجمت القوات النظامية من دون تمييز ، بما في ذلك تلك التي كانت في وضع انسحاب أو في مدن لن تكن مسرحا لعمليات قتال أو لم تمثل خطرا على المدنيين كما في منطقة سرت[1] .

فعلى المستوى العسكري للتدخل وبالتحديد في الدور الذي مارسته دول الخليج خلال الأزمة نجد أنها تجاوزت دعم الثورة في المجال السياسي بل تجاوزته ليشمل الدور العسكري خاصة من جانب سلاح الجو الخليجي وتجلى ذلك في مساهمة دولة الإمارات العربية بست طائرات من طراز " اف– 16" وست طائرات من طراز " ميراج" لتنفيذ منطقة حظر الطيران ، بالإضافة إلى الدعم الإماراتي بالأسلحة للمسؤولين الليبيين [2].

من جهة أخرى شكلت قطر وسيط خلال مشاركتها في الانتفاضة الليبية عام 2011 ، من خلال تقديم الدعم اللوجيستي ، أين قامت بتزويد ثوار ليبيا بالأسلحة والمعدات وقدمت أيضا التدريب للمشاة [3].

[1] يوسف محمد الصواني ، مرجع سابق، ص:17

[2] وثائق وكيليكس عن ليبيا تقرير معلومات ، مرجع سابق ، ص ص: 4–41

[3] Lina Khatib ; « Qatar’s Foreign Policy: The Limits Of Pragmatism » ; [W.C.E] : The Royal Institute Of International Affairs., 2013), P :420

فاستمرارية التهديد تكمن في أن تنزع سيادتها على إقليمها بحجة الأهداف الإنسانية ، وكان أهم ما في هذا التدخل انه قرر إنهاء حكم العقيد معمر القذافي، مما جعل الهيئة الأممية متدخلة بأقصى درجات التدخل الذي مارسته في تاريخها، فأعتبر هذا التدخل انقلاب في مفاهيم العلاقات الدولية، أو على الأقل مراجعة لأهم مفاهيمها وهو مفهوم السيادة الوطنية، وربما تبدو ليبيا اليوم أكثر حاجة من أي وقت مضى إلى خارطة طريق واضحة وشاملة، تعيد هذا البلد إلى الخارطة السياسية العربية و الدولية[1].

وبالتالي فان فتيل الأزمة سيستمر في حال وجود جهات لازلت تدعم كلا الطرفين على حساب بعضهم البعض ، وبدل إن تسوى الأزمة بالطرق السلمية تتعقد الأمور وتزداد صعوبةّ ، فالتدخل الأجنبي في الشؤون الليبية لم يشكل إلا تهديدا اكبر على الوضع الأمني في ليبيا ودول الجوار وكل ذلك بهدف تحقيق الغرب لأهدافهم من خلال خلق مزيد من الفوضى وإبقاء الصراع قائما يخدم هذه الجهات مدام تحقيق مصالحهم وغاياتهم مضمونا في ظل هذه الأجواء الأمنية المتدهورة.

**المطلب الثاني : التهديدات الأمنية على المستوى الإقليمي**

يعد التدخل العسكري هو المسئول عن الفوضى الحالية التي أدت بنتائج عكسية على المستوى الإقليمي [2]، فقد أثرت الأزمة الليبية بشكل سلبي على أمن منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي وهي مناطق أصلا تعاني من عدة مشاكل أمنية خطيرة ، على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ومشاكل اللاجئين والمخدرات وتجارة الأسلحة، فهذه الجرائم أصبحت تتغذي من المشاكل

[1] تيسير إبراهيم قديح ، مرجع سابق ، ص: 173

[2] Jean-Baptiste Jeangéne Vilmer ;" Le Militaire Et L' Humanitaire : La Question Libyenne" ; Publié Dans Laviedesidees.Fr ; Le 2 Septemer 2015, P :11

الأمنية التي نتجت عن الحراك السياسي العربي الراهن وتستثمر فيه بشكل له نتائج خطيرة على أمن الدول والمنطقة ككل .

بالنسبة لتنامي نشاط الخلايا والمنظمات الإرهابية : فبعد سقوط نظام القذافي استفادت هذه الخلايا الإرهابية من نهب مخازن السلاح الليبي . بحيث تشير التقارير من أن المنظمات الإرهابية في المنطقة تدعمت بأسلحة نوعية وخطيرة جراء سقوط نظام القذافي مستفيدة من انتشار السلاح والهشاشة الأمنية التي باتت تعاني منها ليبيا حاليا[1] .

وليبيا باعتبارها مجال حيوي هام جنوب المتوسط وتشكل عمقا استراتيجي في منطقة الساحل الإفريقي وبما تملكه من موارد طاقوية هامة ، تشكل إغراء للدول الكبرى هذا ما تسعى بعض الجماعات الاسلامية المتطرفة ذات " الأيديولوجية القتالية ضد الصليبين وعملائهم [2] ، فقد شكلت الأزمة في ليبيا عاملا لانعدام الأمن في منطقة الساحل والصحراء وأيضا المغرب بانتشار الأسلحة الليبية فيها[3] ، فما يثير قلقا خاصا هو صواريخ ارض – جو الحرارية السائبة أو المفقودة المعروفة باسم " أنظمة الدفاع الجوي ( MANPAD) التي أخذها الثوار من مستودعات أسلحة القذافي خلال الحرب ، هذه الأسلحة قادرة على إسقاط الطائرات التجارية ، وقد استخدمها لهذا الغرض بالضبط احد فروع تنظيم القاعدة في كينيا لمحاولة إسقاط طائرة ركاب إسرائيلية في العام 2002 ، لقد التزمت الولايات المتحدة حتى الآن بتقديم مبلغ 40 مليون دولار لجمع ما يقدر ب 20 ألفا من هذه الأسلحة

[1] سليم بوسكين ،" تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010–2014 "، (مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ، 2015 )، ص ص : 168 –170

[2] عمر سعداوي ، " الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الجديدة التحديات والبدائل " ، ( مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية ، قسم الدراسات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2013 ) ، ص: 100

[3] Libye : Un Avenire Incertain Compte – Rendu De Mission D'évaluation Auprés Des Belligérants Libyens ; Centes International De Rechercher Et D'etudes Sur Le Terrorisme And L' Aide Aux Victimes Du Terroisme CIRET-AVT ; Paris .Mai 2011) ;p :42

وغيرها التي تشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي، وجمع حتى الآن 5000 منها واتلف بمساعدة من الخبراء الفنيين على الأرض في ليبيا وقرب الحدود مع الدول المجاورة وخصصت بريطانيا وكندا وهولندا وألمانيا مجتمعة أيضا مبلغ 5 ملايين دولار في مجال الدعم الفني لتامين أنظمة الدفاع الجوي المحمولة .

التهريب والمتاجرة بالسلاح : تعتبر ليبيا ما بعد القذافي مخزن كبير للسلاح ، بسبب نهب مخازن السلاح الليبي من طرف الميليشيات المسلحة " الثوار "، وهو ما أدى إلى انتشار السلاح بشكل خطير بات يهدد أمن المنطقة كاملة ، وعلى رأسها الجزائر ، فتهريب الأسلحة الثقيلة المسروقة من المجمعات العسكرية الليبية باتت تهدد امن واستقرار المنطقة ، كما أن حالة اللا امن في ليبيا تعتبر عنصر خطير في زعزعة الاستقرار في الساحل الإفريقي والمغرب العربي وفتح المجال أما المنظمات الإجرامية و الإرهابية كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و داعش وغيرها [1]، كما تمثل عمليات التهريب الواسعة للأسلحة والذخيرة الأخرى عبر كل بلد من البلدان التي تشترك في حدودها مع ليبيا وما وراءها قضية أمنية حرجة، الجيران القريبون والبعيدون لديهم مخاوف مشروعة حول مخاطر الإرهاب وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية التي تنشا في منطقة الساحل وتنتقل إلى ليبيا وغيرها من دول شمال إفريقيا ومن ثم إلى أوربا[2]، وهو ما تعرض له شمال مالي منذ بداية الأزمة عام 2012 ، حيث تعرضت لغزو من قبل الجماعات الإرهابية وذلك بسبب تدفق الذخيرة الليبية عبر الصحراء [3].

[1] سليم بوسكين ، مرجع سابق، ص ص : 168 -170

[2] بول سالم و اماندا كادليك ، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا ، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات ، (بيروت : دار شرق الكتاب ، 2013 ،) ص ص : 125-126

[3] Smauel laurent ; sahelitan de la libye au mali au coure du nouveau jihad ;( paris : édition du seuil ;2013) ; p : 6

انتشار وتنامي الجريمة المنظمة : وفقد عرفت منطقة الساحل عموما نشاطا متزايدا ومكثفا لمجموعات وشبكات الجريمة المنظمة وساهمت الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية والصعبة في ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي ودخول الدولة الليبية في مرحلة فراغ سياسي وأمني ومؤسساتي، جعل منها دول هشة أو دولة في طريق الفشل والانهيار ، وهذه الأوضاع عادة ما تعتبر الأرض الخصبة لانتشار الجريمة المنظمة ، وهو ما أصبح يهدد امن الجزائر ، في ظل تزايد نشاط المخدرات وتهريبها وتزايد نشاط الهجرة السرية غير القانونية، فهذه المناطق الحدودية أصبحت تستخدم أيضا كقواعد ونقاط عبور لجماعات مسلحة غير رسمية، بما في ذلك جماعات إرهابية وشبكات للجريمة وتهريب المخدرات لها روابط بمنطقة الساحل في إفريقيا ، كما أن المنطقة أصبحت على فوهة بركان بسبب السلاح الليبي المتسيب، بحيث تزايد نشاط تهريب وتجارة الأسلحة بشكل رهيب في المنطقة ، أين أصبح يمثل انتشار السلاح الليبي احد الأسباب الرئيسية التي تعرفها منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي[1] .

وفي نفس الوقت فان الحملة العسكرية الطويلة وما ترتب عنها لدول الجوار، فإنها تزيد من مخاطر تسلل القاعدة في المغرب الإسلامي ، حيث تتواجد شبكات نشطائها في الجزائر ومالي والنيجر إضافة إلى التسبب بأزمة لاجئين على نطاق واسع [2]، فالجزائر ترى إن القسم الشرقي لها غير مؤمن من الدول المجاورة لها وذلك بسبب حالة لاستقرار التي تسود تلك المناطق [3].

فقد أدى تأثير الأزمة الليبية على مالي وبلدان المغرب العربي إلى تعزيز مكانتها من خلال نشر الجيش لحماية حدودهم من التهديدات ، فالمغرب مثلا نشرت حوالي 100000 جندي على طول الحدود الجزائرية لهذا الغرض ، إضافة إلى اعتبارها فرصة للمغرب لزيادة وجودها وتعزيزه في منطقة

[1] سليم بوسكين ،مرجع سابق ، ص ص : 168 –170

[2] فهم الصراع في ليبيا ، مرجع سابق ، ص: 1

[3] Sherif Dris ; Opcit ,P :6

الساحل[1] . فقبل اندلاع الأزمة ، كانت ليبيا تستضيف بين 1.5 مليون و2.5 مليون مهاجر أجنبي ، فحسب وكالة رويتزر والمنظمة الدولية للهجرة لعام 2011 والتي تشير أنه وبحلول 23 ماي كان ما يقارب 670.000 شخص منهم قد غادروا ليبيا منذ بداية الأزمة ، كما نزح العديد منهم داخل البلاد سواء عالقين في مدن محاصرة أو في مخيمات على الحدود ، غير قادرين أو راغبين في العودة إلى بلدهم الأصلي، إلا أن الأزمة الليبية وبالتحديد أزمة اللاجئين لقيت استجابة دولية سريعة من قبل المجتمع الدولي بما في ذلك العديد من الدول العربية فضلا عن منظمات إقليمية ، مثل اتحاد الأطباء العرب والإغاثة الإسلامية ، كما إن المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كانتا تتمتعان في الأصل بوجود في ليبيا للعمل مع اللاجئين والعمال المهاجرين ، فتم اعتماد تنسيق للعمل الإنساني ونشطت المنظمات الإنسانية في الاستجابة للتصدي لخطر مخلفات الحرب من المتفجرات في ليبيا، كما نشطت المجموعة المعنية بالحماية مع الفرق العاملة بشان قضايا مثل العنف القائم على نوع الجنس وإزالة الألغام وحماية الطفل ...[2].

اعتماد القذافي على آلاف المرتزقة الذين كانوا يحاربون في صفوف كتائبه الأمنية ، كما أن هذه الكتائب تشمل نحو عشرة ألاف مقاتل من قبائل الطوارق الرحل التي تنتشر عبر صحاري ليبيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو ، ومن ثم فان عودة هؤلاء المقاتلين سواء من المرتزقة أو الطوارق إلى أوطانهم يمكن أن يغير المشهد السياسي تماما في بلدانهم وهو ما حصل فعلا في جمهورية مالي.

[1] Pierre Razoux ; Opcit ,P P :38-39

[2] " ليبيا عودة العديد من النازحين داخليا مع استمرار المخاوف بالنسبة إلى بعض المجموعات ،مركز رصد النزوح الداخلي ، 7 نوفمبر 2011 ص ص: 5-7، تم تصفح الموقع يوم 2016/04/16 ، http://www.internal-displacement.org/assets/library/Middle-East/Libya/pdf/201110-me-libya-overview-ar.pd

ولا شك إن منطقة الساحل والصحراء تعاني بشكل واضح من عدم الاستقرار وغياب الأمن ، فقد تمكن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي الإسلامي من إن يحصل على ملايين الدولارات من عمليات اختطافه للسائحين وعمال الإغاثة الأجانب في المناطق النائية من الصحراء الإفريقية .

وعلى الرغم من إن جيوش دول الساحل والصحراء الإفريقية اكتسبت خبرة بفضل الدعم الأمريكي والغربي لها في التعامل مع التهديدات الأمنية و الإرهابية التي تواجهها فإنها لا تزال تفتقر إلى الإمكانيات الكافية التي تؤهلها لمواجهة مخاطر عودة هؤلاء المقاتلين والمسلحين من ليبيا[1] .

وبالتالي فالدعم الخارجي اثر تجاوز تقديم المساعدات الإنسانية كغطاء تمويه لدعم المتمردين ففرنسا قدمت بنادق عيار 105 ملم وبطاريات وصورايخ مضادة للطائرات للمتمردين في بنغازي ، كما أن هدف التدخل كان انتقام واشنطن من القذافي لرفضه عام 2008 الانضمام إلى ( افريكوم ) في إفريقيا وذلك لمكافحة الإرهاب ومنع الصين من التسلل إلى إفريقيا، ما لاقت معارضة من الزعيم الليبي الذي قال " النهج الامبريالي يحاول شراء القارة بأكملها " [2].

وبالتالي يمكن الإشارة إلى أن الأزمة الليبية أدت إلى انهيار تام للأمن على المستوى الداخلي والخارجي للدولة وضاعت ليبيا بين الأطماع الخارجية وأهدافها الإستراتيجية وبدل أن تكون عامل قوة واستقرار في ليبيا نجدها زادت من سوء الوضع الليبي وتوتر مستمر وقلق دائم على الوضع الأمني في ليبيا.

[1] منى حسين عبيد ، مرجع سابق ، ص: 42

[2] Libye : Un Avenir Incertain Compet-Rendu De Mission D'évaluation Auprés Des Belligéants Libyens (;Paris :[ S.D.E] ; 2011،) P :34

## المبحث الثاني : تأثير التدخل العسكري على الوضع السياسي الليبي

إذا كانت الفوضى الخلاقة سيئة للغاية فان " التدمير الخلاق " الذي يتبعها اشد سوءا ، وأكثر خطورة ، وهو المرحلة التي تلي الفوضى وإسقاط الحاكم ، بحيث يتم إسقاط كل مؤسسات الدولة المدنية ، وتدمير هيكلة الجيش من خلال تشجيع صغار الضباط على العصيان ، وأيضا تحريض الرأي العام عليه، وتسليط الضوء على انتهاكاته وتضخيمها عبر وسائل الإعلام والانترنيت ، اللاعب الرئيسي في ساحات التغيرات العربية[1] ،فقد أبرزت الثورات من خلال مطالبها أن القضايا الخارجية لم تكن مطلبا مطروحا في الحراك الجماهيري بل الهموم الوطنية هي التي كانت مسيطرة عليه ، كما أكدت خلافا للقناعات السابقة انه يمكن أن يحدث التغيير من الداخل دون الحاجة إلى الاستقراء بالخارج ، هذا فضلا عن وسائل التواصل التي وفرت طرائق للمشاركة السياسية أكثر فعالية من الأحزاب والاتحادات الطلابية ومنظمات المجتمع المدني التي تميزت بالضعف والهشاشة فمكان لدور القوى الخارجية الإقليمية إلا تعميق حالة الضعف والانقسام داخل المجتمع الواحد[2] .

### المطلب الأول : ليبيا والانتقال من الفشل الدولاتي إلى الانـهيار

ويمكن القول أن هناك جم لة من التحديات و التهديدات للأمن الوطني في ليبيا خلال فترة المرحلة الانتقالية، فترة ما بعد القذافي، حيث يعتبر وجود واستم رار هذه التحديات م هددا أساسيا لاستقرار وأمن ليبيا ، وعليه فإن هذه الورقة تسعى إلى استك شاف أهم التحديات والتهديدات للأمن الوطني خلال هذه المرحلة، وذلك من خلال استخدام أداتين أساسيتين، الأداة الأولى هي استخدام أداة

[1] مجدي كامل ، الفوضى البناءة ..الدمار الخلاق.. والثورات الملونة ،(القاهرة : دار الكتاب العربي ، 2014 )، ص: 39

[2] خليدة كعسيس –خلاصي ،" الربيع العربي" بين الثورة والفوضى ، آراء ومناقشات ، ص:225، 227 تم تصفح الموقع يوم ، 2016/04/17 http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_421_khalida.pdf

التركيز – Focus Groups – في ست مجموعات تتكون كل مجموعة من 10 مشاركين من الذكور والإناث في مدن كل من بنغازي، ودرنة وطبرق خلال فترتين زمنيتين: الفترة الأولى تم ثلث في أبريل ومايو 2011 ، والفترة الثانية تم ثلث في أكتوبر ونوفمبر 2011 . والأداة الثانية تم ثلث في تحميل مضمون " Content Analysis " الخطاب السياسي لبع ض القيادات السياسية والأمنية في ليبيا خلال المرحمة الانتقالية، وذلك من أجل تحديد أبرز التهديدات الأمنية وأولويات التعامل مع ها خلال هذه المرحلة[1].

و تحاول الأدبيات الرائجة أن تقارب لمفهوم الدولة العاجزة من خلال المنظور الكيفي ، وبالرغم من تمكنه ( المنظور الكيفي ) من الوصول إلى مستوى متقدم من التنوع والهيمنة على حقل الدراسات ذات العلاقة ، إلا إن العقدين الأخيرين شهدا ظهور توجه جديد لدى بعض الدارسين الناشطين في بعض المجمعات الأكاديمية ، يحاول التخفيف من هيمنة المنظور الكيفي البحث مقابل التوظيف المتزايد للدراسات الكمية لفحص مدى امبريقية النتائج البحثية المتوفرة ، إذ اعتمدت جملة من المؤشرات الدالة على عجز الدولة و أخضعتها إلى قياسات محددة لتصل إلى نتائج بالأرقام تفيد ، حسبهم في التمييز بين الدول العاجزة ، الدول المهددة بالفشل ، والدول التي تقع في مناى من ذلك حسب الترتيب العالمي للدول .

لقد أشارت دراسات مجلة السياسية الدولية وصندوق دعم السلام إلى عدد من المؤشرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحديد وضع الدولة العاجزة والترتيب بين ال دول وقياس درجة الاستقرار ، وقد اعتمدت الدراسة في تصنيفها للدول العاجزة على مجموعة من المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية ، عددها 12 مؤشرا كما قامت بتصميم سلم للتنقيط تراوح ما بين 0 و10 نقاط

[1] أمال العبيدي ،" نسخة أولية الأمن الوطني في ليبيا : المرحلة الانتقالية ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة : تحديات المرحلة الانتقالية " ، 7-8 يناير2012 ، الدوحة ، المركز الليبي للدراسات والبحوث ، ص: 1

لكل مؤشر ، وبعد إن يتم إخضاع المعطيات ( البيانات ) المتعلقة بالدول لهذا السلم ، يتم القيام بعملية جمع القياسات في شكل جداول إحصائية للتوصل إلى استنتاجات من شانها المساهمة في إعداد ترتيب عالمي للدول ، كمحاولة لتقديم إطار اشمل للمعايير التي تقيس درجة الاستقرار داخل الدول [1].

أدت الإطاحة بالنظام الليبي بواسطة التمرد المسلح بعد أشهر عديدة من الحرب الأهلية ، إلى انهيار الدولة ، ولا سيما انهيار قواتها المسلحة وكانت النتيجة قيام وضع فوضوي إلى أقص ى حد يتسم بانتشار الميليشيات المسلحة المحلية لتقوم بدور قوات حفظ نظام هش ، كما يتسم باندلاع نزاعات قبلية و مناطقية تهدد بالتحول إلى مواجهات على نطاق واسع ، وهكذا بدا السباق ضد هذه الديناميكية بواسطة جهود تبذل لبناء جهاز دولة جديد يضم متمردي الحرب الأهلية ، وانتخاب جمعية تأسيسية أعلن عن إجرائه عام 2012[2].

فالمشكل الكبير الذي يواجه الثوار الليبيين هو حالة الفراغ السياسي الذي انجر عن عقود متواصلة من التدمير المنظم للنخب الليبية ، فمقارنة بالساحات العربية الأخرى التي شهدت موجة التغيير الراهنة ، تفتقد الساحة الليبية إلى مجتمع مدني نشط وفاعل ، كما تفتقد إلى إدارة بيروقراطية ناجعة ، ومؤسسة عسكرية متماسكة منسجمة [3].

---

[1] زيداني زياني ، ' التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة دراسة حالة دارفور " ، ( مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ،2009 ) ، ص ص: 19-20

[2] برتنار بادي ودومبنيك فيدال ، أوضاع العالم 2013 ، هدي مقنص مترجما ، (بيروت : مؤسسة الفكر العربي شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 2013) ، ص :115

[3] السيد ولد اباه ، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير يوميات من مشهد متواصل ، (بيروت : جداول للنشر والتوزيع ، 2011 )، ص: 35 ،

لقد ثبت في حالة الثورات العربية ، أن من الصعب الاستيلاء على الكم من دون انشقاق الطبقة الحاكمة وانضمام الجيش أو قسم منه على الأقل إلى الثوار ، حيث لم يحصل ذلك ، ظلت السلطة قلعة حصينة مسلحة وعصية الاختراق ، مهما غادرها بعض موظفيها ومسؤوليتها ، و أدى ذلك إلى تحول الثورة إلى حركة مسلحة والاستعانة بالتدخل الخارجي في حالة ليبيا [1].

نجد أن آثار التدخل في ليبيا قد شهدت في السنوات التي تلت إطاحة القذافي تطورات بينت تماما أن ما كان يطمح إليه الليبيون لم يصبح متاحا بعد ، بل أن ليبيا تنحدر نحو مزيد من الفشل والإرباك الذي يهدد كل شيء بما في ذلك كيانها الإقليمي و وحدتها الترابية الوطنية ، فالواضح الحالي لليبيا والناتج من التدخل الخارجي بدل أن يجعل من ليبيا " نموذجا للتحول السياسي فإنها أضحت خليطا ساما يجمع ضعفا هيكليا موروثا ، وتحديات ما بعد الصراع وما يترتب على سقوط النظام ، بالإضافة إلى سلسلة القرارات غير الراشدة جعلت البلاد على حافة العنف وغياب القانون و التدهور السياسي و حتى تجدد السلطوية [2].

بالإضافة إلى ذلك أدى تعدد المشكلات البنيوية إلى انتعاش الولاءات الأولية ( القبلية والطائفية والعرقية والدينية و الجهوية ) ، بما انعكس سلبا على مفهوم وكيان الدولة الوطنية في هذه البلدان ، هذا بجانب وجود معوقات ترتبط بالبنية الفكرية والسياسية لهذه المجتمعات، برزت في ردود فعل سلبية تجاه العمليات الثورية.

كما أن تحدي بقايا النظام السابق ، فثورات لربيع العربي لم تنجح خلال السنوات الخمس الماضية في استئصال جذور النظام السابق ، وفي تطهير رموز الفساد والتسلط والتي تعتبر خطرا

[1] عزمي بشارة ، في الثورة والقابلية للثورة ، ( بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012 )، ص: 66

[2] يوسف محمد الصواني ، مرجع سابق ، ص: 18

قائما وتجعل مسار التغيير صعبا وبطيئا ، كما أن الحشد والحشد المضاد أعاق عملية التحول إلى الديمقراطية .

الانشقاق والضعف[1] وتنامي قضايا الأقليات و إثارتها من جانب القو ى الدولية ، حيث تشكل ورقة الأقليات ( الدينية ، العرقية ، المذهبية ، الطائفية ،الاثنية ) في حال فشل السياسات الداخلية في إداراتها ، احد أهم الأدوات التي تعتمد عليها القوى الخارجية في إدارة صراعاتها مع بعض الأطراف الأخرى، وذلك لانعدام التجانس الكامل ، ومن هذا التعدد الاثني تتعدد أنماط ومظاهر التدخل الإقليمي والدولي ، ومع تبادل الاتهامات بالخيانة والتشكيك في الولاء والانتماء تستفيد أطراف الخارج في نشر سياسات التفكيك والتدمير الداخلي في الدولة، ودور القوى الأجنبية ، التي تسعى في ظل الأوضاع غير المستقرة إلى ثلاثة أهداف أساسية :

إشاعة الفوضى وتقويض الأمن والاستقرار في الدول العربية وتمزيق وحدة المجتمعات العربية وإثارة الصراعات الداخلية بين مختلف قوي المجتمع وخصوصا على أسس طائفية وإضعاف استقلال الدول العربية وقدرتها على التحكم بمقاديرها واستغلال هذا لصراع لصالح أهدافها الإستراتيجية أو تستبدل كل ذلك بدعم غير محدود لسلطة مركزية قمعية تتحكم وتسيطر على الشعوب وثرواته وتكون تابعة لأجندات تلك القوي الأجنبية ومصالحها على حساب الشعب وأمنه ومصالحه[2].

ميز ويلهالم هيتماير wilhelm hutmeyer في تعريفه للدولة الفاشلة بين أربع أنواع وهي:

النوع الأول : الذي يري إن الدولة الفاشلة هي الدولة التي تفقد السيطرة على صيانة النظام الداخلي

[1] Lisa Anderson ;"Deystifing The Arab Spring Parsing Difference Between Tunisia, Egypt ,And Libya". Foreign Affairs, Volume.90no3 May/June2011 ;P :6

[2] عمرو دراج ،" الربيع العربي – الواقع والأفاق رؤية استشرافية" ، المعهد المصري للدراسات لسياسية والإستراتيجية ، 27 نوفمبر 2015 ، ص ص: 2-3

ومنع النزاعات ، فهي إلى حد بعيد غير قادرة لا على الحفاظ على القانون والنظام بين مواطنيها ولا على حماية إقليمها من التهديدات الخارجية أيا كان مصادرها مثل الصومال ومالي حاليا و حتى ليبيا.

النوع الثاني : الدولة الفاشلة تفقد سيطرتها على النظام الداخلي ولكن تبقي المؤسسة العسكرية قوية بما فيها الكفاية للدفاع عن الإقليم ضد الأعداء الخارجية كما تفقد الكثير من شرعيتها ، هذا ما يجعلها عرضة للانهيار من الداخل مثل كوريا الشمالية ، إثيوبيا .

النوع الثالث : فشل الدولة في هذه الحالة يتجسد في فقدانها القدرة على شن الحروب وحماية إقليميها من التهديدات الخارجية ولكن تبقي لديها القدرة نسبيا في الم حافظة على النظام الداخلي وفرض سيطرتها على الإقليم ولو نسبيا ، هذا قد يكون نتيجة لإستراتيجية الدولة المعتمدة بحيث تحول كل قدراتها و إمكاناتها لقمع مواطنيها .

النوع الرابع : في هذه الحالة تفقد الدولة السيطرة في الحفاظ على النظام الداخلي كما أنها تصبح غير قادرة حتى على شن الحروب وهذا مثل النوع الأول والفرق بينهما هو انه في هذا النوع فقدان السيطرة لا يكون في كل الإقليم ولا دائما وإنما الانفلات الأمني يكون في مناطق محدودة من إقليم الدولة بحيث تكون مازالت لديها القدرة في حماية المناطق الحساسة كالعاصمة والموانئ والمنشات البترولية ، وفي الحقيقة معظم الدول الفاشلة تدخل في نطاق هذا النوع كالسودان والعراق[1] .

فما يحدث في ليبيا يتطابق مع ما ورد في التعريف بحيث نجد أن النظام الداخلي للدولة الليبية انهار بمجرد القضاء على معمر القذافي وهذا يعود إلى غياب دور المؤسسات السياسية وعمل القذافي على إفراغها من محتواها ، بالإضافة إلى أن التهديد بدا من داخل الدولة أين فقدت السيطرة على

[1] صادق حجال، " الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011-2013 " ، ( مذكرة ماستر ، تخصص دراسات إقليمية ، قسم العلوم الدراسات الدولية )، 2014 ، ص ص :6-7

الوضع فأصبحت النظام يقمع مواطنيه واللجوء إلى التدخل العسكري دليل على الفشل الدولاتي ليبيا . وبالتالي تمثل الدولة الفاشلة تحديا لحلف الأطلسي وهي الرؤية التي عززتها بعض الدراسات الأكاديمية الصادرة عن كلية الدفاع التابعة للحلف ، ومؤداها إن فشل الدولة هو المرحلة التي تسبق انهيارها ، ووفقا لهذه الرؤية ، " فالتدخل الناتو بمثل هذا النوع من الدول يتعين إن يكون سابق ولاحقا للانهيار والفشل ، يتدخل بعد فشل الدولة – إذا لزم الأمر ذلك – من خلال خطط لهذا التدخل وهو ما تجسده الحالة الليبية بوضوح ، إذ لن يقتصر التدخل على الهدف المعلن ، وهو حماية المدنيين ، و إنما سوف يكون للحلف دور في بناء مؤسسات الدولة [1].

أما عن أسباب فشل الدولة نجد :

– الأسباب الاقتصادية: التي تعتبر من أهم أسباب يعتبر الضعف الاقتصادي من أهم أسباب ضعف و فشل الدول، لكون بناء مؤسسات البلد و إيجاد استقرار فيها يتطلب تحسين مستوى المعيشة و تقليل نسب البطالة، فمن خلل تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة يتضح أن هنا مشاكل اقتصادية كبيرة، تصل إلى توقع كوارث إنسانية و مجاعة في إفريقيا .لكن ل يمكن الفصل بين الفشل الاقتصادي و الفشل السياسي

– الأسباب الاجتماعية: إن التنوع الثني و الثقافي في ظل غياب ثقافة قبول الأخر و التعامل معه، كما يشير باري بوزان إلى انه إضافة إلى هذا التنوع وبسبب ضعف بعض الدول الأفريقية، أصبحت، جماعات صغيرة كذا عائلات تتجمع لخدمة مصالحها الخاصة، مشكلة بذلك جماعات إثنية من ما يزيد من معدل الصراعات من اجل السيطرة في هذه المناطق.

[1] تيسير إبراهيم قديح ، مرجع سابق ، ص : 161

– الأسباب التاريخية و السياسية: يشرح باري بوزان أسباب تعثر الدول الإفريقية في مسارات البناء التي دخلتها منذ الاستقلال، مرجعا أهم السباب التي أدت إلى ظهور دول افريقية ضعيفة إلى الفترة الاستعمارية التي شهدتها، و التي تركت آثارا عميقة على المجتمعات الإفريقية ، إضافة إلى التنوع الاجتماعي، في كتابه المعروف :المناطق و القوى : بنية المن الدولي. حيث يقول أن المشكلة بالنسبة لدول إفريقيا تكمن في كونها دفعت فاتورة كبيرة للتحرر، و تحاول تقليد النموذج الأوربي لبناء الدولة .إن الدول الإفريقية ضعيفة من حيث مستويات التلاحم الاجتماعي و السياسي، كذا من حيث قوة و قدرة الدولة اقتصاديا و سياسيا و عسكويا[1] .

ووفقا لما عاشته ليبيا لعقود من الزمن تحت نظام قل نظيره في الزمن المعاصر ، حال دون قيام أي نوع من أنواع المؤسسات العصرية أو التنظيمات السياسية أو الاجتماعية أو المدنية كما أفرغها من النخب الثقافية التي قد تشكل مرتكزا للحياة السياسية والمدنية في المستقبل المنظور، مما يعني وجود فراغ كبير في الحياة السياسية والمهنية لدي من سيتولون تسيير دواليب الدولة من عده وكذلك، لحجم الفراغ الإداري لغياب المؤسسات الرسمية القادرة على تسيير شؤون الدولة ، مما سيعقد ترتيب أوضاع ليبيت ويجعلها تترنح لفترة طوية نسبيا مفتوحة على كل الاحتمالات .

ورغم اعتراف العديد من الدول بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلا للشعب الليبي ، وتقديم هذا المجلس لخارطة طريق تعد بإقامة حكومة تصريف أعمال ما بعد القذافي ، والدعوة لمؤتمر وطني لإعداد دستور ليبي جديد في غضون أربعة أشهر ، إلا أن الكثير من الغموض لا يزال يكتنف مستقبل ليبيا بعد سقوط نظام القذافي ، خاصة وان أفكار المجلس وبرامجه لم تحصل على توافق و إجماع

[1] مريم براهيمي ، " التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على للمنطقة المغاربية " ، ( مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2012 ) ، ص ص: 19-20

وطني ليبي خصوصا في بعض مدن الغرب والجنوب الليبي إضافة إلى تباينات سياسية عديدة بين المجلس الوطني وائتلاف شباب 17 فبراير ، واتحاد شباب الثورة وغيرهما من المبادرات الوطنية مما قد تؤدي إلى تحول هذا النزاع إلى حرب أهلية خاصة في ظل عدم حسم المعركة لأحد أطراف الصراع على المدى القصير ،والحكومة الانتقالية زادت الوضع سوءاً بالتأخر في تنفيذ برامج ذات رؤية لإدماج الثوار والمسلحين، واكتفت بتنفيذ برامج ريعية توزيعية بصرف مبالغ مالية للمسلحين الذين بدؤوا يفرضون وجودهم، ويهددون الحكومة ويرغمونها في أحيان كثيرة على الرضوخ لمطالبهم، أو بالدعوة إلى نظام امتيازات يعيد إلى الأذهان ممارسات نظام القذافي في تمييز مؤيديه من باقي الشعب، تبدو الوضعية الأمنية في ليبيا مفتوحة ومعرّضة لكل الاحتمالات مع تزايد احتمالات الفشل في مواجهة الميليشيات التي تعكس تحدّي الأطراف للمركز على أكثر من مستوى، كما تعبر عن رغبة في إدامة مرحلة الثورة، وتأجيل بناء الدولة، والتمسك بالشرعية الثورية، وما تتضمنه من أوضاع استثنائية .(إن النجاح سيعتمد بشكل حاسم على القدرة على نزع سلاح الميليشيات، ودمج الثوار ضمن مؤسسات الدولة المدنية أو العسكرية والأمنية[1].

لازالت ليبيا تعاني من مشاكلها الداخلية ، غياب الدولة وغياب المؤسسة العسكرية " الجيش النظامي " وغياب الدستور ، داخل البلاد في فوضى عارمة ، صدام ما بين الإسلاميين و الليبراليين وصدم ما بين المرتزقة والثوار ، ناهيك عن اقتتال القبائل فيما بينها حول رئاسة الدولة من جانب ومن جانب آخر هناك بعض القبائل كانت مستفيدة من النظام السابق تسعى لإيجاد موقع لها في العهد

[1] يوسف محمد الصواني ، التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن ، ص: 31 تم تصفح الموقع يوم ،2015/12/20،
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_416_youssefalswani.pdf

الجديد[1]، فالفجوة التي تعانيها ليبيا ما بين المركز والأطراف، هو ما احدث مظهر ضعف السلطة المركزية و أعاق تنمية الدولة ، فالعديد من التحديات تواجه الحكومة المؤقتة التي أعلن عنها في 22 نوفمبر في المجال المؤسساتي والتعليم وحتى الصحة والبنية التحتية بالإضافة إلى امن الحدود [2].فقد شكلت المليشيات عائقا لانتقال ليبيا إلى الديمقراطية بسبب العنف والممارسات التعسفية ، التي مهدت الطريق أمام الاستبدادية والحركات الإسلامية لاتخاذ مراكز الصدارة في ليبيا [3].

إن إصلاح أو إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية هو التحدي الأساسي الذي يواجه ليبيا بشكل خاص وخطير، وهو الخطوة التي لا تسبقها أية خطوة أخرى لضمان النجاح في إرساء قواعد النظام الديمقراطي. لكن ذلك يعتمد بدرجة كبيرة على توفير وتحسين فرص التعليم والتدريب والعمل، وخاصة للشباب. أن النظام الديمقراطي لن يتحقق في غياب الدعامتين المذكورتين: الاقتصاد، والأمن. إن ذلك يؤكد الحاجة إلى تطوير قدرات هذه المؤسسات الحرفية، وتقوية نظم الضبط والإدارة والمراقبة والمحاسبة، حتى يمكنها العمل بمسؤولية في ظل نظام يتجه إلى الديمقراطية. ولا شك في أن مجمل العملية الانتقالية في بلدان الربيع العربي مرهون بالتقدم في مواجهة وتجاوز التهديدات الأمنية القائمة والمحتملة. أن ذلك يحتاج بالتأكيد إلى سياسات تختلف بين هذه الدول بحسب الأوضاع القائمة التي نتجت أيضا من الطريقة التي تم بها إسقاط النظم الدكتاتوري في كل منها. كما لا ينبغي تجاهل أهمية الارتباط بين نجاح الإصلاح ومدى قدرة دول المنطقة على تطوير مقاربات وسياسات مناسبة للتعامل

[1] يلقيس محمد جواد ، " سوسيولوجية " ثورات " الربيع العربي ( دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية ) "، مجلة العلوم السياسية ، العدد 44، ص: 236

[2] Delphine Houba ; Etat De La Question L'intervention Millitaire En Libya ;( Bruxelles : Culture Education Premanente ,2011), Pp : 14-17

[3] Jason Pack And Arak Barfi ; In War's Wake The Struggle For Post-Qadhafi Libya ,Washington : The Washington Institute For Near East Policy ; 2012 ;P :1 ;2 ;28

مع جيرانها، ونزع فتيل التوتر من النزاعات الإقليمية، وهو ما يعني ضرورة العمل على الحيلولة دون تحولهم إلى أعداء[1].

وبحسب الدراسات التي تشير أن الأزمة في ليبيا ليست ديمقراطية ولا عفوية وإنما هي انتفاضة مسلحة منضمة تحظي فيه المعارضة بالدعم الخارجي[2] .

إن ثمة علاقة تصاعدية بين التدخل الإنساني الدولي بأشكاله المختلفة، وزيادة نزعة المجتمعات إلي الاستقلال والخروج من أسر الدولة المركزية ، وهي علاقة نجد لها شواهد في تجارب التدخلات الدولية في الصومال ويوغوسلافيا وكردستان والعراق ، وتنطلق تلك العلاقة من وجهين، أولهما أن المجتمعات الراغبة في الاستقلال تجد أنه ليس هنالك جدوى في البقاء في دولة مركزية تعرضت للتدخل الدولي، وفقدت شرعيته ، أما الوجه الآخر، فقد يحدث فيه تقاطع للمصالح مع التدخل الدولي الذي يجد تحقيق مصالحه في التفكيك .

وبناء الدولة وفق رؤية الأطراف المتدخلة يقتضي المساعدة الدولية للنخب الحاكمة على تثبيت دعائم الحكم الرشيد، وذلك بالتركيز على شكل الحكم لا على من يحكم[3]، وبناء على ذلك فإن ما يجب أن يحكم سلوك النخب السياسية والأمنية الليبية، في مثل هذه الأحوال، الحرص على المؤسسات الوطنية، والمصلحة العامة، ووحدة الدولة قبل أي شيء آخر، وعدم السماح لأي جهة – مهما كان توجهها – بفرض نفسها بطريقة القوة، لأن ذلك سوف يدخل البلاد في أتون صراع أهلي مدمر ،

[1] يوسف محمد الصواني ، التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن ، مرجع سابق ، ص: 30

[2] Libye : Un Avenir Incertain Compet-Rendu De Mission D'évaluation Auprés Des Belligéants Libyens;Opcit P :42

[3] تيسير قديح ، مرجع سابق ، ص: 169

بخاصة أن السلاح في المجتمع الذي تحكمه الروابط التقليدية؛ القبلية ، أو الجهوية، أو المناطقية، أمر متاح[1].

**المطلب الثاني : توجه السياسية الخارجية الليبية بعد أزمة التدخل العسكري**

تعد الخبرة الليبية في حقل السياسة الخارجية تمثل معضلة حقيقية للباحثين؛ وذلك حينما تختزل الدولة – أي دولة – في شخص واحد، تصبح دراسة هذا الشخص هي مفتاح الفهم لسياسات وسلوكيات هذه الدولة (الشخص) في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وهو ما يعرف في أدبيات السياسة الخارجية بأثر ودور القائد السياسي ، لا سيما مع وصول هذا القائد السياسي إلى سدة الحكم في بلاده بأسلوب يحمل طابعا دراماتيكيا ، مثل انقلاب عسكري، أو ثورة شعبية، الأمر الذي يجعل من هيمنة القائد السياسي على مجريات صنع القرار في دولته أمراً محتملاً بشكل كبير حتى في النظم الديمقراطية العريقة نفسها ، فالدول تختلف في تحديد المعايير التي تتبني على أساسها أهدافها السياسية الخارجية إلا أن صانع القرار هو الذي غالبا ما يحدد مضمون المصلحة القومية ويحدد سلوكه وفقا لفهمه لها ، ولطبيعة بيئته [2].

وهذا ما حدث مع معمر القذافي الذي وصل إلى سدة الحكم في بلاده بانقلاب عسكري على الملك إدريس السنوسي عام 1969، سماه بثورة الفاتح من سبتمبر العظيم، متأثرا بتجربة انقلاب الضباط الأحرار في مصر، ومتخذا من الرئيس جمال عبد الناصر قدوة ونموذجا للحكم؛ حيث كان القذافي ينظر إلى نفسه ويروج لحكمه داخليا وخارجيا باعتباره زعامة كاريزمية تاريخية مستلهما خطاب

[1] سلسلة تقدير موقف ،" ليبيا : تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة "، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014 )، ص: 5

[2] اعمار انبية جمعة ، السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية للفترة : 1969–1977 ، (مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية ، 1995) ، ص 65

عبد الناصر الشعبي في معادا ت الإمبريالية الغربية ورفض ممارسات الهيمنة على مقدرات الشعوب واستعمارها لبلدانهم بشتى السبل[1].

رفعت ليبيا القذافي أهدافا ثورية شعاراتية لسياستها الخارجية خلال الفترة من 1969 وحتى 1992، لعل أهمها: العمل على تحقيق حلم الوحدة العربية، ومقاومة الإمبريالية الغربية بكافة أشكالها، وملاحقة التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، ودعم النظم والحركات الثورية في العالم الثالث. ثم انقلب الحال في أهداف السياسة الخارجية الليبية مع نهايات القرن الفائت عبر تفكك الاتحاد السوفييتي الذي كان يدعم ما يسمى بالنُّظُم الثورية في العالم الثالث وعلى رأسها نظام العقيد القذافي، وما تبعه من هيمنة القطب الأمريكي الأوحد على رأس النظام الدولي، ثم ضلوع ليبيا «الثورية» في تفجير طائرة بان أميركان فوق بلدة لوكربي باسكتلندا عام 1988، وما أعقبه من فرض عقوبات دولية على ليبيا عام 1992، فقد توجهت بوصلة القذافي منذ ذلك الحين باتجاه مغازلة الغرب (الإمبريالي) ، فبدأ في الانفتاح التدريجي على القوى الغربية، التي طالما وصفها بالإمبريالية والاستعمارية، وصولا إلى الانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها[2].

كل هذه التحولات الجذرية لسياسة ليبيا الخارجية، تؤكد لنا حقيقة مفادها أنه كلما اتسعت دائرة المشاركين في صنع القرار السياسي للدولة من حيث عدد الأفراد، ومن حيث أدوار المؤسسات الدستورية الفاعلة، كان ذلك دالة على تطور حقيقي في أداء النظام السياسي لتلك الدولة، ومن ثم فإن احتمالية النجاح للإستراتيجيات والأهداف السياسية تصبح أكبر من احتمالات الفشل والعكس بالعكس. وبما أن توجهات وسياسات ليبيا القذافي كانت وَفْق ما يتفتق عنه ذهن وقريحة الزعيم الفرد من أهواء،

[1] مصطفى شفيق علام، ليبيا الإقليمية من (الشخصنة) إلى المأسسة ، مجلة البيان، العدد291 : 21 /09/2011

[2] مصطفى شفيق علام ، مرجع سابق

وما يراه من مواقف، وما يعتقده من مدركات تتسق ورؤيته للعالم، فقد ظلت السياسة الخارجية لليبيا دائما خارج نطاق التاريخ، بل وخارج نطاق الجغرافيا أيضا، وهذا ما يدفعنا نحو تحليل الاضطرابات الحاصلة في العلاقات الليبية مع محيطها الإقليمي إبان حقبة القذافي طويلة الأمد.

يمكن تقسيم الدائرة الإقليمية للسياسة الخارجية الليبية إلى ثلاث دوائر فرعية، وهي: الدائرة المصرية، والدائرة المغاربية، والدائرة الإفريقية جنوب الصحراء، وكان تغير ترتيب دوائر الاهتمام في السياسة الخارجية للدول إنما يندرج تحت أربعة أطر نظرية طبقاً لتحليل تشارلز هيرمان:

الإطار الأول: ما يمكن وصفه بالتغير «التكيفي :Adjustment Change «ويعني التغير في مستوى الاهتمام بقضية ما مع بقاء أهداف الإستراتيجية وأدواتها تجاه التعاطي مع تلك القضية كما هي من دون المساس بها أو تغييرها.

والإطار الثاني: وهو ما يطلق عليه التغير «البرنامجي :Program Change «وهو ينصرف إلى تغيير أدوات الإستراتيجية ووسائلها من دون أي تغيير في ما يتعلق بالأهداف أو الغايات المقصودة من ورائها.

والإطار الثالث: ما يسمى بالتغير «الهدفي :Goal Change « وفي هذا النمط تتغير أهداف الإستراتيجية ذاتها ومن ثم تتغير أدواتها ووسائلها بالتبعية.

والإطار الرابع: وهو التغير «التوجهي Orientation Change « وهو أكثر الأنماط الأربعة تطرفا وجذرية، إذ ينصرف إلى تغير يمس التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة بما في ذلك تغير الإستراتيجيات وما يتبعها من أهداف وغايات ووسائل وأدوات[1].

[1] مصطفي شفيق بوعلام ،مرجع سابق

فالسياسة الخارجية الليبية المعادية للغرب في عهد نظام القذافي يمكن ملاحظتها من خلال التحالف الليبي السوفيتي إبان الحرب الباردة و هو ما تجسد أساسا في البرنامج النووي الليبي أين شاركت شركة" اتو منير غو اكسبورت " (Atomenergo Export ) في إنشاء مفاعل مركز تاجوراء للأبحاث من طراز ART-1 في 1981 ، لكن على الرغم من تعزيز العلاقات السوفيتية الليبية لم يكن هناك أي انسجام إيديولوجي بين موسكو وطرابلس، كان هناك ما يمكن وصفه بنوع من التضامن المبهم القائم على أساس مناهضة الاستعمار والإمبريالية، و معاداة الصهيونية ودعم الاشتراكية والتغيير الثوري، هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تصف بأن ليبيا دولة إرهابية خارجة عن القانون كما فرضت أمريكا العديد من العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب، وما لبث العداء الليبي الأمريكي حتى تأزم الوضع أكثر بعد حاثة لوكربي 1988 أين تم تفجير طائرة أمريكية فوق بلدة لوكربي الاسكتلندية راح ضحيتها 209 شخص،اتهم فيها بضلوع مسؤولين ليبين لكن القذافي فرض تسليمهم هو ما أدى إلى فرض عقوبات اقتصادية قاسية على ليبيا إلا أن بعد مفاوضات أمريكية بريطانية ليبية عام 1998 قام القذافي بتسليم المتهمين وهو ما أدى إلى رفع العقوبات عام 1999 ، ولكن مع التخلي على برنامجه النووي الذي كان يدخل ضمن المفاوضات السرية التي جرت بين البلدين ومن هنا بدأت علاقات جديدة بين أمريكا وليبيا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أين ندد القذافي بالعمليات الإرهابية،" حسب رأينا المتواضع فإن نتائج المفاوضات السرية بين الولايات المتحدة وليبيا أضر كثيرا بالعلاقات الليبية الروسية وهو ما كان له أثر في عدم استعمال روسيا لحق النقض في ليبيا " فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك تماما بأن القذافي رغم تعاونه إلا أنه يبقى العدو الأول لها في المنطقة العربية وفي إفريقيا خاصة من خلال التوجهات والمبادرات التي ظل يتخذها فيما يخص محاربة الإمبريالية وفي هذا الصدد نذكر مبادرة تجمع دول الصحراء والساحل في فيفري 1998 ، هدفه منع القوى العالمية من تشكيل خريطة إفريقيا في ظل العولمة، مبادرة الإتحاد الإفريقي،

بالإضافة إلى تبني فكرة الولايات المتحدة الإفريقية عام 1999 على نهج مشروع كوامي نكروما ، (Kwame Nkrumah) كما عبر القذافي في الكثير من الأحيان على أن الوجود الفرنسي في غرب ووسط إفريقيا يشكل عقبة حقيقية أمام تحقيق التكامل بين الدول الإفريقية، كما يمكن ملاحظة عداء القذافي للغرب من خلال مثال التشاد أين دخل القذافي في صراع مع هذه الأخيرة حليفة فرنسا بسبب قطاع أوزوا وهو ما يشكل تهديدا لنفوذ فرنسا في إفريقيا[1].

وفي دراسة أهداف السياسية الخارجية الليبية نستنتج تصنيفا يعمد إلى ترتيبها وفقا لثلاثة مؤشرات :

1 – تصفية القواعد الأجنبية وتحقيق امن ليبيا : وذلك وحسب الثورة الليبية أن وجود القواعد يتنافى مع أهدفها في الحرية الاشتراكية والوحدة[2] .

2 – استعادة الإرث الوطني وتحقيق التنمية : حيث حرصت ليبيا على استخدام دخلها من الثروة النفطية للرفع بمستوي معيشة شعبها وتحقيق التنمية في مختلف المجالات ، ورغم قدرات ليبيا ، و الموارد التي تحتويها إلا أنها تبقي عاجزة عن تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل منفرد وكذلك إيجاد مصادر بديلة للدخل الوطني ، وبالتالي استمرار الرفاهية الاجتماعية [3].

3 – تحقيق الحرية والاشتراكية والوحدة : " **الحرية** أهم الأوليات التي قامت لتحقيقها الثورة الليبية وذلك من اجل إزالة كافة العقبات التي تعترض طريق الإدارة الشعبية التي كانت مكبلة بالاستغلال الطبقي وتسلط العائلة الحاكمة إضافة إلى قيود المعاهدات الأجنبية التي كرست تواجد الواعد العسكرية الأجنبية على الأراضي الليبية ، " **الاشتراكية**" و التي اعتبرت ضرورة للقضاء على مخلفات الاستعمار وقد استمدت الاشتراكية مفهومها من التراث العربي والدين الإسلامي أي أنها

[1] صادق حجال ، مرجع سابق ، ص ص : 89–90

[2] اعمار انبية جمعة ، مرجع سابق ، ص ص : 66،68

[3] المرجع نفسه، ص: 68

رفضت التقاليد الغربية وسعت إلى إقامة المجتمع الجديد وفق لمبادئ الاشتراكية الإسلامية ، "**الوحدة** " أي تحقيق الوحدة العربية باعتبارها ضرورة لحماية الشعب العربي، والتي حسبها تعتبر قضية إستراتيجية لتامين الوجود العربي ذاته "[1]. كما أكدت بان السيادة الكاملة لليبيا لا تحقق في ظل وجود قواعد أجنبية على أراضيها في إشارة للقواعد الأمريكية التي أنهت وجودها في 11جوان 1973[2].

ترتبط السياسة الخارجية أساسا بالسياسة الداخلية ولا نستطيع أن نغفل إلى جانبها البنا ء السياسي وبناء القوة الداخلية للدولة ومشاكلنا وإمكانياتنا ومصادرنا المالية ، كما تشهد الدبلوماسية الليبية تعاوناً مع الدول الأوربية ، حيث إنخفضت حدة التوتر الذي كان موجودا في سابق بسبب تحركات الخارجية التي أحدثت أثار سيئة في علاقاتنا الخارجية [3].

تعتبر قطر أول دولة عربية تمنح الاعتراف للثوار الليبيين والمجلس الوطني الانتقالي تحت مظلة جامعة الدول العربية ، كما أنها اعتمدت في مجال السياسية الخارجية على الوساطة [4].فقد أمست كل من تركيا وقطر أكثر تغلغلا في الشأن الداخلي الليبي بعد الثورة. فبينما اتجهت الأولي لتعزيز استثماراتها، فإن قطر لعبت دورا مؤثرا في إطار تمددها إقليميا في إفريقيا في حشد الدعم الغربي والعربي ضد القذافي، لكنها لم تمارس تدعيما لسلطة الحكومات القائمة، بعد الثورة، بل تم اتهامها بدعم فصائل سياسية بعينها علي حساب أخر ى. وعلي ذلك، بدا أن القوي الكبرى والإقليمية مهتمة بجني مكاسب إسقاط القذافي أكثر من تعزيز البناء الداخلي في ليبيا بعد الثورة.

---

[1] اعمار انبية جمعة ، مرجع سابق ، ص ص :76-79

[2] باهي سمير ، مرجع سابق ، ص ص: 111-112

[3] عمران غنية، السياسة الخارجية الليبية" قضايا وتحديات البيئة الخارجية من( 1969 _ 2011 )"، أكتوبر06، 2011 تم تصفح الموقع يوم 2016/05/16 http://hizalistiqlalalmohfedalleebi.blogspot.com/2012/01/06-2011.html

[4] Lina Khatib ; Opcit ; P : 421

وكان ذلك ثمرته "مخاطر غير مقصودة" تمثلت في مهاجمة مصالح غربية (فرنسية، أمريكية – بريطانية، الأمم المتحدة) في طرابلس وبنغازي، الأمر الذي أضعف سياسة ليبيا الخارجية تجاه القوي الكبرى [1].

كما تسعي ليبيا وفي سياقها الإقليمي وقربها من أوربا إلى لمعالجة قواتها الأمنية بشكل جماعي وبمساعدة أوروبية من خلال صياغة دستور وحوار وطني وتنفيذ قانون انتقالي ، العدالة وإعادة هيكلة وتعزيز قوات الأمن الليبية وتجنب الاستقطاب السياسي والعسكري [2] . بحيث بدأت ليبيا في المجال السياسي حسب مارتن كوبلر بالتسوية السياسية والذي انطلق ذلك منذ الاجتماع الأخير للفرقاء الليبيين في الصخيرات المغربية قي 2015 التي انتهت بإحراز تقدم في المباحثات بين الفرقاء السياسيين ، وكان الحوار الليبي بدا مشوار طويلا من المفاوضات في غدامس الليبية برعاية أممية نهاية شهر أكتوبر 2014 ، أعقبه مفاوضات في السودان والجزائر وجنيف الأولى و الثانية والجزائر ثم المغرب وتحضيرات في الجزائر قبل إن تعقبها 4 جلسات في الصخيرات المغربية . وكانت بعثة الأمم المتحدة بقيادة المبعوث الدولي ليون الراعية للحوار بين الفرقاء الليبيين .

أما عن تونس فقد كانت تسعي للبحث عن حل سياسي للازمة الليبية حيث قامت وفي مجالها الدبلوماسي بالتعامل مع طرفي الأزمة وذلك بإدارة الحوار بين الفرقاء الليبيين واعتمادها كطرف محايد للتفاوض بين أطراف الأزمة ، أين انتهت المحادثات الليبية السرية التي جرت بتونس مع بداية كانون الأول 2015 بتوقيع وثيقة إعلان اتفاق وطني لحل الأزمة سياسيا ، إذ يبدو أن تونس ضغطت على

[1] خالد حنفى علي، "الاشتباك المنخفض: التحولات الانتقالية في السياسة الخارجية الليبية " ، مجلة السياسة الدولية، العدد193، تم تصفح الموقع /2016/05 :

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/3184/.aspx#desc

[2] Aurturo Varvelli ; "Europe And The Libyan Srisis : Afaild State In The Backyard ؟ "; Analysis No 237 ;March 2014 P : 8

الإطراف الليبية المتنازعة للتوصل إلى حل ينهي الأرق الداخلي الإقليمي الذي تسبب فيه النزاع داخل ليبيا ، و تبريرات التدخل التونسي قد يفتح الطريق لبدء حوار جدي بين طرفي الأزمة في ليبيا لفض أزمة السلاح والمرور نحو حل سياسي يعيد بناء الدولة الليبية ويحقق استقرارها الداخلي ، وهو ما أدي إلي تشكيل حكومة وفاق وطني في ليبيا يوم 16 كانون الأول 2015 بحيث صرح ممثل برلمان طبرق محمد شعيب خلال مؤتمر صحفي " توافقنا جميعا على إن يكون يوم 16 كانون الأول 2015 تاريخيا لتوقيع الاتفاق النهائي لتشكيل حكومة وفاق وطني في ليبيا بعد 14 شهرا من المفاوضات "، و أضاف انه " لا عوج إلى الماضي ولا عودة على هذا الحوار ونتمنى من كل الليبيين احتضان هذا المقترح والالتحاق به ".

أما الموفد الجديد للأمم المتحدة الألماني ماترن كوبلر فقد حرص خلال لقاءاته بالسياسيين الليبيين والدبلوماسيين والسفراء أن يقدم انطباعا يجمع بين مرونة الدبلوماسي وحزم الألمان، بحيث نصح مخاطبيه بمختلف مواقعهم بوجوب حقن الدماء وتشكيل حكومة وحدة وطنية ، وبين التهديد بفرض عقوبات والتعرض إلى تبعات وربما إلى عمليات عسكرية تقوها قوى دولية قررت القضاء على بؤر التوتر و الإرهاب في ليبيا والمنطقة بدءا من مراكز داعش و حلفائها التي انتشرت في قرى ومدن ليبية [1] ، و بالاستفادة من ظروف الانقسام السياسي وفوضى المليشيات والسلاح وعجز القوى السياسية والعسكرية الليبية عن إنتاج مصالحة وطنية تؤدي إلى إعادة بناء أجهزة الدولة، بخاصة الجيش والأمن، وفرض سلطتها على كامل البلاد، وفي ظل حالة استياء شعبي من الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والانفلات الأمني، وانقسام إقليمي انعكس على ليبيا في صورة اقتتال داخلي، وجد تنظيم الدولة الإسلامية" داعش "

[1] الأزمة الليبية بين الإرهاب " الداعشي " والعجز السياسي ، تم تصفح الموقع يوم2016/5/09 ، http://arabiyaa.com/2016/0A/?print=pdf

بيئة ملائمة للنشاط[1] ، كما أكد على أن مسار التسوية السياسية انطلق منذ الاجتماع الأخير للفرقاء الليبيين في الصخيرات المغربية ، فانه سعي أن يبلغ مخاطبيه الليبيين العواصم العربية و الأجنبية التي تدعم المليشيات المسلحة المتقاتلة انه سيكون أكثر حزما وصرامة بحيث أشار في المؤتمر الصحفي الذي عقدة بتونس " حان الوقت للعمل عمن اجل وضع حد للازمة الإنسانية في ليبيا ، خاصة مع وجود تنام كبير للخطر الإرهابي وتوسع داعش ، و أشار إلى إن هناك إجماع على توقيع سريع للاتفاق لمعالجة الوضع من خلال حكومة الوفاق الوطني " .

أما ايطاليا فقد أعلن وزير الخارجية والتعاون الدولي باولو جينتيلوني عن استضافة روما مؤتمرا دوليا حول ليبيا في 13 كانون الأول 2015 لإقرار حكومة الوفاق الوطني في البلاد في سبيل مواجهة خطر تنظيم داعش [2].

وعليه يمكن القول أن ما تواجهه ليبيا من تحديات عميقة الجذور ، ومقارنة بما يقوم به العالم الخارجي من اجل ليبيا يبقي محدودا ، فنجاح أو فشل عملية الانتقال الليبية يعتمد على القرارات التي يتخذها الليبيون أنفسهم ، كما ينبغي أن يكون عليه الحال [3] . لكن الأكثر أهمية في ما يتعلق بالتمهيد لحوار ناجح، هو ضبط مواقف الأطراف الإقليمية وتحييدها، إذ من الواضح أنّ الصراع تطور واتسع وتأزم بمشاركة ومساهمة أساسيتين من أطراف إقليمية .وسيكون من أبرز عوامل إضعاف التعويل على الخيار العسكري هو وقف الدعم والمساندة الخارجيين، ووقف التأثير المباشر في اتجاه الأزمة، إذ هناك ما يشير إلى تعدي التدخل الإمداد بالسلاح إلى التوجيه والتحريض على انتهاج التصعيد العسكري والتخطيط لذلك.

---

[1] سلسلة تقدير موقف ، " داعش " وذرائع تدخل عسكري غربي في ليبيا ، الدوحة : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، 2016 ، ص: 3

[2] الأزمة الليبية بين الإرهاب " الداعشي " والعجز السياسي ، مرجع سابق

[3] بول سالم و امادا كادليك ، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا ، (بيروت : مؤسسة كاريغني للسلام الدولي ، 2012 )، ص: 24

ويرى العديد من المراقبين أن هناك حاجة لتحييد الأطراف الإقليمية الضالعة في الأزمة الليبية، والتوافق بين الأطراف الدولية على رؤية واضحة قائمة على منطلقات تتطابق والديمقراطية واحترام المؤسسات السيادية، وفي مقدمتها القضاء، والدقة في وصف الأعمال الإرهابية وعدم الازدواجية في إدانة العنف، بمعنى اختلال معايير التجريم لتنطبق فقط على السلوك وليس التوجه الفكري، عندها يمكن أن تمهد الطريق لحوار ناجح، ودون ذلك فلن يكون للحوار أي قيمة حقيقية، وستجد الأطراف الدولية نفسها أمام خيارات صعبة لن يسهم أي منها إلا في تعقيد المشهد و تأزيم الوضع[1].

وعليه يمكن الإشارة إلى إن القوى الخارجية هي اللاعب الرئيسي في العملية السياسية والأمنية والعسكرية بليبيا، فالكل يتفق أن النظم الدكتاتورية قد انتهى عمرها الافتراضي وأن قيام ثورات كان أمرا مسلما به ، إلا أن الخلل في ثورة ليبيا جاء عكس التوقع حيث أنه منذ الأيام الأولى للثورة تم عسكرتها، وكان العامل الخارجي هو الأساس، ابتداء من تدخل الجامعة العربية ودول الخليج وانتهاء بالأمم المتحدة وقراراتها بالخصوص [2].

[1] سلسلة تقييم حالة ، أزمة الحوار الليبي في مسودة الاتفاق الخامسة ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، 2015 ، ص : 9

[2] رجب ضو المريض ، " عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا ، ( ورقة بحثية في الملتقي الدولي حول : " سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية " ، ورقلة ، الجزائر، 12-13 نوفمبر 2014 ) ، ص: 6

الشكل (1) : خريطة توضيحة لاماكن انتشار التنظيمات الإرهابية في ليبيا

المصدر http://www.muslm.org/vb/showthread.php?55154

## المبحث الثالث : التدخل العسكري و انهيار الأداء الاقتصادي في ليبيا

تعتبر معظم اقتصاديات البلاد العربية التي تشهد ثورات و أزمات الآن اقتصاديات ريعية تعتمد عائدات النفط والغاز والمعادن والسياحة التي تشكل معظم الدخل من الصادرات ومصدر إيرادات الدولة عمليا ، قد يولد الدخل الريعي ثروات هائلة وبخاصة مع ارتفاع أسعار الطاقة إلا أن الأموال تجنيها طبقة ذي الدخول الريعية الثابتة الذين ليست لديهم مشاريع أو دوافع لتعميق عملية التنمية الاقتصادية وتوسيع مداها وتحديثها ، وقد أدي قصف ليبيا إلى تدمير البنية الأساسية المدنية ، كما نجم عنها انهيار اقتصادي بسبب الخروج الجماعي لمئات آلاف العمال الأسيويين وشرق الأوروبيين والأفارقة وشرق الأوسطيين و أيضا المتخصصين من جميع الأنواع ، وقد كان هدف هذا الغزو هو " التحكم في نفط ليبيا وتسليمه للشركات متعددة الجنسية التابعة لتلك البلاد " ، وهو بالفعل ما يحصل فعديد الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية والفرنسية والبريطانية ( ومنافستها الأسيوية ) يتحكمون بالفعل في ملايين الافندة من حقول النفط الليبية[1] .

### المطلب الأول : تراجع التنمية المحلية وانهيار الاقتصاد الليبي

تعرضت دول الثورات العربية من بينها ليبيا إلى تراجع في النمو الاقتصادي ، وبالتحديد في التشغيل فقد قلت فرص العمل ما أدى لتسريح العمال وارتفاع معدلات البطالة ومع استمرارية الأزمة في ليبيا سيؤدي ذلك إلى تفاقم في الوضع الاقتصادي[2] .

---

[1] جيمس بتراس ، الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع ، فاطمة نصر مترجما ، (القاهرة : سطور الجديدة للنشر ، 2010 )، ص ص: 64، 70-71

[2] Mira Cristina Paciello ; « Tha Arab Spring : Socio-Economic Challenges And Opportunities » ; Instituto Affari Internazionali . Documenti Iai11 ; 17 December2011 ;P :5

تواجه ليبيا على المدى القصير مهاما معقدة ومكلفة تتمثل في إعادة بناء اقتصادها وبنيتها التحتية ومؤسساتها وتلبية طلبات سكانها ، لاسيما بالنسبة لتحسين نظام الحكومة ، فكان الصراع الذي صاحب الثورة تأثير حاد على الاقتصاد الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على الهيدروكربونات ، فق د اتخذ المجلس الوطني الانتقالي خطوات لتعزيز التحول السياسي السلمي ، وعودة الأوضاع الاقتصادية إلى طبيعتها ، ووضع جدول أعمال للإصلاح الوطني ، وعلى المدى القصير ، يجب على السلطات استعادة الأمن ، و إعادة إنتاج الهيدروكربونات إلى كامل طاقته وممارسة الانضباط المالي ، و إنعاش الجهاز المصرفي ، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي ، غير أن ليبيا تواجه أيضا التحديات الجسيمة المتمثلة في معالجة الأسباب الجذرية لقيام الثورة وبناء نظام ديمقراطي بالإضافة إلي تجديد البنية التحتية ، وتنمية القطاع الخاص ، وتحسين مستوي التعليم ، وتوفير فرص عمل ووضع شبكة فعالة للامان الاجتماعي ، ضمن إطار من الشفافية و الحوكمة الخاضعة للمساءلة [1].

تعد الزيادة الملحوظة في أسعار النفط الحالية منذ قيام ثورات الربيع العربي قد الفت انتباه الباحثين و السياسيين والاقتصاديين معا إلى مدى تأثير النفط على العلاقات السياسية والاقتصادية العالمية ، وخاصة ما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الاحتياطي المتاح من النفط والغاز والكمية المعروضة منهما من ناحية والطلب العالمي المتزايد على الطاقة من ناحية أخرى ، فالشارع الليبي الذي ينعم في ظل ثورة 17 فبراير بعوائد نفط مرتفعة يتساءل مثلا عن مدى إمكانية الاستفادة من هذه العوائد في تحقيق التنمية الشاملة ، فمن المعروف أن نظام الطاغية كان سيتأثر بعوائد النفط لنفسه ، وبالتالي فان ليبيا ما زالت تصنف كدولة متخلفة تفتقر إلى بنية تحتية عصرية وخدمات راقية تتماشى وتطلعات الألفية الجديدة ، وبالرغم من أن العديد من الدراسات قد توقعت ارتفاع أسعار النفط الخام نتيجة لعدم

[1] رالف شامي و آخرون ، ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص ، (واشنطن : صندوق النقد الدولي ، 2012 )، ص:1

توافق الطلب مع سوق النفط ، إلا إن ارتفاع أسعار النفط في الألفية الثالثة خاصة بعد أحداث 11-9-2001 وقيام الثورات العربية ق وصلت إلى مستويات لم تكن متوقعة من قبل حيث تجاوز سعر برميل النفط المائة دولارا في أواخر 2011 ، وبالرغم من إن الإنتاج الليبي للنفط قد توقف بالكامل أثناء ثورة 17 فبراير ، إلا انه عاد بشكل تدريجي منذ إعلان تحرير ليبيا في 23-10-2011 ، و الآن يتوقع الليبيون والليبيات عودة إنتاج النفط إلى سابق عهده ، إن لم يكن أكثر من ذلك بكثير الأمر الذي سيوفر السيولة ويساهم في تنفيذ خطط تنموية شاملة ستأخذ ليبيا إلى مصاف البلدان النامية الأكثر تقدما .

فإنتاج النفط الليبي قد تجاوز في شهر مارس عام 2012 سقف 1400 برميلا ، وهذا يعتبر مؤشرا ايجابيا لم يكن متوقعا أثناء وبعد انتهاء المعارك مع كتائب القذافي [1]، وقد توقعت مؤسسة النفط آنذاك أن المعدل سيرتفع ليصل إلى 3 ملايين برميل عام 2014 ، إلا أن الإنتاج توقف خلال فترة الانتفاضة ولكنه استؤنف فور انتهاء الصدام المسلح وكانت بداية عودة الإنتاج متواضعة ولكن معدل الإنتاج استمر في الارتفاع بحيث وصل في مارس 2013 فقد وصل إلى 1.5 مليون للبرميل يوميا [2].

وطالما أن ليبيا تشهد الآن عملية تحول ديمقراطي وفي نفس الوقت تشهد ارتفاعا في الصادرات النفطية ، إلا انه هناك العديد من العوامل السياسية والاقتصادية و الإدارية التي تؤثر على عملية التنمية في ليبيا وبقية دول العالم الأخرى ، و التي من بينها الفساد وتذبذب أسعار النفط وبقية المواد الأولية الأخرى.

---

[1] أم العز علي الفارسي ، الاقتصاد وبناء الدولة مقاربة أولية ، لدول الربيع العربي تونس . مصر .ليبيا ، المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة ، مركز الجزيرة للدراسات ، (الدوحة : 16-17 فبراير 2013 ) ، ص : 5

[2] إبراهيم نصر الدين و آخرون ، حال الأمة العربية 2013-2015 الإعصار من تغيير النظم إلى تفكك الدول ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2015 )، ص: 573

فالفساد السياسي و الإداري يؤثر بشكل ملحوظ على عملية التنمية الاقتصادية ، نظرا لان اختلاس أو تهريب الأموال الضخمة إلى الخارج والمعروفة " بغسيل الأموال " تؤثر على طبيعة الأداء والنمو الاقتصادي ويلاحظ في هذا السياق ، إن نظام القذافي جعل الفساد ثقافة ، الأمر الذي سيجعل عملية التخلص منه تحدي كبير لليبيا [1].إن هذا يتصل تماما بالحاجة إلى إدراك أن تطوير و إصلاح القطاع الأمني يرتبط بالتطور الاقتصادي أيضا، ذلك أن هذه العملية تتضمن إنفاقا حكوميا كبيرا، بلا شك، وخاصة لتطوير البني التحتية أو إعادة إعمار وتأهيل مؤسسات الأمن التي تعرضت للتدمير جزئيا في مصر وتونس، وتعرضت للتدمير الكلي تقريباً في ليبيا .كما يتضمن الإصلاح عملية توظيف أو تشغيل الطاقات البشرية، وهي تعزز من دور هذا القطاع كمشغل رئيسي من بين مؤسسات الدولة يستوعب مئات الآلاف من السكان[2].

عانى النشاط الاقتصادي الليبي من انكماش خلال الأزمة حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 بنسبة 60 % عن عام 2010 وكان هذا الانخفاض يرجع إلى حقيقة أن إنتاج النفط انخفض من 1.77مليون برميل يوميا إلى مجرد 22000 ألف برميل يوميا ، بالإضافة إلى ذلك تواجه ليبيا العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1971 عندما بدأت الثورة في فبراير 2011 ، وقد أحرز الاقتصاد الليبي تقدم قبيل نهاية الأزمة خلال الإفراج عن بعض من تلك الأموال ، ولكن السلطات الليبية لم تكن قادرة على الوصول إلى جميع الأموال التي تم تجميدها ، فالحصول على النقد الأجنبي كان محدودا والعمال الأجانب الذين فروا من البلاد تركوا العديد من الوظائف الشاغرة .

[1] أم العز علي فارس ، مرجع سابق ، ص: 6

[2] يوسف محمد الصواني ، التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن ، مرجع سابق ، ص ص: 27-28

كما أن حلف شمال الأطلسي كان قد سعى إلى ضمان أن صناعة النفط والغاز في ليبيا لن تتضرر أو تعطل بشكل خطير من جراء العمليات العسكرية في ليبيا ، بالرغم من أن حلف شمال الأطلسي تجنب استهداف بالرغم من إن حلف شمال الأطلسي تجنب استهداف البنية التحتية الليبية ، إلا أن إنتاج النفط انخفض انخفاضا حادا نتيجة للقتال على الأرض الليبية ، التي لديها 47.1 مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة ، وهي أكبر كمية في إفريقيا ، وعالميا تعد من اكبر عشر دول تمتلك احتياطي نفطي، وأيضا احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي ، قبل الثورة كان الإنتاج النفط 1.77 مليون برميل يوميا، أو ما يقارب 2% من الإنتاج العالمي ، وانخفض هذا الإنتاج إلى مجرد 22000 ألف برميل يوميا في 2011 ، و أغلقت تقريبا جميع مرافق إنتاج النفط في ليبيا ليرتفع مجددا بعد الحرب مرة أخرى ليصل إلى 1.6 برميل يوميا بعد عام من مقتل القذافي ، ويشكل النفط أكثر من 70 % من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا ، و 95 %من عائدات صادراتها ، ونحو 90 %من عائدات الحكومة[1].

إذا كانت الثروة النفطية في ليبيا توفر فوائد في إعادة الاعمار بعد انتهاء الصراع ، فإنها تطرح أيضا مخاطر على المدى الطويل وخصوصا عندما يتعلق الأمر ببناء مؤسسات ديمقراطية دائمة ، فعندما تكون الثروة النفطية في البلاد كبيرة وتسيطر عليها الدولة ، فستكون هناك حوافز كبيرة للفساد والاستيلاء ، عليها من قبل الجماعات الفردية ، وفي كثير من الحالات تساهم هذه الديناميكية في صعود الاستبداد أو انهيار الدولة وما يعرف أحيانا باسم لعنة النفط أو الموارد ، وأصبحت السيطرة على المنشات النفطية من قبل المليشيات في عام 2013 إلى انخفاض إنتاج النفط إلى ادني مستوى له بعد الحرب ووصل إلى 160.000 برميل يوميا في سبتمبر، هذا يكلف الحكومة الليبية 130

[1] كريستوفر شيفيز و جيفري مارتن ، ليبيا بعد القذافي : الدروس والآثار المستقبلية ، إدريس محمد على قناوي مترجما، ( [د. ب. ن]،RAND للطبع ، 2014 )، ص: 51

مليون دولار في اليوم الواحد كفاقد من إيراداتها [1] ، ووصل الانخفاض في فبراير 2014 إلى 241000 برميل [2]،وهذه الاضطرابات تؤدي إلى انصراف الشركات الأجنبية عن المزيد من الاستثمار في ليبيا في المستقبل ، كذلك تتأثر ثروة لطاقة في ليبيا بسوق العمل ، بالرغم من أن نصيب الفرد من الدخل ليس كما في دول الخليج العربية فان الأجور والتوقعات مرتفعة نسبيا ، فالليبيين يفضلون العمل في القطاع الحكومي لان التوقعات في القطاع العام اقل والأجور أعلى ، وعلاوة على ذلك ، فان الغالبية العظمي ممن العمال التي تأتي من مصر و إفريقيا ، جنوب الصحراء الكبرى تكون على استعداد للعمل لديها فمن غير المرجح أن يعمل الليبيين .

وعلى المدى القريب فان الثورة النفطية قد تسهل أو تعقد جهود التسريح ونزع السلاح ، ومن الواضح أن الحكومة لديها القدرة على دفع رواتب الثوار السابقين وهذا خلق توقعات عالية وبشكل غير معقول لفرص العمل بين العديد من الثوار ، إذا كانت الوظائف الحكومية التي يتم تقديمها إلى الثوار السابقين لا تعد نموذج جوهري وجذاب للهوية الثورية ، والهيبة والمكانة الاجتماعية ، فمن المرجح أن يكون الثوار غير راضين عن ذلك ، كذلك إذا كانت هذه الوظائف وهمية يتم من خلالها دفع الرواتب دون أن يقدم الثوار فيها عملا مجديا فان النتائج ستكون عكسية ستجلهم يبقون جزءا من الميليشات لفترة أطول مما لو كانوا قد حصلوا على وظائف حقيقة[3] .

[1] كريستور شيفيز و جيفري مارتن ، مرجع سابق ، ص ص : 44-45

[2] إبراهيم نصر الدين و آخرون ، مرجع سابق ، ص: 573

[3] كريستور شيفيز و جيفري مارتن ، مرجع سابق ، ص ص : 44-45

شكل (2): يوضح اضطراب أسعار النفط على اثر الثورات العربية

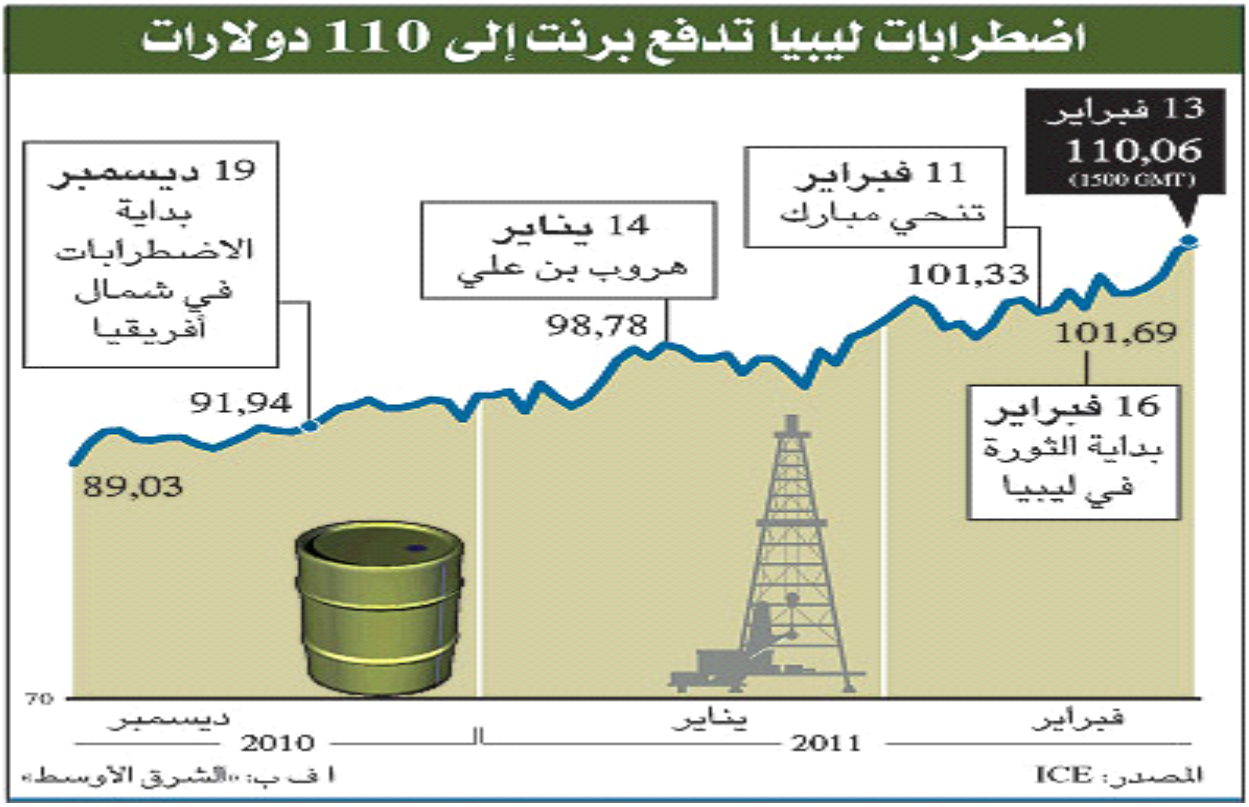


المصدر -http://www.muslm.org/vb/showthread.php?551542

**المطلب الثاني : انخفاض الإنتاج النفطي و تأثيره في الاقتصاد العالمي**

لم يختلف أداء البلدان العربية في عام 2012 عن أدائها عام 2011 ، تلك السنة المفصلية التي شهدت حراكا جماهيريا أدى في نهاية المطاف إلى سقوط بعض رموز الدولة في عدد من الأقطار العربية كتونس واليمن وليبيا ، وجاء في تقرير حال الأمة عام 2011 انه : " من المتوقع أن تستمر الانعكاسات و التأثيرات الاقتصادية السلبية للاضطرابات العربية في المدى القصير إلى المتوسط ، لكنها ستحقق اثأرا ايجابية على المدى الطويل فالشعوب المنطقة احتجت أساسا ضد الفقر والفساد والبطالة ، وتطالب بإصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية ، كما تفيد معظم التقارير الدولية و الإقليمية أن معدلات النمو لعام 2012 و حتى عام 2013 في البلدان العربية ستكون دون معدلات

التي حققتها قبل الحراك الشعبي ، أما بلدان مجلس التعاون الخليجي فمعدلات النمو فيها رهن أسعار النفط وستكون أعلى من معدلات النمو في البلدان العربية غير النفطية[1] .

حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني تؤدي بلا شك مع ت ا رجع مستويات الأداء الاقتصادي إلى تراجع معدلات الاستثمار في القطاع النفطي، وبما يؤدي إلى انخفاض معدلات الإنتاج والتصدير والدخل، الأمر الذي قد يدخل الاقتصاد الليبي في سلسلة من التراجعات ، حيث تقدر الخسائر المالية لهذه الدائرة المفرغة بنحو 130 مليون دولار يوميا ، كما يؤدي توقف التصدير إلى آثار سياسية سلبية، ويعطي مؤشرا على ضعف الدولة، وفقدانها لميزتها التعاقدية، وبما يتيح الفرصة أمام الدول الأخرى المنتجة في منظمة "أوبك" لزيادة إنتاجها، بالإضافة إلى تحمل الحكومة الليبية لغرامات مالية جراء عدم التزامها ببنود عقود بيع النفط مع المشترين[2] .

فقد أسفرت الاضطرابات الاقتصادية في ليبيا أيضا عن تداعيات ملموسة على المستويين العالمي و الإقليمي ، فقبل نشوب الصراع ، كانت حصة ليبيا تشكل 2% من إنتاج النفط الخام في العالم ، و أدت خسائر الصادرات النفطية الليبية إلى حدوث نقص مؤقت في السوق الدولية ، و بالإضافة إلى ذلك كانت ليبيا تستضيف حوالي 1.5 مليون من العمال المهاجرين ، و أدى الخروج المفاجئ للعمالة الوافدة إلى تخفيض تحويلات العاملين فازدادت جموع العاطلين عن عمل التي كانت

[1] احمد عبد ربه و آخرون ، حال الأمة العربية 2013-2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة ،( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013) ، ص: 263

[2] مركز الزمارة للدراسات و البحوث ، دراسة حصرية : المستقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق .. الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي و الامني والمستقبلي ، تم تصفح الموقع يوم 2015/05/09 http://www.internal-displacement.org/assets/library/Middle-East/Libya/pdf/201110-me-libya-overview-ar.pdf

كبيرة بالفعل في البلدان المجاورة لليبيا ، وبوجه اعم ، أسهم اشتداد حدة الاضطرابات الإقليمية بسبب الصراع الليبي في تثبيط نشاط قطاعي السياحة والاستثمار[1].

إن الأزمة الحاصلة في ليبيا ستؤثر في مجمل الأوضاع في منطقة المغرب العربي ، وخاصة الأوضاع الاقتصادية ، مما سيؤدي إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية وهو ما يؤدي إلى خلق مناخ كم التوتر يؤثر على مناخ الحياة السياسية وذلك من خلال تأثير اللاجئين على الوضع الاقتصادي إما التأثيرات الاقتصادية لإغلاق السوق الليبية وإما ببضائع دول المغرب العربي بالإضافة إلى التأثير الاقتصادي والاجتماعي لعودة العمالة المغاربية من ليبيا ، فمثلا على الصعيد التونسي أدت الأزمة الليبية إلى تدفق مئات الآلاف من العمال الأجانب على الأراضي التونسية نازحين من ليبيا وقيام تونس بتوفير لهم الخدمات الأساسية ما سيريد ذلك في مشاكل اقتصادها – الذي يعاني من تبعات الثورة – لتحمله أعباء إضافية بفعل هؤلاء اللاجئين مع صعوبة تحديد تلك الكلفة في الوقت الحاضر ، كما تمثل ليبيا سوقا أساسيا للبضائع التونسية ، واندلاع الأزمة الليبية يجعل تونس تخسر هذه السوق الهامة في وقت هي بأمس الحاجة إليها مما سيضاعف من مشاكلها الاقتصادية وينعكس على الوضع الاجتماعي والسياسي ، وبالتالي فان عودة العمالة إلى أقطارها الأصلية ، سيشكل أعباء إضافية سياسية و اقتصادية على هذه الأقطار ، التي تعاني في أغلبيتها من بطالة متفاقمة [2]، فحسب تقديرات البنك الإفريقي للتنمية ، فقد كانت العواقب سلبية على النشاط الاقتصادي فمن الآثار السلبية للازمة تكمن في أن ليبيا تعد الشريك الثاني لتونس بعد الاتحاد الأوروبي ، كما انخفضت نسبة الإنتاج المحلي بنسبة قدرها 0.4 % ، فقد قلصت الصادرات التونسية إلى ليبيا عودة المهاجرين ساهم في

[1] رالف شامي وآخرون، مرجع سابق ، ص: 7

[2] احمد إدريس ، "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي "، مركز الدراسات المتوسطية والدولية ، عدد 6 سبتمبر 2011 ، ص:1

ارتفاع نسبة البطالة إلى 13 %في ماي 2010 و 18.3 % ماي 2011 (حسب المكتب الوطني للإحصاء 2011) . رصد عبد اللطيف الحناشي أبعاد الصراع في ليبيا وتداعياته على تونس، موضحاً في البداية أن الأزمة الليبية عميقة ومركبة ومعقدة بسبب اقتصادياً، أشار الباحث إلى تراجع المبادلات الثنائية بنسبة تزيد على

75%، وتوقف نحو 1300 شركة تونسية، وتداعيات على مستوى إيرادات تونس الطاقية من ليبيا التي تشكل نحو 25 % من الحوائج التونسية وبأسعار تفاضلية، إضافة إلى التداعيات التي همت القطاعين الصحي والسياحي حيث كانت تشكل ليبيا سوقاً مهمة لتونس (ما بين مليون ومليون ونصف سائح ليبي).[1]

كما توقفت الاستثمارات على عقب تجميد الأصول الليبية مما أدي لتباطئ النشاط الاقتصادي في تونس وانخفاض عائداتها السياحية ، إلا انه هناك جانب ايجابي على الاقتصاد التونسي فما بين 700.000و9000.000 لاجئ ليبي في تونس ساعد على زيادة الطلب وخلق قوة دافعة للتعويض على الآثار السلبية للازمة فمثلا الاحتياجات الغذائية والسلع الأساسية في ليبيا حفزت الصادرات التونسية مما جعل شركات المواد الغذائية المستفيد الرئيسي من الأزمة الليبية ، وبالتالي فالدور المحتمل الذي ستخوضه تونس في إعادة اعمار ليبيا على الرغم من التحديات التي تواجهها في ظل الوضع غير المستقر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وانعدام الأمن على مستوي البلدين وهذا ما يعزز أفاق التعاون الثنائي من خلال تحديد المجالات والأساليب لهذه العملية [2].

[1] عباس بوغالم ، تقرير عن : الملتقي الدولي : " ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة الحصيلة ، المالات وسبل الخروج من الأزمة "، المستقبل العربي ، تونس 2-3 يونيو 2015 ، ص ص : 168-169

[2] Emanuele Santi Et Des Auteur ; " Nouvelle Libye Nouveau Voisinage : Quelles Opportunités Pour La Tunisie؟ ", Note Analytique Trimestielle Pour L' Afrique Du Nord :Numéro 1.2012 P p :1-2

وحسب صندوق النقد الدولي (IMF) الذي اصدر مؤخرا تقرير يشير إن عصر الولايات المتحدة الأمريكية اقترب من نهايته وان الاقتصاد الأمريكي سيفوق الصين في غضون خمس سنوات ، فغرض واشنطن من الإطاحة بالقذافي هو الإطاحة أيضا بالصين من ليبيا وهذا بالفعل ما حدث ، فقد خسرت الصين استثماراتها الطاقوية في برقة كما تم إجلاء 29000 صينيا مغتربا في ليبيا [1].

فتهديد تدفق النفط الليبي كان يعد أول اختبار للخطط التي سبق أن وضعها الحلف لحماية أمن الطاقة، وأن ارتفاع أسعار النفط ، التي تجاوزت 221 دولا للبرميل إبان الأزمة ، قد عد تهديد ا مبلشر للدول الغربية المستهلكة للنفط الليبي ، مما استدعي تدخلا أطلسيا في تلك الأزمة[2].

الاحتياطات النفطية الليبية معروفة بكمياتها الهائلة ( فهي الأكبر في إفريقيا كلها) وجودتها ( قربها من أوروبا وسهولة تكريرها ) ، كانت ليبيا قبل الحرب تنتج مليونا وستمائة ألف برميل يوميا، كليفورد كورس من صحيفة التايمز أعطي وصفا دقيقا للوضع آنذاك ، " كان القذافي شريكا إشكاليا لشركات البترول العالمية ،كان غلبا ما يرفع الضرائب و الأقساط إضافة إلى مطالب أخرى ، أما بوجود حكومة جديدة تتمتع بعلاقات قوية مع الناتو ، فإننا نتوقع شراكة أكثر سلاسة في تعاملها مع الدول الغربية ، ويقول بعض الخبراء أن من شان شركات النفط اكتشاف حقول نفطية جديدة هامة في ليبيا أكثر بكثير مما كان يمكن أن يتم اكتشافه تحت مظلة القيود التي كانت حكومة القذافي تضعها أمام الشركات النفطية ، وكانت قد بدأت شركة بريتش بيتروليوم البريطانية بعمليات التنقيب عن النفط في خليج سدرة ، كما أن شركات أخرى بدأت بعمليات استكشاف مواقع بترولية في الصحارى الموجودة في جنوب شرق ليبيا ، والتي أشارت التقديرات الأولية إلى وجود احتياط نفطي في ليبيا قدرت كميته

[1] Libye : Un Avenir Incertain Compet-Rendu De Mission D'évaluation Auprés Des Belligéants Libyens ; Opcit. P :35

[2] تيسير محمد قديح ، مرجع سابق ، ص: 163

بستة و أربعين مليار و أربعمائة مليون برميل من النفط ( أي ما مجموعة ثلاثة بالمائة من الاحتياطي العالمي ) ، كما أشارت إلى جود خمس تريليونات قدم مكعب من الغاز الطبيعي[1] .

وكلها مؤشرات بداية الاستغلال الخارجي لمقدرات النفط الموجودة بليبيا والتحكم في اقتصادها وكل ذلك بدعم ومساندة ن المجلس الوطني الانتقالي ، الذي يتضح من خلال مختلف السياسات التي يقوم بها المساندة والداعمة للتواجد الأجنبي خاصة الناتو في المنطقة ، وهي بوادر لعلاقة تبادل مصلحي بين أطراف الحكم والدول الغربية .

وعليه وحسب العديد من المراقبين أن هناك حاجة لتحييد الأطراف الإقليمية الضالعة في الأزمة الليبية، والتوافق بين الأطراف الدولية على رؤية واضحة قائمة على منطلقات تتطابق والديمقراطية و احترام المؤسسات السيادية، وفي مقدمتها القضاء، والدقة في وصف الأعمال الإرهابية وعدم الازدواجية في إدانة العنف، بمعنى اختلال معايير التجريم لتنطبق فقط على السلوك وليس التوجه الفكري، عندها يمكن أن تمهد الطريق لحوار ناجح، ودون ذلك فلن يكون للحوار أيّ قيمة حقيقية، وستجد الأطراف الدولية نفسها أمام خيارات صعبة لن يسهم أيّ منها إلّا في تعقيد المشهد و تأزيم الوضع[2].

[1] فيجي براشاد ، مرجع سابق ، ص ص : 376-377

[2] سلسلة تقييم حالة ، أزمة الحوار الليبي في مسودة الاتفاق الخامسة ، مرجع سابق ، ص: 9

خلاصة الفصل الثالث :

يمكن أن نستنتج مما سبق إن النظرة الغربية للتدخل العسكري لم يكن ذ و دافع إنساني فعلي بل ارتكز على مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي سطرتها الدول الغربية من وراء هذه العملية العسكرية ، كما أن الفوضى الخلاقة هي نهج الولايات المتحدة الأمريكية في كل عملية تدخل تقوم بها، و التي تسعي من خلالها إلى إحداث حالة من الفوضى في مواقع الأزمات والصراعات ما يتيح لها التحكم في مجريات الإحداث وتوجيهها لمصلحتها.

ارتبطت الانعكاسات السلبية من وراء التدخل العسكري لتشمل جميع المجالات بداء بالمجال السياسي مرورا بالأمني وصولا للاقتصادي فالتأثير شمل جميع هذه المجالات وذلك لارتباطها الوثيق ببعضها البعض بحيث تحقيق الاستقرار السياسي يؤدي وبالضرورة لتحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي والعكس صحيح ، فما عانته ليبيا لم يكن في صالحها مطلقا ما أدى بها للانهيار المبكر مع بداية بوادر الأزمة وغياب الدور الفعال للمؤسسات زاد من تأزم الوضع ليصل إلى مرحلة متقدمة من الانهيار والتي صعب من عملية التحكم فيه .

## الخـــــاتمـــــة :

بناءا على ما سبق يمكن أن نستنتج ما يلي:

- المكانة الإستراتيجية التي تحظى بها ليبيا جعلتها محل أنظار عديد الدول الغربية التي سعت ولا تزال للوصول إليها لتحقيق مصالحها بناءا على مختلف الإمكانات التي تحظي بها الدولة الليبية.

- يتداخل مفهوم التدخل مع عديد المفاهيم التي تصب كلها في ضرورة وجود طرف ثالث يعمل كوسيط لحل مختلف الأزمات الدولية ، كما أن لمفهوم التدخل عدة مسميات وأنواع توظف كلها حسب سياق الأحداث لإضفاء طابع الشرعية على مختلف العمليات التي تقوم بها أطراف خارجية داخل الدول ، فنجد مثلا التدخل الإنساني الذي يكون في حال قيام الدولة بانتهاكات ضد أقلية معينة ضمن إقليمها ، كما يوجد التدخل العسكري الذي يأتي بعد فشل الحلول السلمية في حل الأزمات الدولية ، وبالتالي يمكن القول أن كل أنواع التدخل تصب في خانة الإنسانية التي اختارته الأمم الغربية كشعار لمختلف ممارساتها .

- يمكن تفسير دواعي التدخل العسكري من منطلقات نظرية في عدة اتجاهات:

1 - تتعدد المصالح الدولية و الأهداف ضمن عديد النطاقات كما هو الحال ع الوضع الليبي والذي يمكن تفسيره حسب المنظور الواقعي بأنه تدخل مصلحي تسعى من خلاله الدول الكبرى الإطاحة بالنظام المعارض للسياسات الغربية والوصول المبكر إلى مختلف الامتيازات الموجودة بالمنطقة ومنع أي منافس من الاستحواذ على خيرات المنطقة وهذا تماما ما حدث في الأزمة الليبية أين اختلقت الدول الغربية حجج لاستخدام القوة العسكرية لإسقاط النظام السابق لتتنافس فيما بعد على إمكانية الاستحواذ على امتيازات بالدولة .

2 – التدخل العسكري لحماية حقوق الإنسان وهي ما نادت به النظرية الليبرالية لاعتبارات عديدة منها أن حق الإنسان مكفول لا يمكن الاعتداء عليه ، بالإضافة إلى أنها أشارت إلى طرح الديمقراطية ، والتي حسبها هي حل جميع الأزمات والصراعات بحجة أن الدول الديمقراطية لا تتصارع مع بعضها البعض. وهو ما انعكس على الحالة الليبية التي تعرضت للمدنين باستخدام القوة ، إضافة إلى حجة النظام الليبي القائم غير الديمقراطي والذي تسبب في الأزمة الليبية مما وجب ضرورة إزالته.

3 – أما فيما يخص التعدد الاثني وعدم التجانس الهوياتي التي أشارت له النظرية البنائية والتي حسبها أن التفكك الذي يحدث داخل المجتمعات سببه اللاتماثل العرقي و الهوياتي ، ما يحدث أزمة داخل المجتمع فتنقلب على النظام القائم رغبة في الاستقلال أو الوصول إلى سدة الحكم وهو ما يخلق مزيدا من الأزمات .

وعليه نجد أنه مهما تعدد التفسيرات النظرية لواقع الأزمة الليبية إلا أنها أصابت عديد الجوانب في الأزمة الليبية وذلك وفق منطلقات نظرية فسرت واقع وطبيعة العلاقات الدولية أين تتصارع فيه القوى الكبرى لتحضي بمكانة دولية أولا ثم تمارس السيطرة لتحقق مصالحها ومتطلبات بقائها و استمراريتها ثانيا .

– تم الاعتماد على أسس قانونية في عملية التدخل لعسكري في ليبيا بناءا على مختلف الانتهاكات التي تعرض لها المدنيون الليبيون و التي اعتبرت الممارسات اللاإنسانية شكلت انتهاك لحقوق الإنسانية إلا أن الخسائر التي تكبدتها ليبيا بعد التدخل كانت اكبر بكثير من ما مارسه النظام في حد ذاته .

– اعتمد مجلس الأمن على قراره رقم 1973 في استكمال عملية التدخل العسكري في ليبيا لاعتبارات عدة من بينها أن مجلس الأمن هو الجهاز الأساسي الذي يعمل على حفظ الأمن والسلم الدوليين.

- أما عن معطيات التدخل العسكري للحلف الأطلسي فقد جاء لدواعي أمنية بسبب التهديد الذي شكله التدهور الذي عانت منه ليبيا على اثر الأزمة الحاصلة و انتشار مختلف التهديدات داخليا وامتدادها الإقليمي و حتى الدولي ، وايضا كان للمصالح اقتصادية السبب الرئيسي والدافع القوي لعملية التدخل وذلك للاستحواذ على مختلف الإمكانيات الاقتصادية بعد القضاء على القذافي ما سهل عملية التغلغل لاستغلال مختلف المقدرات الاقتصادية ، و سعى الحلف وراء عملية التدخل العسكري ما هو إلا مصلحة نفعية براغماتية في المنطقة، أما على الصعيد السياسي فرغبة القوى الخارجية في تحديث مؤسسات الدولة وفق منظور غربي وسياسية غربية من خلال الترويج لديمقراطية الواجهة ودعم الحكومة الانتقالية التي منحت تسهيلات للتواجد الأجنبي في المنطقة ، وهذا ما يتنافي كليا مع مبادئ ومعطيات النظام السابقة ، إلا أن واقع الأنظمة التسلطية اصطدم بالتحولات غير المكتملة ، والصراع حول السلطة الذي زاد من فوضوية الواقع السياسي الليبي .

أما عن مواقف الدول التي تعددت واختلفت بين مؤيد ومعارض للتدخل الدولي ، وذلك بحسب مبدأ كل دولة وما ترى فيه من مساس لسيادة الدول من عدمه .

وعليه يمكن اعتبار التدخل العسكري سببا آخر لتفاقم الوضع في ليبيا والانحياز عن العمل وفق ما تفرضه مبادئ التدخل ، جاءت بنتيجة سلبية على الدولة الليبية وبدل أن تنعم هاته الأخيرة بالاستقرار الفعلي نراها الآن لا تزال تتعرض لازمات تلوى الأخرى بتحريض خارجي ،حيث اعتمدت فيه الأزمة كورقة رابحة لتحقيق الأهداف التي تسعى اليها الدول المتدخلة .

ومن بين الانعكاسات السلبية للتدخل نجد :

على صعيد المستوى الأمني داخليا وحتى خارجيا أين تعاني ليبيا من ظهور الحركات الإرهابية بالمنطقة بالإضافة إلى تزايد عدد المليشيات والتي بدورها أثرت على الداخل الليبي وامتد أثرها على الصعيدين الإقليمي و حتى الدولي .

أما سياسيا لا تزال الدولة تعاني من انهيار مؤسساتي ما عطل عملية التحول نحو الديمقراطية بسبب اللاتوافق الحاصل بين الأطراف المتنازعة حول الزعامة .

اقتصاديا تشهد ليبيا استغلالا كليا لمواردها الطبيعية خاصة النفطية منها من قبل القوى المتدخلة وهذا ما يؤكد الأطروحات القائلة بان التدخل لم يكن إلا لدواعي ودوافع خارجية تسعى للاستحواذ على الدولة بما فيها وذلك بما يخدم مصلحتها ، و التي ترى في أن إطالة أمد الأزمة يصب في مصلحتها بدليل دعم أطراف الأزمة بمختلف الأسلحة لإحداث المزيد من بؤر التوتر .

وبالتالي يمكن اعتبار الخروقات الإنسانية الحاصلة في ليبيا تأشيرة مرور وتدخل للقوى الغربية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

أما ارتباط التدخل العسكري بالأغراض الإنسانية لا يحقق بالضرورة الاستقرار و الأمن ، كما حدث في ليبيا بل بالعكس تماما أين زادت زعزعة أمنها واستقرارها إلى ابعد مما كانت عليه مع بداية الأزمة التي تعرضت لها .

في الفرضية الثالث التي تشير إلى أن التدخل العسكري في ليبيا مرتبط بمصالح فهي فرضية صحيحة ، بحيث أن الهدف الحقيقي من التدخل ما هو إلا لتحقيق تواجد غربي في المنطقة الإفريقية ومنها التوسع لباقي دول القارة بدءا من اعتماد بؤر التوتر كما حدث في ليبيا لتحقيق ذلك .

**قائمة المراجع :**

**1 - باللغة العربية :**

**أ) الكتب :**

1. أبو الخير، السيد مصطفى احمد ، النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي العام ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010.

2. أبو خليل، شوقي ، أطلس دول العالم العربي الإسلامي جغرافي تاريخي اقتصادي ، ط2، سورية : دار الفكر ، 2003 .

3. الحمد، جواد ، مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي ، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2011.

4. الجبوري، مصلح خضر ، جذور الاستبداد والربيع العربي ، الأردن : الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2014 .

5. العزاوي، دهام محمد ، العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات ، القاهرة : دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، 2014.

6. الكيلاني ، عبد الوهاب ، موسوعة السياسة ، ج5 ، ط2 ، الأردن : دار الفارس للنشر والتوزيع ، 1990.

7. الموسي، محمد خليل ، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر ، الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2004 .

8. بادي ، برتنار و دومينيك، فيدال ، أوضاع العالم 2013 ، مقنص ، هدي مترجما ، بيروت : مؤسسة الفكر العربي شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 2013.

9. باهي، سمير ، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية ، الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، 2014 .

10. بتراس، جيمس ،الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع ، نصر، فاطمة مترجما ، القاهرة : سطور الجديدة للنشر ، 2010 .

11. براشاد، فيجي ، الربيع العربي الشتاء الليبي ، محمود محمد، منذر والسفير ،عبد الفتاح عموره مترجما ، دمشق : دار للفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، 2014 .

12. بشارة ، عزمي ، في الثورة والقابلية للثورة ، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012.

13. بليس ،جون وسميث، ستيف ، عولمة السياسة العالمية ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، 2004.

14. بوراس ،عبد القادر ، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ،2009،

15. بورتشيل، سكوت وآخرون ، نظريات العلاقات الدولية ، صفار، محمد ، مترجما، القاهرة : سلسلة لعلوم الاجتماعية للباحثين ، 2014.

16. بول، سالم و كادليك ، امانداً ، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا ، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات ، بيروت : دار شرق الكتاب ، 2013 .

17. بول سالم و امانداً كادليك ، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا ، (بيروت : مؤسسة كاريغني للسلام الدولي ، 2012 )، ص: 24

18. بومدين، محمد ، إفريقيا والأقنعة الجديدة للاستعمار ، الجزائر : دار السبيل للنشر والتوزيع ، 2009.

19. توفيق ، سعد حقي ، مبادئ العلاقات الدولية ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2006 .

20. جاد ،عماد ، التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،2000.

21. جندلي ، عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية ، الجزائر : دار الخلدونية ، 2007.

22. حماد، نضال ، الوجه الآخر للثورات العربية ، بيروت : دار الفرابي للنشر ، 2013 .

23. دورتي، جيمس و بالتسغراف، روبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، عبد الحي، وليد ، مترجما، بيروت : مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،1985.

24. دار الجليل للنشر والتوزيع ، ملفات ساخنة2 الربيع العربي بعيون إسرائيلية ، عمان : دار الجليل للنشر والتوزيع ، 2013.

25. رشوان حسين، عبد الحميد ، احمد ، ثورات الربيع العربي مقارنة بالثورات العالمية ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2014.

26. شامي، رالف و آخرون ، ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص ، واشنطن : صندوق النقد الدولي ، 2012.

27. شيفيز، كريستوفر جيفري ، مارتن ، ليبيا بعد القذافي : الدروس والآثار المستقبلية ، إدريس محمد على قناوي مترجما،[د. ب. ن]،RAND للطبع ، 2014.

28. عبد الرحمن، محمد يعقوب ، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية ، الإمارات للدراسة العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2004.

29. عبد الكريم، إبراهيم و آخرون ، تقدير موقف الثورات العربية ، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2012 .

30. عبد ربه ،احمد و آخرون ، حال الأمة العربية 2013-2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013 .

31. علي ، يحي العلي ، التدخل الدولي في الشؤون اللبنانية منذ اتفاق الطائف عام 1989 وحتى 2006، دمشق :رند للطباعة والنشر ، 2010.

32. فرج ، أنور محمد ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة ، [ د . ب. ن] : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،2008

33. كافومبا، إسحاق وآخرون ، نظرة نقدية في ثورات عام 2011 م في شمال إفريقيا وتداعياتها، اديسا بابا : معهد الدراسات الأمنية ، 2011.

34. كامل، مجدي ، الفوضى البناءة ..الدمار الخلاق.. والثورات الملونة ، القاهرة : دار الكتاب العربي ، 2014 .

35. منصر، جمال ، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الاوديسا ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012

36. ناظم، عبد الواحد ، موسوعة علم السياسة ، الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2009.

37. نصر الدين، إبراهيم و آخرون ، حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014 .

38. نصر الدين ،إبراهيم و آخرون ، حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار من تغيير النظم إلى تفكك الدول ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2015.

39. هانتجتون ، صامويل ، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، علوب ، عبد الوهاب ، مترجما ،الكويت : دار سعاد الصباح ، 1993 .

40. ولد اباه ، السيد ، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير يوميات من مشهد متواصل ، بيروت : جداول للنشر والتوزيع ، 2011.

**ب) التقارير :**

1. تقرير الشرق الأوسط ، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط( V ) فهم الصراع في ليبيا رقم 07-6 حزيران / يونيو2011.

**ج) الدوريات :**

1. احمد، إيمان ،" قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي الجزء الخامس "، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 72 مارس2016 .

2. إسماعيل ،عبد الكريم ،" التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي" ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد الثاني عشر ، جانفي ، 2015 .

3. احمد إدريس ، "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي "، مركز الدراسات المتوسطية والدولية ، عدد 6 سبتمبر 2011 .

4.

5. بوغالم، عباس ، تقرير عن : الملتقى الدولي : " ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة الحصيلة ، المالات وسبل الخروج من الأزمة "، المستقبل العربي ، تونس 2-3 يونيو 2015.

1. بول ،سالم وكادليك ، امائدا ،" تحديات العملية الانتقالية في ليبيا " ، أوراق كارنيغي ، حزيران / يونيو ، 2012، حسين عبيد، منى ، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا " ، دراسات دولية ، العدد الحادي والخمسون.

2. بومييه ، برونو ، " استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني حالة ليبيا وما بعدها " ، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 93، العدد 884 سبتمبر ،2011.

3. تقدير موقف ، " التدخل العسكري ومستقبل ليبيا "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، معهد الدوحة مارس -2011.

4. حافظ ،عبد العظيم ،" التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17/ شباط /2011 " رؤية سياسية تحليلية " "، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 38 .

5. دراج ،عمرو ، " الربيع العربي – الواقع والأفاق رؤية استشرافية" ، المعهد المصري للدارسات السياسية والإستراتيجية ، 27 نوفمبر 2015.

6. رفعت، سعيد ،" التجاذبات الإقليمية والدولية التي تفرضها ظروف المرحلة على المنطقة "، شؤون عربية ،158- صيف2014 .

7. علي الفارسي، أم العز ، " الاقتصاد وبناء الدولة مقاربة أولية ، لدول الربيع العربي تونس . مصر .ليبيا ، المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، مركز الجزيرة للدراسات ، (الدوحة : 16-17 فبراير 2013 ).

8. شفيق علام، مصطفى ، ليبيا الإقليمية من (الشخصنة) إلى المأسسة ، مجلة البيان، العدد291 : 21 /09/2011 .

9. ماسينغهام، ايف ،" التدخل لعسكري لأغراض إنسانية : هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية ؟ " ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، المجلد 91 ، العدد 876 ديسمبر، 2009 .

10. يلقيس محمد جواد ، " سوسيولوجية " ثورات " الربيع العربي ( دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية ) "، مجلة العلوم السياسية ، العدد 44.

11. سلسلة تقدير موقف ،" ليبيا : تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة "، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014 .

12. سلسلة تقدير موقف ، " داعش " وذرائع تدخل عسكري غربي في ليبيا ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2016 .

13. سلسلة تقييم حالة ، أزمة الحوار الليبي في مسودة الاتفاق الخامسة ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، 2015 .

**د) الملتقيات :**

1. العبيدي، أمال ،" نسخة أولية ، الأمن الوطني في ليبيا : المرحلة الانتقالية ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة : تحديات المرحلة الانتقالية" ، 7-8 يناير2012 ، الدوحة ، المركز الليبي للدراسات والبحوث .

2. بوناب، كمال ،" التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية : بين التبرير الأخلاقي والتوظيف السياسي "، مداخلة مقدمة لجامعة الوادي : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، المشاركة في الملتقى الوطني حول ، مستقبل العلاقات الدولية في ظل التطبيقات الراهنة لميثاق الامم المتحدة .

3. شوايل، عاشور ، " تداعيات الربيع العربي امنيا على ليبيا واقع و رؤية " ( ورقة مقدمة إلى المؤتمر تحل قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنغي للشرق الأوسط ،[د.ب.ن]، 22-23 يناير 2014 ).

4. ضو المريض، رجب ، " عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا ، ( ورقة بحثية في الملتقى الدولي حول : " سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية " ، ورقلة ، الجزائر، 12-13 نوفمبر 2014 ) .

**هـ) الدراسات غير المنشورة :**

1. الطاهر، كشيدة ، " التدخل الإنساني و تأثيره على مبدأ السيادة "، مذكرة ماجستير ، (جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011).

2. انبية اعمار، جمعة ، السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية للفترة : 1969-1977 ، (مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية ، 1995) .

3. براهيمي، مريم ، " التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على للمنطقة المغاربية " ، ( مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2012 ) .

4. برحال، حواء ، " الرهانات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي " ، مذكرة ماجستير ، ( جامعة محمد خيضر بسكرة ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2011) .

5. بن خلادي ، عواطف و سي حمدي ، إيمان ، " مبدأ التدخل الدولي كآلية في سياسة الحلف الأطلسي دراسة حالة ليبيا بعد 2011 " ، ( مذكرة ماستر في دراسات أمنية و إستراتيجية ، قسم العلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة 3 ،2015 ) .

6. بوسكين، سليم ،" تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014 "، (مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ، 2015 ).

7. بوفنشوش ، يوسف وسامح ، رضوان ، " واقع الأمن في ليبيا وانعكاساته على الاستقرار في الجزائر" ، مذكرة ماستر ، ( جامعة قسنطينة 3 كلية العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية ، 2015).

8. جندلي ،خالد معمري ، " التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر "، (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، 2008 ) .

9. حجال، صادق ، " الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011-2013 " ، ( مذكرة ماستر ، تخصص دراسات إقليمية ، قسم العلوم الدراسات الدولية ، 2014 ).

10. حمايدي ،عز الدين ، " دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية – دراسة حالة تدخل التركي اليوناني – في قبرص (1974-2004) " ، ( مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والعولمة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة منتوري، 2005).

11. حموتة، فاطمة ، " البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة "، ( مذكرة ماجستير،في دراسات مغاربية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، 2011)،

12. حجيج ، أمال ، " الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية في المتوسط : نقل المعايير في مجال " العدالة والشؤون الداخلية " – دراسة حالة المغرب – " ، ( مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ،2012).

13. دماغ، مريم ،" إشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة دراسة مقارنة للتدخل الأمريكي في كل من : كردستان العراق 1991 ، و الصومال 1992 "، (مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ، جامعة محمد خيضر، 2010) .

14. زردومي ، علاء ، " التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي" ، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية ، كلية العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر ،2013 ) .

15. زياني ، زيداني ، " التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة دراسة حالة دارفور " ، ( مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ،2009 ) .

16. سعداوي، عمر ، " الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الجديدة التحديات والبدائل " ، ( مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية ، قسم الدراسات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2013 ).

17. سليماني ، سهام ، تأثير التدخل الإنساني على السيادة الوطنية دراسة حالة العراق 1991 ، ( مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2005 ) .

18. فطوش، صبرينة ،" دور العامل الاثني في عدم استقرار ا لنظام السياسي – حالة النظام السياسي الليبي – "، (مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص الأنظمة السياسية المقارنة و الحوكمة ، جامعة محمد خيضر ، 2015 ) .

19. قديح تيسير ، إبراهيم ، التدخل الدولي الإنساني " دراسة حالة ليبيا 2011" ، مذكرة ماجستير ، ( جامعة الأزهر غزة ، كلية الاقتصاد العلوم الإدارية ، 2013) .

20. قريب ، بلال ، "السياسية الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه – التحديات والرهانات – "، ( مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، نخصص دبلوماسية وعلاقات دولية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011 ) .

21. كحال ، سعيدة ،" حقوق الإنسان في ظل التدخل الأمريكي في العراق "، (مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع الرشادة والديمقراطية ، 2009).

22. نوري ، عزيز ، " الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي "، ( مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن ، 2012 ).

23. لوصيف ، السعيد ، " واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة "، (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحاج لخضر قسم العلوم السياسية ،2010).

24. منصر ، جمال ، " التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية – دراسة في المفهوم والظاهرة – "، (أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011 ) .

25. هلتالي، احمد ، " التدخل الإنساني بين حماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة " ، ( مذكرة ماجستير في القانون العام فرع المنظمات الدولية وقانون العلاقات الدولية ، جامعة منتوري قسنطينة ،2009 ) .

**و) الانترنيت :**

**- الدوريات :**

1. الصواني، يوسف محمد ، التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن ، ص: 31 تم تصفح الموقع يوم ،2015/12/20.

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_416_youssefalswani.pdf

2. ثائق ويكيليكس عن ليبيا تقرير معلومات "، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، تم تصفح الموقع ، 2016/04/17

http://gulfstudies.info/sites/default/files/pdf

3. حنفى علي، خالد ، "الاشتباك المنخفض: التحولات الانتقالية في السياسة الخارجية الليبية " مجلة السياسة الدولية، العدد193، تم تصفح الموقع /2016/05 :

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/3184/.aspx#desc

4. عبيد ، منى حسين ، "أبعاد تغيير النظام في ليبيا "، دراسات دولية ، العدد الحادي والخمسون ، تم تصفح الموقع 2015 /12/27
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64588

5. غنية ،عمران ، السياسة الخارجية الليبية" قضايا وتحديات البيئة الخارجية"من( 1969 _ 2011 )، أكتوبر06، 2011، تم تصفح الموقع يوم
http://hizalistiqlalalmohfedalleebi.blogspot.com/2012/01/06-2016/05/16 2011.html

6. كعسيس ، خليدة – خلاصي،" الربيع العربي بين الثورة والفوضى "، آراء ومناقشات ، تم تصفح الموقع ،17/ 2016/04 ،
"http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_421_khalida.pdf

7. لطفي، وفاء ،" الثورات العربية : رؤية نظرية معاصرة تم تصفح الموقع يوم :17 http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-22-05-2012.pdf2016/04/

8. ليبيا عودة العديد من النازحين داخليا مع استمرار المخاوف بالنسبة إلى بعض المجموعات ، مركز رصد النزوح الداخلي ، 7 نوفمبر 2011 ، تم تصفح الموقع يوم 2016/04/16 ، http://www.internal-displacement.org/assets/library/Middle-East/Libya/pdf/201110-me-libya-overview-ar.pd

**- المواقع الالكترونية :**

1. أزمة الليبية بين الإرهاب " الداعشي " والعجز السياسي ، تم تصفح الموقع يوم2016/5/09 ، http://arabiyaa.com/2016/0A/?print=pdf

2. التدخل الدولي ، تم تصفح الموقع يوم، 2016/05/02
http://porebl.org/2016/02/13

3. سوريا بين العسكرة والتدخل العسكري وغياب الإستراتيجية ، تم تصفح الموقع يوم16/ 2016/04 http://arabsi.org/attachments/article/403/

4. محمد الصواني، يوسف ،" الولايات المتحدة وليبيا تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي"، ص ص: 13- 14 تم تصفح الموقع يوم :2016/05/20

https://attachment.fbsbx.com/messaging_attachment.php?aid=1633331356990110&mid=mid.1463

5. مجلس الامن ، تم تصفح الموقع يوم : 2016/05/02 http://unsmil.unmissions.org/default.aspx?tabid=5336&language=ar-jo

6. مركز الزمارة للدراسات و البحوث ، دراسة حصرية : المستقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق .. الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي و الأمني والمستقبلي ، تم تصفح الموقع يوم 2015/05/09 http://www.internal-displacement.org/assets/library/Middle-East/Libya/pdf/201110-me-libya-overview-ar.pdf

**2 باللغة الاجنبية :**

**a) Les Livers :**

**1-** Cherif Dris; Les Changements Strategiques En Mediterranee Post Printemps Arabe ;France; International Crisis Group Working To Prevent Conflict Worldwide ;2012 ,

**2-** Cynthia Weber, International Relation Theory A Critical Introduction , Second Edition ;New York :By Routledge :2005 .

**3-** Delphine Houba ; Etat De La Question L'intervention Millitaire En Libya ; Bruxelles : Culture Education Premanente ,2011,

**4-** Jason Pack And Arak Barfi ; In War's Wake The Struggle For Post-Qadhafi Libya ,Washington : The Washington Institute For Near East Policy ; 2012 .

**5-** Juline Flagothier ; L'intervention Militer En Libye Et Ses Impalications Pour L' Europe De La Défense ; Bruxelles : Center D'etudes De Sécurité Et Défense ,2012 ,

**6-** Lina Khatib ; Qatar's Foreign Policy: The Limits Of Pragmatism ; [W.C.E ] : The Royal Institute Of International Affairs., 2013.

**7-** Maja Zehfuss ; Constructivism In International Relations The Politics Of Reality , New York, Cambridge University Press,2004 .

**8-** Nicolas Guilhot , The Democracy Makers Human Rigths And International Order, New York Chichester, Columbia University ,2005.

**9-** Pierre Razoux ; Réflexions Sur La Crise Libyenne ; France : Institut De Recherche Statégique De L'ecole Militaire ;2013

**10-** Richard Connaughton ; Military Intervention In The 1990s Anew Logic Of War ; New York :By Routledge ;1992 .

**11-** Scott Burchill ; Andrew Linklater, …Other ; Theoies Of International Relations ; Third Edition ; New York ; 2005 By Palgrave Macmillan[1]

**12-** Smauel Laurent ; Sahelitan De La Libye Au Mali Au Coure Du Nouveau Jihad ; Paris : Edition Du Seuil ;2013

**b) Les Articles :**

**1-** Aurturo Varvelli ; "Europe And The Libyan Srisis : Afaild State In The Backyard ؟ "; Analysis No 237 ;March 2014 .

**2-** Emanuele Santi …Des Auteur ; " Nouvelle Libye Nouveau Voisinage : Quelles Opportunités Pour La Tunisie؟ ", Note Analytique Trimestielle Pour L' Afrique Du Nord :Numéro 1.2012

**3-** Fusun Turkmen ; « From Libya To Syria : The Rise And Fall Of Humanitarian Intervention » ;Prepared For Presentaion At The 2014 Acuns Annual Meeting June 19-21 Instanbul .

**4-** Jean-Baptiste Jeangéne Vilmer ;" Le Militaire Et L' Humanitaire : La Question Libyenne" ; Publié Dans Laviedesidees.Fr ; Le 2 Septemer 2015.

**5-** Libye : Un Avenire Incertain Compte – Rendu De Mission D'évaluation Auprés Des Belligérants Libyens ; Centes International De Rechercher Et D'etudes Sur Le Terrorisme And L' Aide Aux Victimes Du Terroisme CIRET-AVT ; PARIS .MAI 2011 .

**6-** Lisa Anderson ;"Deystifing The Arab Spring Parsing Difference Between Tunisia, Egypt ,And Libya". Foreign Affairs, Volume.90no3 May/June2011 ;P :6

**7-** Mira Cristina Paciello ; « Tha Arab Spring : Socio-Economic Challenges And Opportunities » ; Instituto Affari Internazionali . Documenti Iai11 ; 17 December2011 .

**8-** Nicol Koenig. The Eu Qnd The Libyan Crisis: In Quest Of Coherence? ; Working Papers 11-19; 2011

**9-** Niles Rijke ," Intervention In Libya : A Crime Of Aggression" ؟، International Crimes Database ; Brief 4 March 2014

**10-** Sally Khalifa Isaac ; « Nato's Interventoin In Libya Assessment And Inplications » ;Security ; Med ;2012 ;P :121

**11-** Libye : Un Avenir Incertain Compet-Rendu De Mission D'évaluation Auprés Des Belligéants Libyens;Paris :[ S.D.E] ; 2011،

**c) Les Sites :**

1. Jean-François Thibault ; L'intervention Humanitaire Armée Du Kosovo A La Responsabilité De Protéger Le Défet Des Critères , Article_ Thibault.Pdf. Www.Afri_Ct.Org
2. Http:// Scholar.Google.Com/Scholar ؟Q= Mohammed +Ayoob+ Humanitaire +Intervention &Hl=Ar&As_Sdt=0&As_Vis=1&Oi=Scholart&Sa=X&Ved=0ahukewibraoezvrlahvmchqkhd2gdh0qgqmifzaa

## الفـــــــــــــهرس :


مـــقدم-ة.....أ

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة.....8

المبحث الأول : معطيات حول الدولة الليبية.....9

المطلب الأول :الضبط الجيواستراتيجي للدولة الليبية..... 9

المطلب الثاني: هيكلة النظام السياسي في ليبيا.....12

المطلب الثالث: التركيبة السكانية للمجتمع الليبي.....17

المبحث الثاني : مفهوم التدخل الدولي.....22

المطلب الأول: تعريف التدخل الدولي.....22

المطلب الثاني : مشروعية التدخل الدولي.....26

المطلب الثالث : أنواع التدخل الدولي.....31

المبحث الثالث : المقاربات النظرية المفسرة لعملية التدخل الدولي.....38

المطلب الأول: دور النظرية البنائية في تفسير التدخل الدولي..... 38

المطلب الثاني : التفسير الواقعي للتدخل الدولي.....43

المطلب الثالث:إسهام النظرية الليبرالية في تفسير عملية التدخل الدولي.....46

## الفـــــــــــــهرس :


الفصل الثاني : آليـــة التـدخل الدولي لحل الأزمة الليبية.....52

المبحث الأول : الأسس القانونية المعتمدة للتدخل العسكري في الأزمة الليبية.....53

المطلب الأول : اندلاع الأزمة الليبية والأطراف الفاعلة في الأزمة.....53

المطلب الثاني : مجلس الأمن ومشروعية التدخل في ليبيا.....57

المطلب الثالث : طبيعة التدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا.....61

المبحث الثاني: أسباب التدخل العسكري في ليبيا.....66

المطلب الأول : التقديرات الإنسانية لحماية المدنيين في ليبيا..... 66

المطلب الثاني: التوجه الديمقراطي كمنعرج ايجابي للتدخل العسكري في ليبيا.....69

المطلب الثالث : المصالح الإستراتيجية الاقتصادية في ليبيا.....75

المبحث الثالث : المواقف الدولية من الأزمة في ليبيا.....80

المطلب الأول: مواقف الدول الغربية من الأزمة الليبية..... 80

المطلب الثاني : المواقف العربية من الأزمة اللبيبة.....84

الفصل الثالث: نتائج التدخل العسكري في ليبيا على المستويين الداخلي والخارجي...90

المبحث الأول:التداعيات الأمنية على اثر التدخل العسكري في ليبيا..... 91

## الفـــــــــــــهرس :


المطلب الأول: الوضع الداخلي وتأثير الأزمة على الاستقرار في ليبيا.....91

المطلب الثاني : التهديدات الأمنية على المستوى الإقليمي.....95

المبحث الثاني : تأثير التدخل العسكري على الوضع السياسي الليبي.....101

المطلب الأول : ليبيا والانتقال من الفشل الدولاتي إلى الانـهيار.....101

المطلب الثاني: توجه السياسة الخارجية الليبية بعد أزمة التدخل العسكري.....111

المبحث الثالث : التدخل العسكري و انـهيار الأداء الاقتصادي في ليبيا.....123

المطلب الأول : تراجع التنمية المحلية وانـهيار الاقتصاد الليبي.....123

المطلب الثاني : انخفاض الإنتاج النفطي وتأثيره في الاقتصاد العالمي.....129

الخاتمـــــــــــــة.....

قائمـــة المـــــــراجع.....